وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عين تموشنت -بلحاج بوشعيب

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

تحت عنوان:

أثر معايير المحاسبة المالية الإسلامية في ضبط القوائم المالية

دراسة حالة عينة من بعض البنوك العمومية-عين تموشنت-

من إعداد الطالبتان:

بن صغير مامة حورية

بن صافي فاطمة الزهراء

قيمت وأجيزت بتاريخ: 2023/06/13

أمام اللجنة المكونة من الأساتذة:

د. صباح فاطمة	جامعة عين تموشنت- بلحاج بوشعيب	رئيسا
أ. د. مهداوي هند	جامعة عين تموشنت- بلحاج بوشعيب	مشرفا ومقررا
د. بن وسعد زينة	جامعة عين تموشنت- بلحاج بوشعيب	ممتحننا

السنة الجامعية 2022-2023

بسم الله الرحمن الرحيم
صلى الله محمد

الإهداء

أبدأ تفاني لأشكر الله لأنه أرشدني في مسيرتي و أعطاني إرادة قوية لإكمال دراستي .

أهدي ثمرة جهدي وعملي المتواضع إلى من حملتني وهنا على وهن وقادتني إلى حيث أنا الآن إلى أمي الحبيبة – حفظها الله –

إلى من أعتز به ولا عز لي بدونه إلى والدي العزيز.

إلى أخي و أختي الذين قضيت معهم أفضل و أروع لحظات حياتي ،إلى الذين تحققت معهم أحلامي .

إلى من أعطاني يد العون و شجعني على إتمام هذا العمل سندي في المستقبل خطيبي

"مداح يوسف"

أهدي تخرجي لصديقة عمري و رفيقة دربي **"إكرام"** لأنها ليست صديقتي فقط بل هي نبض قلبي .

إهداء من القلب إلى القلب بمناسبة تخرجي الجامعي ..

حورية ...

الإهداء

إلى من بها أعلوا، وبها أرتكز، إلى القلب المعطاء أمي الحبيبة

إلى من شجعني على المضي والمثابرة، إلى الرجل الأبرز في حياتي أبي العزيز

إلى من كانوا لي دعما وكانوا خير سند أخواتي

إلى أسرتي وأحبتي وأقربائي

إلى رفيقتي وزميلتي وشريكتي في مذكرتي

إلى كل من ساهم ولو بحرف في حياتي الدراسية

إلى من شاركوني سعادتي وحلوتي ومرتي

أهدي هذا العمل المتواضع، وأسأل الله أن يتقبله..

فاطمة

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وهبنا التوفيق والسداد ومنحنا الثبات وأعاننا على إتمام هذا العمل والصلاة والسلام على نبي الهدى مُحَمَّد ﷺ.

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير الأستاذة الفاضلة ،المشرفة على هذا العمل الدكتورة:" **هند مهداوي**" نظير توجيهاتها ومعلوماتها القيمة التي ساهمت في إثراء هذا الموضوع.

كل الشكر والعرفان لأساتذة العلوم المالية و المحاسبة تخصص محاسبة و جباية معمقة جزاهم الله عنا كل خير.

نشكر عمال البنك الوطني الجزائري وكالة بني صاف الذين لم يبخلوا علينا بنصائحهم وإرشاداتهم القيمة ،كما لا ننسى في الأخير أن نتقدم بشكر جزيل لكل من ساعدنا بمعلومة ،نصيحة ،توجيه أو بكلمة طيبة في كل مكان ،أسأل الله أن يجازيهم عنا خيرا ويجعل عملهم في ميزان حسناتهم.

أود أيضا أن أشكر هيئة التدريس في جامعتنا **بلحاج بوشعيب** مقابل الاهتمام الذي أبدوه فترة دراستي و كذلك لمساعدتهم.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر معايير المحاسبة المالية الإسلامية في ضبط القوائم المالية للبنوك العمومية، حيث تم اعتماد المنهج الوصفي في الجانب النظري، والتحليلي في الجانب التطبيقي، وللإجابة على إشكالية الدراسة تم تصميم استبيان وتوزيعه على سبع وكالات بنكية عمومية بولاية عين تموشنت (58 استبيان)، وتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS النسخة26 لمعالجة البيانات واختبار الفرضيات.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها بعد تحليل نتائج الدراسة:

- الهدف الرئيسي من إصدار معايير المحاسبة المالية الإسلامية هو تحقيق وحدة المرجعية المحاسبية، أي وجود إطار مشترك وموحد يمكن من خلاله تقييم الأداء المالي للمؤسسات المالية التي تعمل وفقا للمبادئ والقيم الإسلامية؛
- تكمن أهمية معايير المحاسبة المالية الإسلامية في توجيه وتنظيم وتطوير عمل البنوك العمومية؛
- تحتاج القوائم المالية في البنوك العمومية إلى معايير المحاسبة الإسلامية لضمان شفافية وصدق العرض والإفصاح عن عناصرها؛
- على الرغم من وجود تأثير للمعايير المحاسبية الإسلامية في ضبط القوائم المالية للبنوك العمومية، إلا أن هناك عوامل أخرى تلعب دورا أكبر في هذه العملية.

الكلمات المفتاحية: هيئة المحاسبة والمراجعة (AAOIFI)، معايير المحاسبة المالية الإسلامية، القوائم المالية، العرض والإفصاح العام.

Abstract:

This study aims to identify the impact of Islamic financial accounting standards in controlling the financial statements of public banks, where the descriptive approach was adopted in the theoretical side, and the analytical in the applied side, and to answer the problem of the study, a questionnaire was designed and distributed to seven public banking agencies in Ain Temouchent (58 questionnaire), and the statistical analysis program SPSS version 26 was used to process the data and test the hypotheses.

Among the most important results reached after analyzing the results of the study :

- The main objective of issuing Islamic financial accounting standards is to achieve the unity of accounting reference, that is, the existence of a common and unified framework through which the financial performance of financial

institutions operating in accordance with Islamic principles and values can be evaluated;

- The importance of Islamic financial accounting standards lies in guiding, organizing and developing the work of public banks;
- Financial statements in public banks need to comply with Islamic accounting standards to ensure transparency and honesty of presentation and disclosure of its elements;
- Although there is an impact of Islamic accounting standards in controlling the financial statements of public banks, there are other factors that play a greater role in this process.

Keywords: AAOIFI, Islamic financial accounting standards, financial statements, disclosure and transparency.

قائمة المحتويات

المحتويات	الصفحة
الإهداء	**I**
الشكر والتقدير	**III**
الملخص	**IV**
قائمة المحتويات	**VI**
قائمة الجداول	**IX**
قائمة الأشكال	**XII**
المقدمة	**[أ–ث]**
الفصل الأول: الإطار النظري لمعايير المحاسبة المالية الإسلامية والقوائم المالية	**[1–50]**
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة المالية الإسلامية	3
المطلب الأول: مفهوم وأهداف المحاسبة في الفكر الإسلامي	3
المطلب الثاني: معايير المحاسبة المالية الإسلامية	6
المطلب الثالث: دور معايير المحاسبة المالية الإسلامية في تنظيم الصيرفة الإسلامية	18
المبحث الثاني: ضبط القوائم المالية وفق معيار العرض والإفصاح العام	19
المطلب الأول: مفهوم وأهداف ومستخدمو القوائم المالية	20
المطلب الثاني: أنواع القوائم المالية بالبنوك	21
المطلب الثالث: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعيار المحاسبي الإسلامي الأول	32
المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية للدراسة	35
المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية	36
المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية	46
المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسات السابقة والحالية	49
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	**[51–77]**
المبحث الأول: الإطار المنهجي وتحليل خصائص عينة الدراسة	53
المطلب الأول: الإطار المنهجي للدراسة	53
المطلب الثاني: تحليل خصائص عينة الدراسة	61
المبحث الثاني: تحليل الوصفي للمتغيرات وعرض ومناقشة فرضيات دراسة	66
المطلب الأول: التحليل الوصفي للمتغيرات	66
المطلب الثاني: عرض ومناقشة فرضيات الدراسة	70

الخاتمة	78
قائمة المراجع	80
الملاحق	84

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(01/01)	يمثل معايير المحاسبة التي أصدرتها (AAOIFI)	7
(01/02)	يمثل قائمة المركز المالية أو الميزانية	24
(01/03)	يمثل قائمة حسابات النتائج أو قائمة الدخل النهائية	27
(01/04)	يمثل قائمة التدفقات النقدية	29
(01/05)	يمثل قائمة تغيرات في حقوق أصحاب الملكية	31
(02/06)	مقياس ليكارت الخماسي المستخدم في الاستبيان	54
(02/07)	لائحة البنوك العمومية	54
(02/08)	اتساق الداخلي لفقرات المحور الأول	55
(02/09)	اتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني	57
(02/10)	اتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني–بعد التصحيح–	58
(02/11)	معامل الارتباط بيرسون بين محاور والدرجة الكلية للاستبيان	60
(02/12)	نتائج معامل كورونباخ	60
(02/13)	متغير التخصص العلمي	61
(02/14)	متغير المؤهل العلمي	62
(02/15)	متغير الوظيفة	63
(02/16)	متغير عمر الموظف	64
(02/17)	متغير الخبرة	65
(02/18)	يبين نتائج آراء المجيبين على عبارات المحور الأول	67
(02/19)	يبين نتائج آراء المجيبين على عبارات المحور الثاني	69
(02/20)	يوضح معاملات الارتباط، معامل التحديد ومعامل التحديد المعدل	71
(02/21)	يوضح تحليل تباين الانحدار من أجل التأكد من صلاحية النموذج الخاص للمتغيرين X وYلاختبار الفرضية الرئيسية.	71
(02/22)	يمثل معاملات انحدار لاختبار الفرضية الرئيسية.	72

(02/23)	يبين نتائج اختبار الفرضية الأولى	72
(02/24)	يبين نتائج اختبار الفرضية الثانية	74

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(01/01)	الهيكل التنظيمي لهيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية	7
(01/02)	يمثل عناصر القوائم المالية	32
(01/03)	يمثل هيكل عناصر الأحكام العامة	33
(02/04)	يبين النسبة المئوية لتوزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي	62
(02/05)	يبين النسبة المئوية لتوزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	63
(02/06)	يبين النسبة المئوية لتوزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة	64
(02/07)	يبين النسبة المئوية لتوزيع عينة الدراسة حسب متغير عمر الموظف	65
(02/08)	يبين النسبة المئوية لتوزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة	66

المقدمة

لطالما كانت المحاسبة تتطور بمواكبة التغيرات في البيئة الاقتصادية، ومن الجدير بالذكر أن المحاسبة المالية الإسلامية لها تطورها الخاص أيضا الذي بدأ في فترة الخلافة الراشدة في القرون الأولى للإسلام، حيث تميزت بالاعتماد على مبادئ الشريعة الإسلامية وتطبيق القيم الإسلامية في المعاملات المالية، ومع تزايد نموها وصمودها أمام الأزمات المالية أصبحت محط أنظار للمهتمين بمجال المحاسبة والاقتصاد مما أدى انتشار العديد من المؤسسات التي اعتمدت المحاسبة المالية الإسلامية إما بشكل كلي وأصبحت مؤسسات مالية إسلامية أو اعتمدتها جزئيًا وفتحت نوافذ إسلامية.

من أهم الأحداث التي مرت في تطور المحاسبة المالية الإسلامية هي تأسيس هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية سنة 1991، التي أصدرت معايير المحاسبة المالية الإسلامية لتلبية احتياجات المؤسسات المالية التي تتبع الشريعة الإسلامية في تبني مرجعية موحدة في معاملاتها.

وتكمن أهمية معايير المحاسبة المالية الإسلامية في ضمان امتثال المؤسسات المالية لمبادئ الشريعة الإسلامية في تعاملاتها المالية، كما تساعد على تجنب المعاملات المالية الغير مشروعة وتمنع التعامل الربا، إضافة لكونها تحث على تطوير المنتجات والخدمات الإسلامية كالتمويل بالمضاربة والتمويل بالمشاركة، كما تعتبر أداة هامة لتعزيز دقة وشفافية القوائم المالية للمؤسسات المالية.

تعتبر القوائم المالية بمثابة العمود الفقري والركيزة الأساسية التي يقوم عليها أي عمل تجاري، لكونها توضح جميع البيانات المالية التي تحدد أداء النشاط التجاري، وتسهم في إعطاء صورة مفصلة عن الأداء المالي للبنوك والمؤسسات، حيث تعبر هذه القوائم عن الوضع المالي للبنوك من خلال ما تحتويه من بيانات ومعلومات عن جميع العمليات التي يقوم بها، وهي تساعد في اتخاذ القرارات من خلال قدرتها على كشف وتحديد مواطن القوة والضعف في الأداء المالي للبنوك والمؤسسات، لذا فالمؤسسات والبنوك ملزمة بالإفصاح عن مجموعة من المعلومات والبيانات التي من شأنها أن تفيد مجموعة من الأطراف المهتمين بمعرفة مكانة المؤسسة وتطورها ومدى استمرارها كالشركاء والمساهمين، إذ تتمكن هذه الأطراف من خلال القوائم المالية من التعرف على المركز المالي للبنوك أو المؤسسات وما تحققه من نتائج، فهي إذا تعد واجهة المؤسسة لدى الغير خاصة في ظل التنافس الشديد.

ولهذا قامت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بوضع معيار العرض والافصاح العام للقوائم المالية في المصارف والمؤسسات الإسلامية من أجل رفع كفاءة الإفصاح المحاسبي وتحسين شفافية ومصداقية القوائم المالية.

أولا: الإشكالية

من خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

هل معايير المحاسبة المالية الإسلامية لها أثر في ضبط القوائم المالية؟

بالإضافة إلى التساؤلات الفرعية التالية:

1- فيما تكمن أهمية معايير المحاسبة المالية الإسلامية في البنوك العمومية؟

2- ما حاجة القوائم المالية في البنوك العمومية إلى معيار العرض والإفصاح العام؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة ومحاولة الإجابة على الإشكالية الموضوعة تم وضع الفرضيات كالآتي:

- ✓ **الفرضية الرئيسية:** معايير المحاسبة المالية الإسلامية لها أثر في ضبط القوائم المالية.
- ✓ **الفرضية الأولى:** تكمن أهمية معايير المحاسبة المالية الإسلامية في توجيه وتنظيم وتطوير عمل البنوك العمومية.
- ✓ **الفرضية الثانية:** تحتاج القوائم المالية في البنوك العمومية إلى معايير المحاسبة المالية الإسلامية لضمان شفافية وصدق العرض والإفصاح عن عناصرها.

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع

يوجد العديد من الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع، نذكر منها:

- الاهتمام الشخصي بالموضوع؛
- الانتشار الواسع لتبني البنوك العمومية للصيرفة الإسلامية؛
- الحاجة الماسة إلى دراسة تطبيقية واقعية لهذا الموضوع؛
- إزالة الغموض السائد في هذا الموضوع نظرا لقلة الدراسات التي تناولت موضوعنا.

رابعا: أهداف الدراسة

نسعى من خلال هذه الدراسة تحقيق ما يلي:

- التعرف على المحاسبة الإسلامية وعلى معايير المحاسبة المالية الإسلامية؛
- تسليط الضوء على ماهية القوائم المالية وكيفية إعدادها في البنوك؛
- أثر معايير المحاسبة المالية الإسلامية في ضبط القوائم المالية؛
- اقتراح حلول مناسبة وملائمة لتسهيل تطبيق هذه المعايير بالبنوك في الجزائر.

خامسا: أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة نتيجة التركيز المتزايد على معايير المحاسبة المالية الإسلامية والضرورة الملحة لتسليط الضوء على تأثيرها في ضبط القوائم المالية للبنوك العمومية التي تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية، ومن الجدير بالذكر أنه لم يتم إجراء دراسات سابقة تشمل هذا التأثير على القوائم المالية، مما يعزز أهمية هذه الدراسة وتميزها كونها أول دراسة من هذا النوع في الجامعة، ويمكن اعتبارها مرجعا يمكن الاستفادة منه في الدراسات المستقبلية وتعزيز مكتبة الجامعة في هذا المجال.

سادسا: منهج الدراسة

من أجل الإجابة عن إشكالية الدراسة واختبار الفرضيات والتأكد من صحتها تم استعمال المنهج الوصفي لجمع المعلومات ومعالجة الجانب النظري للدراسة، أما الجانب التطبيقي فقد تم تبني المنهج التحليلي وذلك بتصميم الاستبيان وتوزيعه على مجموعة من البنوك العمومية، وتحليل نتائجه وتفسيرها.

سادسا: حدود الدراسة

- ✓ **الحد الموضوعي:** تمحورت الدراسة حول تحليل علاقة بين متغير مستقل "معايير المحاسبة المالية الإسلامية" ومتغير تابع "ضبط القوائم المالية".
- ✓ **الحدود المكانية:** شملت العينة 7 بنوك عمومية تملك خدمات الصيرفة الإسلامية بولاية عين تموشنت.
- ✓ **الحدود الزمنية:** إن محتوى ونتائج الدراسة الميدانية مرتبطان بالفترة التي أجريت فيها الدراسة، حيث استمرت لمدة تقرب من أربعة أشهر، بدءًا من شهر فيفري 2023 وحتى ماي من نفس العام. تضمنت هذه الفترة إعداد وتحضير الاستبيان، توزيعه على العينة المستهدفة، وجمع الاستمارات ثم معالجتها وتحليل البيانات.

سابعا: صعوبات الدراسة

يعتبر موضوع هذه الدراسة من المواضيع الحديثة، لذلك واجهتنا بعض الصعوبات خلال إعداده، وتتمثل فيما يلي:

- قلة المصادر التي تعالج هذا الموضوع، خاصة الكتب المتعلقة في هذا النوع من المواضيع؛
- قلة المراجع باللغة الأجنبية التي تتعلق بالدراسة؛
- عدم قبول البنوك العمومية التي بها شباك الصيرفة الإسلامية القيام بالتربص؛
- تهاون موظفي البنوك في الإجابة عن الاستبيان.

ثامنا: هيكل الدراسة

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية وإثبات أو نفي الفرضيات، تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين، فصل خاص بالجانب النظري والاخر بالجانب التطبيقي.

- الفصل الاول عالجنا من خلاله الأدبيات النظرية والتطبيقية لأثر معايير المحاسبة المالية الإسلامية في ضبط القوائم المالية، حيث احتوى على ثلاث مباحث: المبحث الأول بعنوان الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة المالية الإسلامية، أما المبحث الثاني فهو بعنوان ضبط القوائم المالية وفق معيار العرض والافصاح العام، وتمحور المبحث الثالث حول الادبيات التطبيقية للدراسة.

-الفصل الثاني عبارة عن دراسة ميدانية قمنا فيها بإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي، وقد قسم بدوره الى ثلاث مباحث حيث تناولنا الإطار المنهجي للدراسة في المبحث الأول، والمبحث الثاني تطرقنا من خلاله إلى تحليل خصائص العينة ومتغيرات الدراسة وأخيرا في المبحث الثالث قمنا بعرض وتحليل ومناقشة فرضيات الدراسة.

الفصل الأول

الإطار النظري لمعايير المحاسبة المالية الإسلامية والقوائم المالية

تمهيد:

ظهرت المحاسبة المالية الإسلامية كنظام يعمل على تنظيم المعاملات المالية وتقديم القوائم المالية وفقا للمبادئ الإسلامية المستمدة من القواعد المحددة في الشريعة الإسلامية، وتتميز بكونها تركز على الصدق والشفافية، وتحضر الربا والغش والتلاعب، وفي سياق اعتمادها من قبل العديد من المؤسسات المالية تزايد الاهتمام بها من قبل العديد من المنظمات الداعمة لقطاع الصيرفة الإسلامية، بما في ذلك هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية التي تعتبر أكثر تأثيرا عليها، إذ أصدرت معايير المحاسبة المالية الإسلامية بهدف تطوير فكر المحاسبة والمراجعة بالبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

وتعد القوائم المالية من نتاج النظام المحاسبي، حيث يجب عليها أن تعرض وتفصح عن المعلومات بشكل صحيح ودون تظليل من أجل السماح للمستخدمين باتخاذ قراراتهم مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية عملية العرض والإفصاح في القوائم المالية، ومن أجل ضبطها ورفع كفاءتها قامت هيئة الأيوفي بوضع معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف الإسلامية حسب مبادئ الشريعة الإسلامية.

وعليه تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

- ✓ المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة المالية الإسلامية.
- ✓ المبحث الثاني: ضبط القوائم المالية وفق معيار العرض والإفصاح العام.
- ✓ المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية للدراسة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة المالية الإسلامية

منذ ظهور الإسلام، كانت هناك اختلافات في المعاملات المالية بين أساليب المحاسبة التي شجعها الإسلام وبين طرق المحاسبة المتبعة من قبل المجتمع في ذلك الوقت وحتى الآن، حيث شهد العالم في العقود الأخيرة سلسلة من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر على النظام المالي، وذلك بسبب الاهتمام الواسع النطاق بالمحاسبة المالية الإسلامية لما قدمته من أبحاث وتوصيات متماشية مع مبادئ الشريعة الإسلامية، فقد تم إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية التي أصدرت معايير المحاسبة الإسلامية بهدف ضبط عمل المؤسسات المالية الإسلامية وتنظيم الصيرفة الإسلامية في البنوك، وعليه سنقوم بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب كالتالي:

- ✓ المطلب الأول: مفهوم وأهداف المحاسبة في الفكر الإسلامي.
- ✓ المطلب الثاني: معايير المحاسبة المالية الإسلامية.
- ✓ المطلب الثالث: دور معايير المحاسبة المالية الإسلامية في تنظيم الصيرفة الإسلامية.

المطلب الأول: مفهوم وأهداف المحاسبة في الفكر الإسلامي

المحاسبة علم اجتماعي يتأثر ببيئته وتتكيف أهدافه ومفاهيمه ومعاييره مع تلك البيئة وانعكاساتها، حيث أن المحاسبة الإسلامية لها مبادئها الخاصة التي تميزها باعتبارها تنظم الماليات بين الناس وكونها مبنية على قيم وأسس جوهرية كالقرآن الكريم، السنة النبوية والشريعة الإسلامية، فقد أبدى الكثير من علماء الغرب إعجابهم بالمحاسبة الإسلامية في الكثير من الكتب.

1 المحاسبة في الفكر الإسلامي:

في وقت عاشت فيه أوروبا في ظلام العصور الوسطى كان المسلمون يساهمون بشكل ملحوظ في تحديث الفكر المحاسبي، وذلك عندما كانوا يستعملون المحاسبة في تحديد العوائد التي من خلالها يقومون بتقييم أرباحهم، وقد تأثر الأوروبيون بالحضارة الإسلامية عند زيارتها فقاموا بنقل جزء كبير منها، إذ قام الإيطاليون بنقل طريقة مسك الدفاتر ذات القيد المزدوج المتداولة آنذاك، حيث اعتاد المسلمون على تسجيل المقبوضات والمدفوعات النقدية في صفحات متقابلة بطريقة المدين والدائن ونسبت في النهاية إلى الإيطاليPaciolic، كما قام الأوروبيون بنقل كتاب يحتوي فصولا عن الحساب يوضح كل تفاصيل حساب عملية الجمع والطرح وأسعار البضائع، المقايضة ومعالجة المعاملات المحاسبية لما هو اليوم شبيه بشركات التضامن، وما لفت انتباههم كان الترقيم من الواحد(01) إلى العشرة(10) بما في ذلك الصفر الذي لم يكن معروفا لهم حيث يعد من استخدامات العرب والمسلمين، فقاموا باستعارة الفكرة واعتبروها من نسيجهم.

إضافة لذلك كان المسلمون من رواد التجارة في أوروبا وإفريقيا وآسيا، مما ساعد في تنمية الحضارة الإسلامية، كما كانوا مسؤولون عن اكتشاف وتطوير العديد من العلوم بما في ذلك الكاتب المسلم عبد الله بن محمد كاية في

المازنداراني عام 765 هـ الموافق ل 1363 م الذي كتب مخطوطة غير منشورة بعنوان (رسالة فلكية كتاب السياقات) تحدث فيها عن إثبات أطراف المعاملة وما يسمى الآن القيد المزدوج وكان ذلك قبل 130 عام من ظهور كتاب الإيطالي paciolic، والذي ادعى لنفسه ظهور طريقة القيد المزدوج المعمول به حاليا.

وقد احتوت المخطوطة الكثير من النظم المحاسبية التي كانت منتشرة في ذلك الوقت، وعلى أنواع الدفاتر المحاسبة المستخدمة في التعاملات التجارية وعلى إجراءات القيد التي كانت سائدة والتي لازلت مستخدمة ومنها على سبيل المثال:

- البدء بالبسملة؛
- عدم ترك أي فراغ، وإذا وجد يسطر ويرقم حتى لا يتم استخدامه؛
- استخراج الرصيد بانتظام والذي كان يسمى بالحاصل؛
- قيد العمليات أولا بأول بمجرد حدوثها؛
- لا يجوز تصحيح العمليات المسجلة بالشطب أو المحو وإذا صادف وجود فرق في المعاملات فعلى المحاسب دفع الفرق إلى الديوان من جيبه الخاص؛
- عند إكمال العمليات المالية فإنه يتوجب ترحيل العمليات المتجانسة إلى دفتر خاص؛

وبالتالي المحاسبة في الوقت الحاضر تطبق كل ما سبق ذكره مما يعني أن المحاسبة الإسلامية سباقة على المحاسبة الوضعية في تسجيل وتنظيم العمليات المحاسبية التي تسمى حاليا بالدورة. (محي الدين، 2014، صفحة 114)

2 مفهوم المحاسبة الإسلامية:

هي أحد فروع علم كتابة الأموال الذي يتعلق بعد وإحصاء وإثبات العمليات والتصرفات المختلفة وقياسها والإفصاح عنها بهدف المساعدة في المسائلة والمناقشة والجزاء واتخاذ القرارات.(حسين شحاتة، 2005، صفحة 27)

أو هي مجموعة من المفاهيم والأساليب التي تهدف إلى تكييف النظام المحاسبي بالشكل المتعارف عليه ليصبح مناسبا لمعالجات المالية في المنشآت التي تمارس أنشطتها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.(بني عطا، 2017، صفحة 38)

كما تم تعريفها بأنها مجموعة من القواعد والمبادئ المستعملة في جمع وتصنيف وتحليل وتسجيل العمليات المالية لقياس نتائج الأعمال وقياس المركز المالي للوحدات الاقتصادية وفق لأحكام الشريعة الإسلامية، أي أنها علم يخضع لأحكام الشريعة الإسلامية.(خالد محمد خالد و بكر، 2020، صفحة 176)

وتعرف أيضا بكونها عملية محاسبية توفر معلومات مناسبة لأصحاب المصلحة في المؤسسة، وتمكنهم من التأكد أن المؤسسة تعمل ضمن نطاق الشريعة الإسلامية وتلتزم بها لتحقق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية.(بوحفص و قط، 2019، صفحة 258)

وعليه نستنتج أن المحاسبة الإسلامية هي فرع من علم كتابة الأموال يتضمن مجموعة من المبادئ والأساليب تهدف إلى جمع وتصنيف وتحليل وتسجيل العمليات المالية بهدف قياس نتائج الأعمال وتقييم الوضعية المالية للكيانات الاقتصادية حسب قواعد الشريعة الإسلامية، كما توفر المعلومات التي تساعد في المسائلة والمناقشة واتخاذ القرارات في المؤسسات.

3 أهداف المحاسبة الإسلامية:

يمكن تقسيمها إلى مجموعتين رئيسيتين:(براهمي، 2017، صفحة 237)

أ –أهداف المحاسبة نابعة من الإسلام ولم يرد لها ذكر في الفكر المحاسبي المعاصر، وتضم ما يلي:

- توفير معلومات حول مدى التزام الوحدة المحاسبية بمبادئ الشريعة الإسلامية وعن أهدافها في عملياتها ومعاملاتها وتوثيق هذا الالتزام؛
- توفير معلومات التي تساعد على قياس صافي دخل الوحدة المحاسبية وبالتالي قياس الزكاة المستحقة على أموالها، حيث من الممكن للوحدة المحاسبية إخراجها نيابة عن أصحاب الأموال للتسهيل لهم والتيسير على ولي الأمر في جبايتها؛
- توفير معلومات التي من شأنها أن تساعد على فصل الكسب غير المشروع أو المشتبه فيه في حالة حدوثه وذلك للتخلص منه بصرفه في الأعمال الخيرية وعدم خلطه مع الأموال الأخرى وعدم توزيعه على المتعاملين. وهذا الهدف احتمالي أو ثانوي لأن مبدأ نشاط الوحدة المحاسبية في اقتصاد إسلامي هو عدم الكسب الحرام، ومع ذلك قد يحدث هذا لأسباب خارجة عن إرادة الوحدة المحاسبية مثل أن يكون العمل في مجتمع لا يطبق الشريعة الإسلامية، كما قد يحدث نتيجة اجتهاد خاطئ من الإدارة أو جهل من بعض العاملين؛
- تقديم معلومات عن مساهمة الوحدة المحاسبية في الجمعيات الخيرية وصناديق القرض الحسن للمحتاجين، إضاعة لتنمية المجتمع المسلم الذي تعمل فيه وغيره من المجتمعات المسلمة وذلك من خلال توفير فرص العمل والتدريب والمساهمة في رفع الناتج.

ب – أهداف المحاسبة توصل إليها الفكر المحاسبي المعاصر، ويمكن الأخذ بها بعد إجراء بعض التعديلات عمليا لتتناسب مع مقاصد الشريعة الإسلامية. وتشمل ما يلي:

- توفير معلومات دقيقة عن حقوق والتزامات الوحدة المحاسبية وكافة الأطراف ذات الصلة، والتغيرات التي طرأت على هذه الحقوق والالتزامات بمقتضي أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها من مفاهيم العدل والإحسان والالتزام بأخلاقيات التعامل الإسلامي دون المساس بالمصالح المشروعة لأصحاب الأموال؛
- توفير معلومات دقيقة للأطراف المهتمة التي تساعدها على اتخاذ قراراتها الاقتصادية المشروعة في تعاملها مع الوحدة المحاسبية؛

- المساهمة في رفع الكفاءة الإدارية والإنتاجية، وتشجيع الالتزام بالسياسات والأهداف الموضوعة للوحدة وعلى رأس ذلك تشجيع الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية في كافة الأنشطة والمعاملات؛
- توفير معلومات تساعد على تقييم أداء إدارة الوحدة المحاسبية للأمانة المنوطة بها من قبل أصحاب الأموال، دون إهمال أو تقصير أو تعد سواء في الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية أو حفظ الأموال وتنميتها وتحقيق عائد ملائم لأصحابها، أو غير ذلك من الأهداف المشروعة لأصحاب الأموال؛
- تقديم معلومات عن الموارد البشرية المتاحة للوحدة المحاسبية ومدى إسهامها في الارتقاء بالعاملين فيها سواء في النواحي الشرعية أو الاقتصادية، وتدريبهم، والعدل في معاملاتهم، وتشجيعهم على إتقان أعمالهم ورفع كفاءتهم الإنتاجية؛
- توفير معلومات تساعد على تقدير التدفقات النقدية التي يمكن أن تتحقق لمن يتعامل مع الوحدة المحاسبية، وتوقيت هذه التدفقات، ودرجة المخاطر المحيطة بتحققها.

المطلب الثاني: معايير المحاسبة المالية الإسلامية

في السنوات الأخيرة وفي ضوء الحاجة إلى مكافحة الفوائد الربوية في معاملات الدول الإسلامية، تم تشكيل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) والتي بدورها أصدرت معايير المحاسبة الإسلامية لتوحيد المرجعيات الشرعية، وكونها توفر الأدوات اللازمة للوفاء بمتطلبات المعاملات المالية وتسهيل العرض الصادق والعادل للشؤون المالية للمؤسسات المالية الإسلامية.

1 تعريف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI):

هي منظمة دولية غير ربحية داعمة للمؤسسات المالية الإسلامية تم إنشائها بموجب اتفاقية التأسيس الموقعة من طرف هذه الأخيرة بتاريخ 26 فيفري 1990 بالجزائر، و قد تم تسجيلها في 27 مارس 1991 في دولة البحرين حيث هو مقرها الرئيسي، لها منجزات مهنية على رأسها إصدار 100 معيار حتى الآن في العديد من المجالات كالمحاسبة والمراجعة، أخلاقيات العمل، الحوكمة إضافة للمعايير الشرعية التي اتخذتها البنوك المركزية والسلطات المالية في الكثير من الدول باعتبارها إلزامية أو إرشادية، كما حظيت بدعم العديد من المؤسسات الأعضاء من بينها المصارف المركزية و السلطات الرقابية، شركات المحاسبة والتدقيق من أكثر من 45 دولة، تطبق معايير حاليا المؤسسات المالية الإسلامية الرائدة في مختلف أرجاء العالم و التي وفرت درجة متقدمة من التوافق للممارسات المالية الإسلامية على مستوى العالم.

لقد أصدرت حتى الآن خمسة أنواع من المعايير بلغت 100 معيار منها :2معيار أخلاقي، 58معيارا شرعي، 7معايير للحوكمة، 27معيار محاسبي، 5 معايير للمراجعة.(aaoifi)

والشكل التالي يمثل الهيكل التنظيمي الحالي للهيئة:

الشكل رقم (01/01): الهيكل التنظيمي لهيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية(AAOIFI)

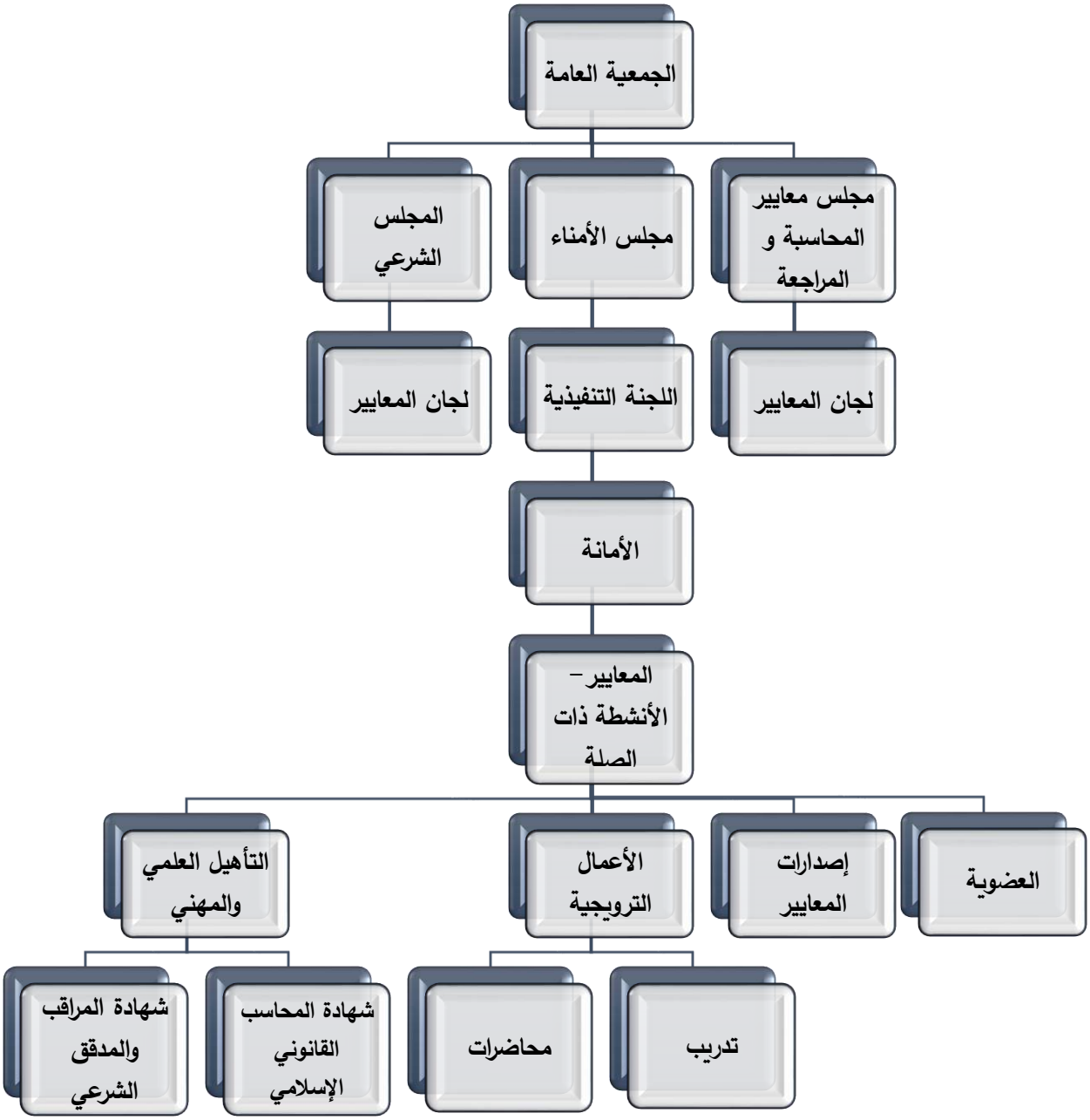

المصدر: (شريقي، 2014، صفحة 05)

تسعى الهيئة إلى تحقيق عدة أهداف، منها(Taha Sultan & Luqman, 2022, p. 203):

- تنمية الفكر في مجالات المحاسبة والمراجعة والمصرفية المتعلقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية؛
- مراجعة وتعديل معايير المحاسبة والمراجعة للمصارف الإسلامية لمواكبة تطور أنشطتها، والتنمية في الفكر الذي يخص تطبيقات المحاسبة والمراجعة؛
- الحرص على استعمال وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والبيانات والمبادئ التوجيهية الصادرة عن الهيئة من مختلف الجهات الرقابية ذات الصلة والمؤسسات المالية الإسلامية وغيرها؛

- تنفيذ أنشطة أخرى، بما في ذلك الامتثال لمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، بهدف زيادة الوعي والقبول بمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المتعلقة بالمحاسبة والمراجعة والأخلاقيات والحوكمة والمبادئ الشرعية.

1-معايير المحاسبة الإسلامية:

سنتطرق فيما يلي إلى مفهوم معايير المحاسبة الإسلامية، إضافة إلى ما أصدرته هيئة المحاسبة والمراجعة من معايير:

أ-مفهوم معايير المحاسبة الإسلامية:

هي تلك الإرشادات والتوجيهات والتوصيات الواجب الالتزام بها عند تنفيذ عمليات المحاسبة من إثبات وقياس وعرض وإفصاح عن العمليات التي قام بها المصرف الإسلامي خلال الفترة الزمنية، كما تعتبر المقياس اللازم لتقويم الأداء المحاسبي في مجال التنفيذ، وإبداء الرأي الفني المحايد عن المعلومات الواردة بالقوائم المالية".(عبيد و لقليطي، 2021، صفحة 257)

حيث تتسم هذه المعايير بمجموعة من الخصائص أهمها:(خالد محمد خالد و بكر، 2020، صفحة 176)

1-المشروعية: تتفق المعايير مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ولا تتعارض معها.

2-الموضوعية: تتصف المعايير بالموضوعية حيث تستند إلى أدلة إثبات قوية ولا تلتجئ إلى التقدير الحكمي إلا إذا تعذر تطبيق القياس الفعلي.

3-القيم: تكون المعايير الإسلامية مبنية على مجموعة من القيم الأخلاقية والإيمانية والسلوكية الطيبة المستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية وتتفق مع فطرة العقول البشرية الملتزمة بشرع الله سبحانه وتعالى.

4-المرونة : تكون مرنة لكل زمان ومكان وتسمح بالاجتهاد في مجالات الاجتهاد الشخصي.

5-المعاصرة : من خلال استخدام أساليب التقنية المعاصرة في تنفيذ أداء العمليات المحاسبية، فالحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها فهو أحق الناس بها.

6-العالمية: هي معايير ليست محلية بل إقليمية ينظر لها من منظور إسلامي وبالتالي عالمية الأسس والمفاهيم المستنبطة من مصادره.

ب-معايير المحاسبة الإسلامية:

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة لحد الآن معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية التالية:

الجدول رقم (01/01) يمثل معايير المحاسبة التي أصدرتها هيئة(AAOIFI)

الرقم	المعيار	المحتوى
1	العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات الإسلامية	ينطبق هذا المعيار على القوائم المالية الصادرة عن المصارف لخدمة أغراض المستخدمين الأساسيين لهذه القوائم، حيث تشمل ما يلي: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في حقوق أصحاب الملكية أو قائمة الأرباح المبقاة، قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة، قائمة صندوق الزكاة، قائمة صندوق القرض، تخضع لقواعده كل المصارف بجميع أنواعها بغض النظر عن أشكالها القانونية أو مواطنها أو أحجامها.
2	المرابحة والمرابحة الآمر بالشراء	تعتبر المرابحة أحد بيوع الأمانة في الشريعة الإسلامية، ويتم تحديد سعر البيع على أساس ربح متفق عليه بين البائع والمشتري بالإضافة تكلفة البضاعة، ويحتوي هذا المعيار على تفاصيل الأسس الفقهية التي تم الاستناد إليها في إيجاد المعالجات المحاسبة المقترحة، وعن البدائل المحاسبية التي تم أخدها في الاعتبار، كما يهدف إلى وضع القواعد المحاسبية التي تحكم الإثبات والقياس والإفصاح عن عمليات المرابحة والمرابحة للأمر بالشراء التي تجريها المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.
3	التمويل بالمضاربة	المضاربة شركة في الربح بمال من جانب (رب المال) وعمل من جانب آخر (المضارب)، حيث يطبق هذا المعيار على المضاربة بين المؤسسة والكيانات أو الأفراد، بالإضافة لحسابات الاستثمار المشتركة، وكذالك حسابات الاستثمار المخصصة إذا كانت تدار على أساس المضاربة، يهدف المعيار إلى بيان الأسس والأحكام الشرعية للمضاربة بنوعيها: المطلقة، المقيدة والضوابط التي يجب على المؤسسات المالية الإسلامية مراعاتها، سواء كانت مؤسسة، مضاربا أم رب مال.
4	التمويل بالمشاركة	المشاركة تعني أن يقدم كل من المصرف والعميل المال بنسب متساوية أو متفاوتة لإنشاء مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم، فيكون كل واحد منهما صاحب لحصة في رأس المال بصفة ثابتة أو منخفضة ومستحقا لنصيبه من الأرباح. يتم تقسيم الخسارة وفقا لحصة الشريك

		في رأس المال، إذ ينص المعيار على إثبات حصة المصرف في رأسمال المشاركة (سواء نقدية أم عينية) عند تسليمها للشريك أو إيداعها في حساب المشاركة، هذه الحصة تعرض في حساب التمويل بالمشاركة مع اسم العميل، وتظهر في القوائم المالية تحت بند التمويل بالمشاركة، تقاس حصة المصرف المقدمة نقدا بالمبلغ المدفوع أو الموضوع تحت تصرف الشريك في حساب المشاركة، أما حصة المصرف العينية فتقاس بالقيمة العادلة للموجودات (أي القيمة التي يتفق عليها الشركاء)، وأي فروقات في تقويم الموجودات (بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية) فتثبت ربحا أو خسارة للمصرف.
5	الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار	يهدف هذا المعيار إلى الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار ووضع القواعد التي تحكم الإفصاح عن توزيع هذه الأرباح وذلك للوصول إلى أسس موحدة للإفصاح عن هذه المعلومات في المصارف الإسلامية، وينطبق هذا المعيار عن أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار على القوائم المالية التي تنشرها المصارف لخدمة أغراض المستخدمين الأساسيين لهذه القوائم، وتخضع لأحكام هذا المعيار المصارف بجميع أنواعها بغض النظر عن أشكالها القانونية أو موطنها أو أحجامها، وإذا كانت متطلبات القوانين والأنظمة التي تعمل هذه المصارف في إطارها مخالفة لبعض ما جاء في هذا المعيار، فيجب الإفصاح عن ذلك.
6	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار وما في حكمها	يتناول المعيار القواعد المحاسبية الخاصة بالأموال التي يتلقاها المصرف من عملائه ليقوم باستثمارها إما بالطريقة الذي يراها مناسبة وتسمى العملية المحاسبية في هذه الحالة " حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة (وما في حكمها)، أو طريقة الذي يحددها المستثمر وتسمى العملية المحاسبية في تلك الحالة " حقوق أصحاب حسابات الاستثمار".
7	السلم والسلم الموازي	يهدف هذا المعيار إلى بيان الأحكام والضوابط الشرعية لعمليات السلم والسلم الموازي من حيث عقده ومحله وما يطرأ عليه من

		التصرفات، سواء في حالة إمكان التسلم أو تعذره وكذلك حكم إصدار صكوك السلم.
8	الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك	يهدف هذا المعيار إلى بيان الأسس والأحكام الشرعية للإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك، بدءا من الوعد بالاستئجار في حالة وجود وعد وانتهاء بإعادة العين المؤجرة في الإجارة، أو تمليكها في الإجارة المنتهية بالتمليك، كما يهدف أيضا إلى بيان الضوابط الشرعية التي يجب مراعاتها من قبل المؤسسات المالية الإسلامية لمنع التداخل بين أحكام الإجارة وأحكام البيع ويطبق هذا المعيار على إجارة الأعيان إجارة تشغيلية أو إجارة منتهية بالتمليك، سواء كانت المؤسسة مؤجرة أم مستأجرة.
9	الزكاة	يشمل الطريقة المستخدمة لتحديد وعاء الزكاة والبنود التي تدخل في تحديده ورأي هيئة الرقابة الشرعية للمصرف بشأن الجوانب المتعلقة بالزكاة والتي لم يشملها المعيار بالإضافة ما إذا كان المصرف بصفته الشركة الأم يقوم هو بإخراج الزكاة عن الشركات التابعة له مقدار الزكاة الواجبة على السهم، كما يجب الإفصاح عن مقدار الزكاة الواجبة على حقوق أصحاب حسابات الاستثمار، عما إذا كان المصرف يقوم بجمع الزكاة وتوزيعها نيابة عن أصحاب حسابات الاستثمار، والحسابات الأخرى عن القيود التي وضعتها هيئه الرقابة الشرعية للمصرف في تحديد وعاء الزكاة.
10	الاستصناع والاستصناع الموازي	يشير هذا المعيار إلى الأحكام والضوابط الشرعية لعمليات الاستصناع والاستصناع الموازي من حيث عقده ومحله وما يطرأ عليه من التصرفات وتنفيذه والإشراف عليه، ويطبق هذا المعيار على عمليات الاستصناع والاستصناع الموازي سواء أكانت المؤسسة مشترية أم بائعة.
11	المخصصات والاحتياطات	يطبق هذا المعيار على المخصصات التي يكونها المصرف لمقابلة الانخفاض (أو الخسارة) في قيمة تمويله، والتي يجب توفيرها في حالة حدوث خسارة متعلقة بالبنود خارج المركز المالي، كما يشمل المعيار الاحتياطيات التي يجنيها المصرف، سواء من دخل أموال المضاربة، قبل اقتطاع نصيب المضارب وهو "احتياطي معدل

		الأرباح " أم من أرباح أصحاب حسابات الاستثمار، بعد اقتطاع نصيب المضارب وهو "احتياطي مخاطر الاستثمار".
12	العرض والإفصاح العام في القوائم المالية في شركات التأمين الإسلامية	يطبق هذا المعيار على القوائم التي تصدرها الشركة لخدمة أغراض المستعملين الأساسيين لهذه القوائم وتخضع لأحكام هذا المعيار جميع الشركات أي كان شكلها القانوني وموطنها أو حجمها. وإذا كانت متطلبات الأنظمة التي تعمل الشركة في إطارها مخالفة لبعض ما أتى في هذا المعيار، فوجب الإفصاح عما يتطلبه المعيار وأثره على كل عنصر من عناصر القوائم المالية كلما أمكن ذلك.
13	الإفصاح عن أسس تحديد وتوزيع الفائض في شركات التأمين الإسلامية	ينص هذا المعيار عن الإفصاح عن أسس توزيع الفائض أو العجز في شركات التأمين الإسلامية، وعن وضع القواعد التي تحكم الإفصاح عن أسس توزيع وتحديد الفائض أو العجز، بهدف توفير معلومات مناسبة وموثوقة تساعد مستعملي القوائم المالية التي تعدها الشركات في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، وتخضع لهذا المعيار جميع الشركات بجميع أنواعها بغض النظر عن أشكالها القانونية أو موطنها أو أحجامها.
14	صناديق الاستثمار	يطبق هذا المعيار على الصناديق التي يتم تشغيلها وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية مستقلة في الذمة المالية عن الجهة المنشئة لها، ويمكن إدارتها من تلك الجهة أو غيرها، سواء كانت لتلك الصناديق شخصية اعتبارية مستقلة أم لا، وتتكون تلك الصناديق من مساهمات في صورة أسهم أو وحدات متساوية القيمة تمثل ملكية أصحابها في الموجودات مع استحقاق الربح أو تحمل الخسارة.
15	المخصصات والاحتياطات في شركات التأمين الإسلامية	هدف هذا المعيار هو وضع الأسس المحاسبية التي تحكم الإثبات والقياس والعرض والإفصاح عن: – المخصصات الفنية الرئيسية التي تشكلها شركات التأمين الإسلامي بغرض تغطية المطالبات المتعلقة بالاشتراكات غير المكتسبة، والمطالبات تحت التسوية والمخاطر التي حدثت ولم يبلغ عنها؛ – الاحتياطات التي تجنبها الشركة من الفائض قبل توزيعه على حملة الوثائق مثل الاحتياطي الذي تكونه الشركة بغرض تغطية العجز الذي قد ينشأ في فترات مالية مستقبلية، وهو احتياطي التغطية العجز،

		والاحتياطي الذي قد تكونه الشركة لتقليل أثر المطالبات غير العادية في أعمال التأمين التي تتصف بدرجة عالية من التذبذب، وهو احتياطي تخفيف ذبذبة المطالبات ويطبق هذا المعيار على المخصصات الفنية الرئيسية التي تكونها الشركات لأعمال التأمين العام من خلال التأمين على الأشياء والتأمين على المسؤولية.
16	المعاملات بالعملات الأجنبية والعمليات بالمعاملات الأجنبية	يتعلق هذا المعيار بعمليات الإثبات والقياس والعرض والإفصاح عن المعاملات بالعملات الأجنبية، أي التي تقوم بعملة تختلف عن العملة التي تعد بها القوائم المالية للمصرف سواء ما تعلق منها بالموجودات أم المطلوبات أم البنود خارج قائمة المركز المالي أم الإيرادات أم المصروفات أم المكاسب أم الخسائر في القوائم المالية للمصرف، إضافة إلى العمليات الخاصة بصافي استثمارات المصرف لدى المنشآت التي تعد قوائمها بعملة تختلف عن العملة التي يعد بها المصرف قوائمه المالية كفروع المصرف أو الشركات التابعة وينطبق المعيار على المعاملات بالعملات الأجنبية وعلى العمليات بالعملات الأجنبية في قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة
17	الاستثمارات	تم استبداله بمعيار رقم 25 الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المشابهة.
18	الخدمات المالية الإسلامية التي تقدمها المؤسسات المالية التقليدية	يهدف المعيار إلى وضع القواعد المحاسبية للإثبات والقياس والعرض والإفصاح لكل الموجودات المدارة، والأموال التي يتم تلقيها وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في القوائم المالية المؤسسات المالية التقليدية التي تقدم خدمات مالية إسلامية، وكذلك التدخل الذي ينتج عن هذه الخدمات وتحديد الإفصاح اللازم المرتبط بهذه الخدمات، ويخضع له المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية بالإضافة إلى خدماتها المالية التقليدية، كما أنه يتعلق بوضع الأسس المحاسبية للخدمات المالية الإسلامية دون غيرها من الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات.
19	الاشتراكات في شركات التأمين الإسلامية	الغرض من هذا المعيار هو وضع الأسس المحاسبية للإثبات والقياس والعرض والإفصاح بشأن الاشتراكات المتبرع بها من قبل حملة الوثائق في التأمين العام من خلال التأمين على الأشياء

		والتأمين على المسؤولية، أو الجزء المتبرع به من الاشتراكات من قبل حملة الوثائق في التأمين على الأشخاص أو بما يعرف بالتأمين التكافلي في الشركات التأمين الإسلامية.
20	البيع الآجل	ينص هذا المعيار على وضع القواعد المحاسبية من إثبات وقياس وعرض وإفصاح بشأن الموجودات المتاحة للبيع الأجل وإيرادات ومصروفك ومكاسب وخسائر تلك الموجودات، ويطبق على الموجودات المتاحة للبيع الأجل، وعلى إيرادات و مصروفات ومكاسب وخسائر تلك الموجودات وأرباحها، وعلى الذمم الناتجة عن عمليات البيع الأجل، سواء تملكت أو اشترت المؤسسة تلك الموجودات من مواردها الذاتية أم من حسابات الاستثمار المطلقة، أم من حسابات الاستثمار المقيدة أم من موارد أخرى، أم من جميع تلك الموارد كما يطبق هذا المعيار على المطلوبات، وإعطاء جزء من الربح عند تعجيل سداد الأقساط، والزيادة في الدين التي يتم تحصيلها في حالة مماطلة العميل في سداد ما عليه من أقساط وإذا كانت متطلبات القوانين والأنظمة التي تعمل هذه المؤسسات في إطارها مخالفة لبعض ما جاء في هذا المعيار واضطرت المؤسسة للعمل بما يخالفها فيجب الإفصاح عن ذلك.
21	الإفصاح عن تحويل الموجودات	يهدف هذا المعيار إلى وضع القواعد التي تحكم الإفصاح عن عمليات تحويل الموجودات بين حسابات الاستثمار المختلفة التي تجريها المؤسسات المالية الإسلامية، ويطبق هذا المعيار على عمليات تحويل الموجودات التي تجريها المؤسسة بين حسابات الاستثمار المختلفة وتشمل عمليات تحويل الموجودات ما يلي: – تحويل الموجودات من حسابات الاستثمار المطلقة إلى حسابات الاستثمارات المقيدة وبالعكس؛ – تحويل الموجودات من حسابات الاستثمار المطلقة أو المقيدة إلى حقوق أصحاب الملكية وبالعكس؛ – تحويل الموجودات من حسابات الاستثمار المقيدة في حساب استثمارات مقيدة أخرى، مع مراعاة اختلاف القيود؛

		– تحويل الموجودات من حسابات الاستثمار وحقوق أصحاب الملكية إلى صناديق الاستثمار أو المؤسسات ذات الهدف الخاص والعكس وتشمل الموجودات المراد تحويلها جميع الموجودات الملموسة والموجودات المالية، وإذا كانت متطلبات القوانين والأنظمة التي تعمل المؤسسة في إطارها مخالفة لبعض ما جاء في هذا المعيار واضطرت المؤسسة للعمل بما يخالفه فيجب الإفصاح عن ذلك.
22	التقرير عن القطاعات	يحدد هذا المعيار وضع القواعد التي تحكم إعداد التقارير المالية عن القطاعات، بما في ذلك معلومات عن أنواع المنتجات والخدمات المختلفة التي تقدمها المؤسسات المالية الإسلامية والمناطق الجغرافية المختلفة التي تعمل فيها لمساعدة مستعملي القوائم المالية فيما يخص كل من: – تقييم فهم أفضل لأداء المؤسسة؛ –التعرف إلى الموارد الموزعة التي تعتمد عليها معظم أنشطة المؤسسة؛ – تقدير أفضل للمخاطر التي تتعرض لها المؤسسة والعوائد التي تحققها؛ – تعزيز شفافية التقارير المالية التي تعدها المؤسسة. يطبق معيار التقرير عن القطاعات على قائمة المركز المالي وقائمة الدخل التي تعدها المؤسسات بغض النظر عن أشكالها القانونية أو مواطنها أو أحجامها، بالإضافة للقوائم المالية للمؤسسات التابعة أو الزميلة في حالة نشر بيانات مالية منفصلة لها، أما إذا تم نشر القوائم المالية للمؤسسات التابعة أو الزميلة مع القوائم المالية للمؤسسة الأم فإنه ينطبق فقط على القوائم المالية الموحدة، كما ينطبق على المؤسسات بغض النظر عن كون أسهمها خاضعة للتداول العام أو الخاص أو في مرحلة الإعداد للتداول العام، وإذا كانت متطلبات القوانين والأنظمة التي تعمل المؤسسة في إطارها مخالفة لبعض ما جاء في هذا المعيار واضطرت المؤسسة للعمل بما يخالفه فيجب الإفصاح عن ذلك.

23	توحيد القوائم المالية	ينص هذا المعيار على بيان المبادئ والقواعد الخاصة بتوحيد القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية، والمؤسسات التابعة لها والخاضعة لعملية التوحيد، ويبين مبادئ تحديد المؤسسات التي يتم توحيد قوائمها المالية مع القوائم المالية للمؤسسة الأم أو المصدرة للتقارير المالية، كما يشمل على قواعد إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها من قبل المؤسسة الأم المصدرة للتقارير المالية، وينطبق أيضا على القوائم التي تعدها وتعرضها المؤسسة، إضافة للحالات التي تستثمر فيها المؤسسة في مؤسسة أخرى وفق صيغة التمويل بالمشاركة إذا كانت تلك المؤسسة خاضعة للتوحيد، وعند تعارض متطلبات هذا المعيار مع النظام الأساسي للمصرف أو القوانين في الدولة التي يعمل فيها، ينبغي الإفصاح عن ذلك.
24	الاستثمار في الكيانات المنتسبة	يهدف هذا المعيار إلى وضع القواعد المحاسبية للإثبات والقياس والعرض والإفصاح بشأن الاستثمارات في الكيانات المنتسبة (الشركات الزميلة) التي تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية، أو الكيانات الخاضعة لسيطرتها. يطبق على القوائم المالية التي تعدها المؤسسة المالية الإسلامية وتعرضها، كما يشمل نطاقه أسس تحديد الكيانات المنتسبة (الشركات الزميلة)، والمعالجة المحاسبية للاستثمارات التي تقوم بها المؤسسة الأم / المعدة للقوائم المالية في الكيانات المنتسبة (الشركات الزميلة). ولا يطبق هذا المعيار على الاستثمارات التي تقوم بها مؤسسات رأس المال الجريء وصناديق الاستثمار وغيرها من المؤسسات المماثلة، وإذا كانت متطلبات القوانين والأنظمة التي تعمل المؤسسة المالية الإسلامية في إطارها مخالفة لبعض ما جاء في هذا المعيار واضطرت للعمل بما يخالفه فيجب الإفصاح عن ذلك.
25	الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المشابهة	الهدف من هذا المعيار هو بيان الأسس المحاسبية المتعلقة بإثبات وقياس وعرض والإفصاح عن الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية في الصكوك والأسهم والاستثمارات الأخرى التي تحمل خصائص أدوات الدين وحقوق الملكية.

		يخضع للمعيار استثمارات المؤسسة، سواء المباشرة، أم من خلال المنتجات المركبة، أم صناديق الاستثمار، أم محافظ الاستثمار، والصكوك وغيرها من أدوات الدين أو الأسهم. ولا ينبغي أن يطبق على العمليات المحاسبية التالية: – الاستثمار في أدوات حقوق الملكية للمؤسسة نفسها؛ – الاستثمار الذي يتطلب معالجة محاسبية خاصة مثل توحيد أرصدة؛ – الاستثمارات في المؤسسات التابعة والعمليات المحاسبية لحقوق الملكية للاستثمارات في المؤسسات الزميلة؛ – الاستثمار في العقارات؛ الاستثمار في العقود التي تشتمل على خصائص التأمين والمشاركة غير المشروطة؛ – العقود والمعاملات الواردة في معيار المحاسبة المالية رقم 3 التمويل بالمضاربة، ومعيار المحاسبة المالية رقم 7 السلم والسلم الموازي ومعيار المحاسبة المالية رقم 10 الاستصناع والاستصناع الموازي.
26	الاستثمار في العقارات	يهدف هذا المعيار إلى وضع القواعد المحاسبية المتعلقة بإثبات وقياس وعرض والإفصاح عن الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية في العقارات المقتناة لغرض الحصول على إيراد دوري، أو المقتناة لغرض توقع الزيادة في قيمتها في المستقبل، أو للغرضين كليهما. لا يتناول المعيار الجوانب التي يشملها معيار المحاسبة المالية رقم8 الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك.
27	حساب الاستثمار	ينص هذا المعيار عن حسابات الاستثمار التي تديرها المؤسسات المالية الإسلامية، سواء أكانت تلك الحسابات مضمنة في الميزانية العمومية أو غير مضمنة فيها، مقيدة أو غير مقيدة، ويشمل نطاق هذا المعيار ما يلي: – حسابات الاستثمار المبنية على عقود المضاربة التي تمثل حقوق أصحاب حسابات الاستثمار»؛

		– حسابات الاستثمار المبنية على عقود المضاربة المستثمرة على أساس الأجل القصير» (لليلة، أو لسبعة أيام، أو لشهر) من قبل مؤسسات مالية أخرى مثل الودائع بين البنوك بغرض إدارة السيولة. لا ينطبق المعيار على الأدوات أو العقود المالية التالية: – أدوات حقوق الملكية الخاصة؛ – عقود الوكالة؛ – عقود المرابحة العكسية أو العقود الشبيهة الأخرى؛ – العقود المبنية على المشاركة أو العقود الأخرى المشابهة؛ – الصكوك. عند وقوع أي تعارض بين متطلبات هذا المعيار من جهة، وميثاق الكيان المعني أو القوانين المعمول بها في البلد الذي يعمل فيه ذلك الكيان من الجهة ينبغي أن يتم الإفصاح عن ذلك.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على عدة مصادر (محي الدين، 2014، الصفحات 127-134)، (aaoifi)، (محمد، 2006، صفحة 111).

المطلب الثالث: دور معايير المحاسبة الإسلامية في تنظيم الصيرفة الإسلامية.

تعد المعايير المحاسبية والشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية من أهم أدوات الرقابة الشرعية للبنوك الإسلامية، يعكس الامتثال لهذه المعايير درجة التزام البنوك الإسلامية بأحكام الشريعة، كما ينظم المعاملات المصرفية الإسلامية ويقلل بشكل كبير من اختلاف الفتاوى بين هيئات الرقابة الشرعية للبنوك الإسلامية، بالإضافة إلى ذلك يوفر الامتثال لهذه المعايير حماية للبنوك الإسلامية ضد المتلاعبين الذين يحاولون الاستفادة من التمويل الإسلامي بأشكال غير مشروعة.

تتجلى أهمية الالتزام بالمعايير المحاسبية والشرعية في النقاط التالية:

- يساهم وجود هذه المعايير في كيفية قيام شركات التدقيق الخارجي بالضبط والتدقيق الداخلي بناء على مبادئ وموازين محددة؛
- يساعد الالتزام بهذه المعايير في تسيير عملية التصنيف والجودة، مما يمكن من التنافس على ما هو أجود.
- سيؤدي الالتزام بالمعايير إلى التطوير، ولكن فقط من خلال إمكانية المراجعة بهذه المعايير على ضوء ضرورة العمل والتطبيق.

من ناحية أخرى، يساهم اعتماد المعايير في دعم الانتشار العالمي للصيرفة الإسلامية وتعزيز قبولها من قِبَل المؤسسات الحكومية والدولية المختلفة بشكل رسمي. ويمكن توضيح ذلك من خلال نقطتين:

- **النقطة الأولى:** يتميز التنميط بكونه أحد السمات الرئيسية للمنتجات والمؤسسات العالمية، حيث يعتبر المفتاح لتحويل التطبيقات المحلية والإقليمية إلى تطبيقات عالمية، يمكن مشاهدة واقعية هذا الأمر في العقود المتعلقة بالمقاولات والمناقصات الكبيرة وعقود التوريد والاستيراد والاعتمادات المستندية والتجارة الدولية بشكل عام، وقد ساهم تنميط أحكام الصكوك الإسلامية وعقودها ونماذجها في جعلها ذات صفة عالمية بشكل واضح.
- **النقطة الثانية:** قامت الهيئات الشرعية بتحديد القوانين الوضعية كأساس لتفسير بنود العقود والتحاكم والتحكيم في حالات النزاع مع الالتزام بعدم مخالفة الشريعة، وقد واجهت هذه القيود اعتراضا من الجهات القانونية في الولايات المتحدة وإنجلترا، حيث أشارت إلى عدم وجود قانون إسلامي يمكن أن يكون مرجعية للتحاكم والتحكيم في حالات النزاع، ولذلك يرى البعض أن اعتماد المعايير الشرعية والمحاسبية كأساس لأحكام الشريعة الإسلامية يمكن أن يحل هذا الاعتراض المهم، فبهذه الطريقة يمكن أن يتم الاستناد إلى هذه المعايير كمرجعية لتفسير بنود العقود والتحاكم والتحكيم، مما يساهم في تعزيز تطبيقات الصيرفة الإسلامية عالميا.(مرزق حبالي، شيبوط، و علة، 2021، الصفحات 92-93)

وتتجلى أهمية المعايير المحاسبية الإسلامية في توفير الثقة والمصداقية في القوائم المالية والتي تمثل مخرجات نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسات المالية، كما تبين بوضوح مصادر واستخدامات الأموال والبنود التي صرفت فيها ما يؤدي إلى ارتفاع الثقة والجدارة الائتمانية للمؤسسات المالية الإسلامية، وبالرغم من ارتفاع التكاليف الإدارية لعملية تبني هذه المعايير من حيث عملية تكوين المحاسبين والمراجعين وغيرها، إلا أن ذلك سيعود بالنفع على المؤسسات والتي يمكن أن تزيد في انضباطها وذلك من خلال مساهمتها في توفير الضمانات اللازمة للتأكد من حسن استغلال مصادر الأموال في الوجوه المشروعة والتي تعود على الجميع بالنفع وبما يتفق مع أهدافها التي أنشئت من أجلها، كذلك وجوب تصميم الإفصاح وفق معايير المحاسبة الإسلامية يضمن تحسين جودة القوائم المالية المعروضة، هذه الأخيرة تعتبر عنصرا محوريا لتحقيق كفاءة الأسواق المالية حيث تقوم بتوفير المعلومات التي يتم الاعتماد عليها في تحديد أسعار الأسهم والصكوك على أساس سليم، لذا فمن الأهمية إعداد قوائم مالية تخضع لقواعد تحكم دقة وسالمة ما تحتويه من معلومات وتمثل معايير المحاسبة الإسلامية الأداة التي يمكن أن تساعد في إعداد قوائم مالية سليمة ذات موثوقية ومصداقية.

يعتقد الباحثون أن اتباع المصارف الإسلامية للمعايير المحاسبية التي تصدرها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية هو الأساس الرئيسي للتحقق من مطابقتها لمتطلبات الشريعة وتعزيز تطوير منتجاتها، كما يساهم ذلك في زيادة الشفافية في قوائمها المالية، وعلاوة على ذلك فإن اعتماد هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية لهذه المعايير يقلل من التباين في الفتاوى بين المؤسسات المالية ويعزز ثقة العملاء في المصارف الإسلامية ويؤكد صحة معاملاتها، بالإضافة إلى ذلك يساهم اعتماد هذه المعايير في تحقيق التوافق بين السياسات والإجراءات المحاسبية التي تتبعها المؤسسات المالية وتقاربها وتوحيدها وفقا لمرجعية واحدة، حيث يعد

ذلك أمرا حاسما لنمو وانتشار الصناعة المالية الإسلامية على المستوى العالمي. (بدروني و جبلاحي، 2019، صفحة 79)

المبحث الثاني: ضبط القوائم المالية وفق معيار العرض والإفصاح العام

تعتبر القوائم المالية من مخرجات النظام المالي، وهي تعد الوسيلة الأساسية لنقل المعلومات إلى مختلف المستخدمين، كما أنها تتمتع بأهمية كبيرة نظرا لدورها في تقييم وتحليل الأداء المالي للبنوك ومساهماتها في اتخاذ القرارات الصائبة والمناسبة حيث تحتوي على معلومات تتميز بالملائمة والموثوقية، ولتوحيد وتنظيم هذه القوائم وضبطها ومن أجل ضمان جودتها أصدرت هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار "العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف الإسلامية".

وعليه فإننا سنتطرق في مبحثنا هذا إلى:

- ✓ المطلب الأول: مفهوم وأهداف ومستخدمو القوائم المالية
- ✓ المطلب الثاني: أنواع القوائم المالية بالبنوك
- ✓ المطلب الثالث: العرض والإفصاح في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة المالية الإسلامية

المطلب الأول: مفهوم وأهداف ومستخدمو القوائم المالية

تسعى القوائم المالية إلى ضمان نقل الواقع المالي للبنوك، وهي تعتبر أداة أساسية في اتخاذ القرارات المهمة والحاسمة وغير الحاسمة بالنسبة للمؤسسة، حيث يتم تحديد مفهوم القوائم المالية من خلال استكشاف مجموعة من المفاهيم ذات الصلة، مثل تعريفها وأهدافها والمستخدمين الذين يعتمدون على هذه القوائم المالية.

1 تعريف القوائم المالية

للقوائم المالية عدة تعريفات نوجز أهمها فيما يلي:

تعرف القوائم المالية بأنها:" عبارة عن عرض المعلومات التي توضح المركز المالي، نتيجة أعمال البنك، التغيرات النقدية، تغيرات في حقوق المساهمين لتوفير المعلومات لمستخدمي القوائم المالية التي تساعدهم في اتخاذ القرارات".(محمد، 2006، صفحة 118)

كما تم تعريفها بأنها: "تقارير مالية محاسبية تعد طبقا للمفاهيم والفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وتحتوي على بيانات ومعلومات مستقاة من السجلات والدفاتر المحاسبية للمؤسسة وتهدف أساسا إلى إعلام الأطراف الخارجية والداخلية عن مدى نجاح أو إخفاق إدارة المؤسسة في تحقيق أهدافها ".(زعرور و السبتي، 2020، صفحة 51)

ومنه نستنتج أن القوائم المالية تعد وسيلة لتقديم المعلومات التي توضح الوضع المالي للمؤسسة، حيث يتم إعدادها وفقا لمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وذلك بهدف إبلاغ الأطراف الداخلية والخارجية عن نجاح أو فشل إدارة المؤسسة في تحقيق أهدافها.

2 أهداف القوائم المالية

تم وضع مجموعة من الأهداف للقوائم المالية تتمثل فيما يلي:

- تقديم معلومات مالية موثوقة بشأن الذمة الاقتصادية للبنك، بما في ذلك الالتزامات تجاه المالكين والمقرضين.
- توفير المعلومات المالية للمستخدمين وأصحاب الصلة لإبلاغهم بالتغيرات التي تحدث في المركز المالي للبنك؛
- توفير المعلومات المالية اللازمة لتمكين المستخدمين من استنباط واستخلاص بعض المؤشرات الكمية والنوعية المفيدة لاتخاذ قراراتهم المالية؛(بوكثير و زهواني، 2016، صفحة 49)
- تهدف هذه القوائم لأن تكون ذات فائدة للمستخدمين والدائنين الماليين المرتقبين والمستخدمين الآخرين في اتخاذ قرارات استثمارية وائتمانية وغيرها بشكل رشيد؛
- تساهم هذه القوائم في مساعدة المستثمرين والدائنين الماليين المستقبليين وغيرهم من المستخدمين على تقدير حجم وتوقيت ودرجة التأكيد للتدفقات النقدية المتوقعة المتعلقة بالتوزيعات والفوائد وتلك المصاحبة للمداخيل المستقبلية؛
- تقدم هذه القوائم معلومات شاملة عن الموارد الاقتصادية للمنشأة، والمطالبات المرتبطة بهذه الموارد، وتسلط الضوء على تأثير المعاملات والأحداث والظروف التي تؤدي إلى تغيرات في المنشأة والمطالبات المترتبة عليها.(بن فرج، 2014، صفحة 59)

3 مستخدمو القوائم المالية

تتعدد الأطراف المهتمة بتحليل القوائم المالية والتي يمكننا تقسيمها إلى:

الأطراف الداخلية: وهي التي تكون داخل المؤسسة وتتمثل في:(مرازقة و بوهرين، 2011، الصفحات 7-8)

أ-الإدارة: تعتبر القوائم المالية ضرورية للإدارة على مختلف مستوياتها، حيث توفر لها المعلومات التالية:

- تقدير مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها المرجوة؛
- تحديد الوضع المالي والقدرة الربحية للمؤسسة.

ب-الموظفون والعمال: تهتم هذه الفئة بالقوائم المالية للتحقق من استقرار وظيفية المؤسسة والتأكد من استمرارية المشروع.

الأطراف الخارجية: وهي كثيرة ومتعددة منها:(بوكثير و زهواني، 2016، صفحة 50)

أ-المساهمين والشركاء: يحتاج المساهمون والشركاء إلى معلومات مالية لمساعدتهم في اتخاذ قرارات الاستثمار، بالإضافة إلى الحصول على المعلومات المتعلقة بقدرة البنك على تحقيق الأرباح.

ب-أصحاب القروض والموردين والدائنين الآخرين: يهتم المستثمرون بدراسة الوضع المالي للبنك وتقييم قدرته على تسديد الديون المستحقة لأصحابها.

ج- المجتمع: يهم مختلف أفراد المجتمع معرفة المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للبنك وقدرته على تقديم الخدمات لصالح المجتمع بشكل عام.

د-الهيئات العمومية للدولة: تهتم مختلف الهيئات العمومية في الدولة بأنشطة البنك، وتحتاج إلى الحصول على بيانات متنوعة وفقا لاختصاصات كل هيئة عمومية.

هـ-الزبائن: يولون اهتماما كبيرا للحصول على معلومات تتعلق بالاستمرارية الطويلة الأجل للمؤسسة، خاصة عندما يكون لديهم علاقة طويلة الأجل معها أو يكون نشاطهم متعلقا باستمرارية المؤسسة.(مرازقة و بوهرين، 2011، صفحة 8)

المطلب الثاني: أنواع القوائم المالية بالبنوك

يتطلب من البنوك إصدار قوائم مالية تعكس وضعيتها المالية ونشرها بانتظام لتلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية، حيث يجب على البنوك الامتثال للقواعد العامة لعرض المعلومات في هذه القوائم والالتزام بمتطلبات الإفصاح المتعلقة بالعرض والإفصاح العام في قوائمها المالية، يهدف ذلك إلى تحقيق أهداف المحاسبة والقوائم المالية وفقا لمبادئ المحاسبة المالية.

وتشتمل العناصر الأساسية للقوائم المالية في البنوك ما يلي:

- ✓ الميزانية (قائمة المركز المالي)؛
- ✓ جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل)؛
- ✓ جدول تدفقات الخزينة أو النقدية؛
- ✓ جدول تغيرات في حقوق أصحاب الملكية أو الأرباح المبقاة؛
- ✓ ملحقات.

1 الميزانية (قائمة المركز المالي):

تعرف قائمة الميزانية بأنها كشف أو قائمة الأموال وأوجه استخدامها وتعد في نهاية السنة، أو أنها كشف شامل على أصول وخصوم البنك بالقيم الحقيقية يعبر عن الميزانية لها بتاريخ معين، كما عرفتها لجنة المصطلحات التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين: " بأنها بيان يشكل جدول يلخص الأرصدة المدينة والدائنة بعد إقفال السجلات المحاسبية وفق مبادئ المحاسبة".

ويتم توضيح في ميزانية البنك أنه عند تصنيف الأصول يتم البدء بالأصول المتداولة في المقام الأول وتشمل النقد المتوفر في الخزينة والفروع، ثم يأتي تصنيف الأصول الثابتة وهذا يتعارض مع ترتيب التصنيف الخاص بالشركات الصناعية والتجارية، وبالمثل عند تصنيف الخصوم يتم البدء بالخصوم المتداولة في المقام الأول، ثم تليها الخصوم الثابتة أي رأس المال والاحتياطات والأرباح.

وهناك ثلاث نماذج لقائمة الميزانية:

1-نموذج تفصيلي لغايات إدارية؛

2-نموذج ملخص لغايات البنك المركزي؛

3-نموذج ملخص لغايات النشر في الصحف المحلية. (دادة، 2013، صفحة 76)

وتشتمل العناصر الأساسية لقائمة المركز المالي للمصرف على ما يلي:

أ- الأصول:

يراد بالموجود أو الأصل: هو كل شيء قادر على توليد تدفقات نقدية إيجابية، أو منافع اقتصادية أخرى في المستقبل بمفرده، أو مشاركة مع موجود (أصل) أو موجودات (أصول) أخرى تم اكتساب الحق فيها نتيجة عمليات أو أحداث في الماضي.

والخصائص الواجب توافرها بالموجود (الأصل): يجب أن يكون هذا الشيء قابلا للقياس المالي بدرجة موثوق بها، كما يجب ألا يكون مرتبطا بالتزام أو حق لطرف آخر غير قابلين للقياس المالي بدرجة موثوق بها، وأيضا يجب أن يكون للمصرف الحق في التصرف في هذا الشيء إما بصفته صاحب الأصل أو بصفته ممثلا عن طرف آخر. (المخلافي، السبهاني، و سمحان، 2019، صفحة 29)

- وتتمثل عناصره في: (دادة، 2013، الصفحات 76-77)
- نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي؛
- أوراق مالية حكومية وغير حكومية محتفظ بما لأغراض التداول؛
- استثمارات مالية متاحة للبيع؛
- إيداعات وقروض وسلفيات لدى البنوك الأخرى (بعد خصم المخصص)؛
- قروض وسلفيات للعملاء؛
- استثمارات مالية في شركات أخرى.

ب- الخصوم

المراد بالمطلوب: هو التزام قائم في حينه واجب سداده وذلك عن طريق تحويل الموجودات (أصول)، أو تقديم خدمات لطرف آخر في المستقبل نتيجة لعمليات تبادلية أو غير تبادلية، أو أحداث مرتبطة بالماضي.

والخصائص الواجب توافرها بالمطلوبات هي أن يفي المصرف بالتزامه دون قيود أو شروط، وأن يكون التزام المصرف قابلا للقياس المالي في الوقت الحالي وموثوق به، وأن يتم وضع فائدة أحد أصول(موجودات) المصرف في المستقبل تحت تصرف الطرف الآخر للوفاء بالالتزام سواء كان ذلك عند الطلب أو لأجل محدد. (المخلافي، السبهاني، و سمحان، 2019، الصفحات 29-30)

وتتمثل عناصره في: (دادة، 2013، صفحة 77)

- أرصدة مستحقة للبنوك الأخرى؛
- الودائع المستحقة لسوق المال؛
- المبالغ المستحقة لمودعين آخرين؛

- شهادات إيداع؛
- أوراق الدفع والخصوم الأخرى الورقية.
- أرصدة دائنة ومخصصات أخرى.

ج–حقوق الملكية:

تتوقف قيمة حقوق الملكية على تقييم الأصول والالتزامات، ويتم حسابها عن طريق استبعاد قيمة الالتزامات من قيمة الأصول، عندما يستثمر أصحاب الملكية أموالا في مشروع يتم تحديد قيمة حقوق الملكية بناءا على تقييم الأصول، وحينها يتم تلخيص النتائج ويتم تحديد مبلغ صافي الدخل المضاف إلى حقوق الملاك عن طريق حساب الزيادة في قيمة الأصول، وتختلف طريقة تسجيل بيانات حقوق الملكية في الميزانية حسب الشكل القانوني للمؤسسة، سواء كانت فردية أو شركة أشخاص أو شركة مساهمة. (مرازقة و بوهرين، 2011، صفحة 16)

د– ما يجب مراعاته في إعداد قائمة الميزانية:

يجب على البنك مراعاة ما يلي في عرض قائمة الميزانية:

- يتم ترتيب الأصول والخصوم في الميزانية البنكية وفقا لطبيعتها؛
- يتم تصنيف الأصول حسب درجة سيولتها، والخصوم حسب تاريخ استحقاقها؛
- يمنع إجراء مقاصة بين الأصول والخصوم ما لم يكن هناك نص قانوني يسمح بذلك؛
- لم يعد مطلوبا من البنوك تمييز الاستثمارات بين طويلة الأجل وقصيرة الأجل، بل يتعين عليها التمييز بين الاستثمارات التجارية والاستثمارات المتاحة للبيع والاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق؛
- يجب على البنوك الكشف عن القيمة السوقية العادلة للاستثمارات في الأوراق المالية إذا كانت تختلف عن القيمة الدفترية المعدلة المعروضة في القوائم المالية، حيث يتم عرض الاستثمارات التجارية والاستثمارات المتاحة للبيع في الميزانية بقيمتها العادلة، ويؤثر الإفصاح الإضافي فقط على الأوراق المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. (دادة، 2013، صفحة 80)

الجدول رقم (01/02) يمثل قائمة المركز المالي أو الميزانية

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
–نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي. –أوراق مالية حكومية و غير حكومية محتفظ بها لأغراض متداولة. –استثمارات مالية متاحة للبيع.		–أرصدة مستحقة للبنوك الأخرى. –الودائع المستحقة لسوق المال. –المبالغ المستحقة لمودعين آخرين. –شهادات إيداع. –أوراق الدفع والخصوم الأخرى الورقية.	

-إيداعات وقروض وسلفيات لدى البنوك الأخرى (بعد خصم المخصص). -قروض وسلفيات للعملاء. -استثمارات مالية في شركات أخرى.		-أرصدة دائنة ومخصصات أخرى.	
إجمالي الأصول		**إجمالي الخصوم**	

المصدر: (دادة، 2013، الصفحات 80-81)

2 جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل):

يعرف جدول حسابات النتائج بأنه القائمة المالية التي تحتوي على جميع البنود المتعلقة بالإيرادات والنفقات خلال فترة محاسبية معينة، وذلك لتحديد صافي الربح أو الخسارة خلال تلك الفترة، يعرف هذا الجدول أيضا بقائمة حساب الأرباح والخسائر، يتعين على هذه القائمة عرض النتائج السنوية الكاملة للبنك التجاري بطريقة تتيح تجميع الإيرادات والنفقات وفقا لطبيعتها، وكذلك الإفصاح عن المبالغ المتعلقة بالأنواع الرئيسية منها.(دادة، 2013، صفحة 81)

وتشتمل العناصر الأساسية لقائمة الدخل في البنك على ما يلي: (المخلافي، السبهاني، و سمحان، 2019، الصفحات 31-32)

أ_ الإيرادات:

تعرف على أنها الزيادة في الموجودات (الأصول) أو النقص في الالتزامات (المطلوبات) أو كليهما خلال فترة زمنية معينة بمقدار التغير الفعلي المحقق، يمكن أن يكون هذا التغير ناتجا عن أساليب وطرق شرعية للاستثمار تشمل جميع أشكاله ووسائله، أو من خلال تقديم الخدمات المصرفية، أو من خلال أداء وظائف أخرى تهدف إلى تحقيق الربح، مثل إدارة الاستثمارات المقيدة للحصول على أجر أو حصة من أرباح تلك الاستثمارات.

والخصائص الواجب توافرها في اعتبار زيادة الموجودات أو نقص المطلوبات إيرادات:

ألا تتضمن استثمارات أو توزيعات على أصحاب حقوق الملكية، ولا إيداعات أو سحوبات مرتبطة بأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة أو الحسابات الجارية أو الحسابات الأخرى، ولا عمليات شراء الموجودات، كما يجب أن تكون الزيادة في الأصول أو النقص في الالتزامات مرتبطة بفترة زمنية محددة.

ب_ المصروفات:

هي المبالغ التي تمثل نقصا في الأصول(الموجودات) أو زيادة في الالتزامات(المطلوبات)، أو كلاهما معا خلال فترة زمنية محددة. يمكن أن يكون النقص أو الزيادة ناتجا عن استخدام الأموال أو إدارة الاستثمار بطرق وأساليب مشروعة، أو تقديم خدمات بجميع أشكالها ووسائلها المشروعة.

والخصائص الواجب توافرها في اعتبار نقص الموجودات أو زيادة المطلوبات مصروفات:

ألا تكون هذه الزيادة أو النقص ناتجة عن توزيعات على استثمارات أصحاب حقوق الملكية أو من سحوبات أو إيداعات مرتبطة بحسابات الاستثمار المطلقة أو أي حسابات أخرى، ولا من سحوبات أو إيداعات مرتبطة بحسابات الجارية أو الحسابات الأخرى.

ج_ المكاسب والخسائر:

✓ **مكاسب المصرف:** تشير إلى الزيادة في صافي الأصول التي يحققها المصرف نتيجة ارتفاع قيمة الموجودات التي يحتفظ بها خلال الفترة الزمنية التي تمثلها قائمة الدخل، قد تكون هذه المكاسب ناتجة عن عمليات تبادلية أو غير تبادلية مشروعة تتعلق بتحويلات فعلية أو بوجود عمليات عرضية.

يستثنى من ذلك التحويلات التي تتم بين المصرف وأصحاب حقوق حسابات الاستثمار المطلقة وما يتعلق بها، وكذلك التحويلات التي تتم بين المصرف وأصحاب حقوق الملكية.

✓ **خسائر المصرف:** وهي مقدار النقص الحاصل في صافي موجودات المصرف والناتج عن:

– حيازة موجودات انخفضت قيمتها خلال المدة الزمنية التي تمثلها قائمة الدخل، أو تحويلات فعلية تبادلية أو غير تبادلية مشروعة من عمليات عرضية؛

ويستثنى من ذلك التحويلات التي تجرى بين المصرف وأصحاب حقوق حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها أو التي تجرى بين المصرف وأصحاب حقوق الملكية؛

– عائد أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها: وهو عبارة عن حصتهم في الأرباح أو الخسائر الناتجة عن أموال استثماراتهم مشاركة مع المصرف لفترة زمنية معينة؛

– صافي الدخل أو صافي الخسارة: هو المبلغ الذي يمثل الزيادة أو النقص في حقوق أصحاب الملكية والناتج عن الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر، يتم تخصيص جزء من هذا المبلغ لأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما يتعلق بها، وذلك كنصيبهم من الأرباح أو الخسائر المرتبطة بتلك المدة الزمنية. يمكن تجميع عناصر قائمة الدخل بطرق مختلفة للحصول على مقاييس وسيطة تساعد على تقييم أداء المصرف خلال فترة زمنية محددة، كما أن هذه المقاييس الوسيطة ما هي سوى نتائج جزئية أو مؤقتة لصافي الدخل أو الخسارة.

د–ما يجب مراعاته في إعداد جدول حسابات النتائج:

يجب أن يتم الإفصاح بشكل منفصل عن الأنواع الرئيسية من الإيرادات والمصروفات، بما في ذلك أرباح أو خسائر النشاط وصافي النتيجة قبل وبعد خصم الضرائب لغرض مساعدة مستخدمي القوائم المالية في تقييم أداء البنك.

يجب تنفيذ عملية المقاصة بين بنود الإيرادات والمصروفات للفترة المحددة، ويجب أن تكون المقاصة القانونية مدرجة في قائمة حيث تشير المقاصة إلى توقعات تحقق أو تسوية الأصول أو الالتزامات، يمكن أن يؤدي إجراء المقاصة بطريقة غير صحيحة بين بنود الإيرادات والمصروفات إلى صعوبة في تقدير العائد على نوع معين من الأصول، وبالتالي يعوق قدرة مستخدمي القوائم المالية على تقييم أداء البنك.

ويمكن للبنك أن يعرض البنود التالية بالصافي في جدول حسابات النتائج:

- أرباح أو خسائر عمليات النقد الأجنبي؛
- أرباح أو خسائر التصرف في الاستثمارات في الأوراق المالية؛
- أرباح أو خسائر التصرفات والتغيير في قيمة الأوراق المالية بغرض المتاجرة.

يجب أن تتضمن الأنواع الرئيسية للإيرادات الناتجة عن العمليات البنكية، مثل العوائد وأتعاب أداء الخدمات والعمولات ونتائج التعاملات في إفصاح مستقل حتى يستطيع مستخدمو القوائم المالية تقييم أداء البنك، ويجب عرض تلك الإفصاحات على حدا بالإضافة إلى الإفصاحات الخاصة بمصدر الحصول على الإيراد، كما يجب أن تتضمن الأنواع الرئيسية للمصاريف الناتجة عن العمليات البنكية مثل الفوائد والعمولات وخسائر القروض والسلفيات والمصاريف العمومية والإدارية والأعباء الناتجة عن الانخفاض في قيمة الاستثمارات، في إفصاح مستقل عن كل نوع منها، يساعد ذلك مستخدمي القوائم المالية على التقييم الصحيح لأداء البنك. (دادة، 2013، الصفحات 82-83)

الجدول رقم (01/03) يمثل قائمة حسابات النتائج أو قائمة الدخل النهائية

البيان	السنة (ن)
-إيرادات النشاط (الإيرادات التشغيلية). -دخل الفوائد (عائد القروض والأرصدة لدى البنوك وأذون الخزانة والسندات). -يخصم : أعباء الفوائد (تكلفة الودائع والاقتراض).	
-صافي عائد الفوائد. -صافي دخل الاستثمارات بغرض المتاجرة. -أرباح (خسائر) المعاملات في النقد الأجنبي. -أرباح (خسائر) بيع الاستثمارات المتاحة للبيع.	
-أتعاب و عمولات. -إيرادات تشغيلية أخرى.	
-صافي إيرادات النشاط (1). -يخصم المصاريف التشغيلية (2).	

-مخصص خسائر قروض وسلفيات. -مخصص فقد استثمارات.	
-صافي دخل النشاط (الدخل التشغيلي) (1-2). -يضاف إيرادات أخرى.	
-يخص : مصاريف عمومية وإدارية -مصروفات اهتلاك أصول ثابتة -صافي الدخل قبل الضريبة	
-يخصم ضريبة الدخل	
-صافي ربح السنة بعد الضريبة.	

المصدر:(صغير موح، 2010، صفحة 122)

3 جدول تدفقات الخزينة أو النقدية:

تعد قائمة التدفقات النقدية وسيلة للإفصاح عن المعلومات الخاصة بالتغيرات في قائمة المركز المالي خلال الفترة المحاسبية، وتوضح المعلومات الخاصة بتفسير هذا التغيير في رصيد النقدية، حيث تقوم بتقسيمه إلى تدفقات نقدية من العمليات وأخرى من الأنشطة التمويلية والاستثمارية.(صغير موح، 2010، صفحة 125)

وتشمل هذه القائمة على العناصر التالية :(المخلافي، السبهاني، و سمحان، 2019، صفحة 33)

أ_النقد وما في حكمه:

هو المجموع الإجمالي للعملات النقدية المحلية والأجنبية التي يحتفظ بها المصرف، بالإضافة إلى ودائع المصرف التي يمكن سحبها على الفور بموجب الطلب، سواء كانت هذه الودائع موجودة لدى البنك المركزي أو لدى المصارف الأخرى.

ب_ التدفقات النقدية من العمليات :

هي تدفقات النقدية التي تدخل إلى المصرف أو تخرج منه خلال فترة زمنية محددة، وتكون نتيجة للعمليات التي تؤثر في قائمة الدخل للمصرف مثل الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر، ويستثنى من ذلك المكاسب والخسائر التي تنشأ عن التصرف في الموجودات التي اقتناها المصرف للاستخدام الذاتي أو للاستثمار.

ج_ التدفقات النقدية من الاستثمار

وهي عبارة عن:

- التدفقات النقدية الخارجة من المصرف، نتيجة اقتنائه موجودات بغرض الاستثمار؛
- التدفقات النقدية الداخلة إلى المصرف، نتيجة التصرف في تلك الموجودات .

د_ التدفقات النقدية من عمليات التمويل:

وهي عبارة عن:

- التدفقات النقدية الداخلة إلى المصرف، نتيجة استثمارات أصحاب حقوق الملكية أو إيداعات أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وأصحاب الحسابات الائتمانية؛
- التدفقات النقدية الخارجة من المصرف، نتيجة التوزيعات على أصحاب حقوق أصحاب الملكية أو سحوبات أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وأصحاب الحسابات الجارية وحسابات الادخار.

هـ_ ما يجب مراعاته في إعداد قائمة التدفقات النقدية:

يتولى البنك التجاري مهمة إعداد قائمة التدفقات النقدية للفترة المحاسبية، وتستند إلى أسس إعداد تنطبق على جميع الوحدات الاقتصادية بما في ذلك البنوك التجارية، ومع ذلك فإن هناك مجموعة من القواعد الخاصة بالبنوك التجارية يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- يجب الإفصاح عن التدفقات النقدية الصافية للمقبوضات والمدفوعات التي تتعلق بالعملاء، عندما تعبر عن أنشطة العميل وليس البنك، وتعرف هذه التدفقات ب "قبول وإعادة سداد الودائع تحت الطلب الخاص بالبنك"؛
- يجب تسجيل الإيداعات لدى البنوك الأخرى وتسجيل المسحوبات من هذه الودائع؛
- يجب تسجيل جميع المقبوضات والمدفوعات المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية والتشغيلية والتمويلية للبنك؛
- يجب تسجيل القروض والسلفيات التي يتم منحها للعملاء وإعادة سدادها. (دادة، 2013، صفحة 85)

جدول رقم (01/04): يمثل قائمة التدفقات النقدية

البيان	المبالغ
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل :	
فوائد وعمولات محصلة.	
الفوائد المسددة.	
مقبوضات عن مديونيات سبق إعدامها.	
مدفوعات نقدية للموظفين والموردين.	
أرباح النشاط(التشغيل) قبل التغيرات في الأصول التشغيلية.	
الزيادة(النقص) في الأصول التشغيلية :	
تسهيلات مالية قصيرة الأجل.	
ودائع لدى البنك المركزي طبقا لمتطلبات رقابية.	
أموال مقدمة للعملاء.	
صافي الزيادة في أرصدة عملاء بطاقة الائتمان.	
فائدة مستحقة على العملاء.	
الزيادة(النقص) في الخصوم التشغيلية:	

ودائع العملاء. شهادات إيداع قابلة للتداول. صافي النقدية من الأنشطة التشغيلية قبل ضريبة الدخل. ضريبة دخل مسددة. **صافي التدفقات من أنشطة التشغيل (1)** **التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار :** المقبوضات من استبعاد (إغلاق)فرع. كوبونات محصلة. فوائد محصلة. مقبوضات من بيع أوراق مالية غير تجارية. شراء أوراق مالية غير متداولة. شراء أصول ثابتة. **صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار (2)** **التدفقات النقدية من أنشطة التمويل:** إصدار سندات. إصدار أسهم ممتازة. سداد قروض طويلة الأجل. صافي النقص في القروض الأخرى. توزيعات على المساهمين. **صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل (3)** أثر التغيرات في سعر الصرف على النقدية وما يعادلها. صافي الزيادة في النقدية وما يعادلها. النقدية وما يعادلها في بداية الفترة. فائدة مستحقة على العملاء.	

المصدر: (صغير موح، 2010، الصفحات 126-127)

4 جدول تغيرات في حقوق أصحاب الملكية أو الأرباح المبقاة:

✓ **جدول تغيرات في حقوق أصحاب الملكية:**

تعتبر قائمة تغيرات حقوق الملكية خلال الفترة المحاسبية أداة هامة للإفصاح عن معلومات تتعلق بحقوق الملكية المختلفة، وتبدأ برصد حقوق الملكية في بداية الفترة بعد احتساب حقوق الغير، وتتضمن أيضا الإضافات التي زادت

أو نقصت خلال الفترة مثل زيادة أو انخفاض رأس المال والأرباح أو الخسائر، كما تتضمن القائمة أسباب التخفيض في حقوق الملكية خلال الفترة مثل المسحوبات والتوزيعات على الملاك، وأخيرا يتم تسجيل رصيد حقوق الملكية المتبقي للملاك في نهاية الفترة.(دادة، 2013، صفحة 83).

وتشمل العناصر التالية:(المخلافي، السبهاني، و سمحان، 2019، الصفحات 32-33)

أ-صافي الدخل أو صافي الخسارة.

ب-استثمارات حقوق أصحاب الملكية :وهي تعبر عن الزيادة في حقوق أصحاب الملكية التي تنشأ نتيجة تحويل الموجودات أو تقديم الخدمات من قبلهم إلى المصرف، بالإضافة إلى سدادهم أو تحملهم التزامات تجاه المصرف، يهدف ذلك إلى زيادة حقوق أصحاب الملكية.

ج-التوزيعات على أصحاب حقوق الملكية: وهي تعبر عن النقص في حقوق أصحاب الملكية الناتج عن تحويل الموجودات أو تقديم الخدمات من قبل المصرف لأصحاب حقوق الملكية، بالإضافة إلى سداده أو تحمله التزامات تجاههم، الهدف الرئيسي هو تخفيض أو إنهاء حقوق أصحاب الملكية في المصرف.

✓ **جدول الأرباح المبقاة:**

تتضمن عناصر قائمة الأرباح المبقاة الأساسية صافي الدخل أو صافي الخسارة، وتوزيع الأرباح على مساهمين أو أصحاب حقوق الملكية، أو تحويلها إلى حسابات أخرى لحقوق الملكية.(عبيد، 2021، صفحة 158)

وتشمل هذه القائمة على العناصر التالية:(عبيد، 2021، صفحة 159)

أ-صافي الدخل أو صافي الخسارة.

ب-توزيع الأرباح على أصحاب حقوق الملكية:

يعد إحدى طرق توزيع الأرباح التي تعطى للمساهمين أو أصحاب حقوق الملكية وفقا لحصصهم في رأس المال.

ج-تحويل الأرباح إلى حسابات أخرى لأصحاب حقوق الملكية:

يشير إلى النقص في الأرباح المبقاة الناتج عن تحويل جزء أو كل من الأرباح المبقاة إلى الاحتياطات النظامية أو الاحتياطات الاختيارية، أو تحويلها إلى حسابات رأس المال.

✓ **ما يجب أن يراعى في إعداد قائمة حقوق الملكية:**

يتوجب على البنك التجاري إعداد قائمة تفصيلية توضح تغيرات حقوق الملاك (أو المساهمين) خلال الفترة المحاسبية، وينبغي أن تشمل هذه القائمة المعلومات التالية:

- التغيرات في رأس المال المدفوع (الأسهم) في بداية ونهاية الفترة الحالية والسابقة؛
- الأرصدة الخاصة بالاحتياطات في بداية ونهاية الفترة الحالية والسابقة، وتوضح الحركة الإيجابية والسلبية في هذه الاحتياطات؛
- التغيرات في رصيد حساب الأرباح المحتجزة في بداية ونهاية الفترة الحالية والسابقة، وأي تحركات تطرأ على هذا الحساب، بالإضافة إلى صافي الربح (أو الخسارة) للفترة المحاسبية السابقة والحالية؛

- إجمالي أرصدة حقوق المساهمين في بداية ونهاية الفترتين السابقة والحالية، وتوضيح التغيرات التي حدثت خلال الفترتين. (دادة، 2013، صفحة 84)

جدول رقم (01/05) يمثل قائمة تغيرات في حقوق أصحاب الملكية

البيان	رأس مال الأسهم	احتياطي قانوني	احتياطي عام	احتياطي خاص	احتياطات أخرى	أرباح محتجزة	صافي ربح (خسارة) السنة	إجمالي
سنة المقارنة رصيد01/01. ربح(خسارة) سنة. زيادة رأس المال. تحول لاحتياطي عام. أرباح موزعة. رصيد12/31.								
السنة الحالية رصيد01/01. ربح (خسارة) سنة. زيادة (تخفيض) رأس مال. رصيد12/31.								

المصدر: (صغير موح، 2010، صفحة 124)

نلخص عناصر القوائم المالية في الشكل التالي:

الشكل رقم (01/02) يمثل عناصر القوائم المالية

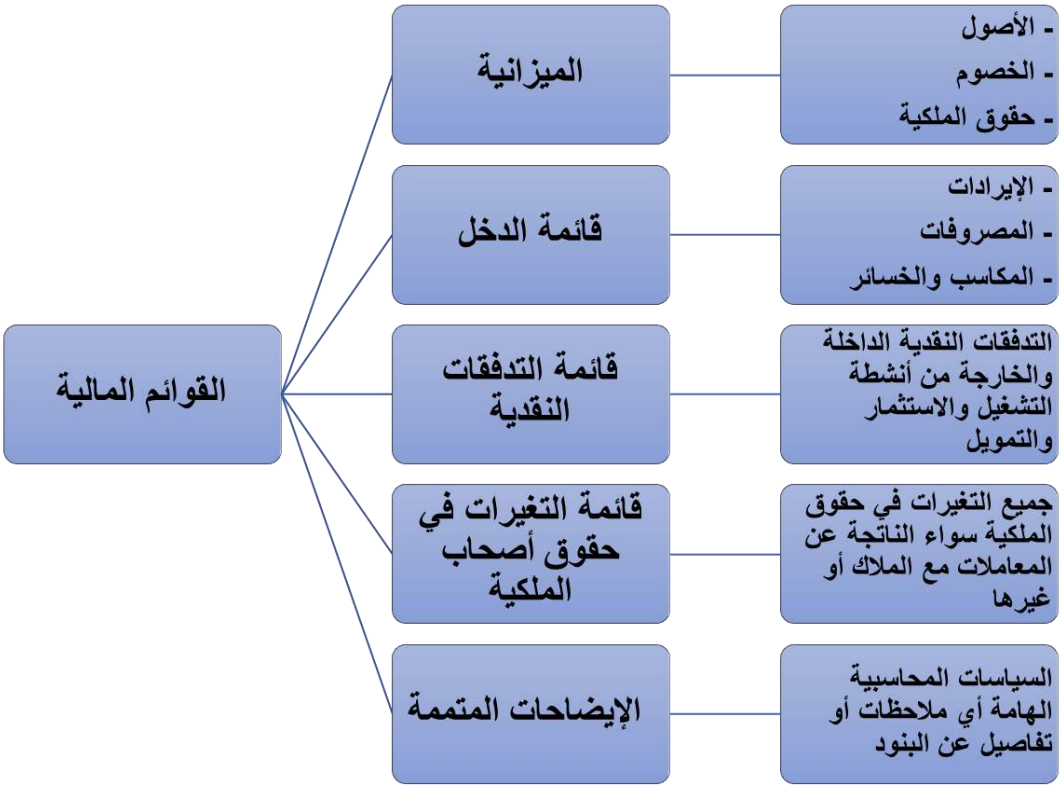

المصدر: (بن فرج، 2014، صفحة 52)

المطلب الثالث: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعيار المحاسبي الإسلامي الأول

بداية يعرف الإفصاح المحاسبي بأنه تبيان نتائج الأنشطة والمركز المالي للبنك الإسلامي لملاكها (الشركاء)، ولمن يهمه الأمر، وذلك دون تدليس أو إخفاء أو غش لأي بيان من البيانات التي تهم جميع الأطراف ذوي المصلحة في أموال البنك، بحيث تكون جميع البيانات المنشورة عن نشاط البنك واضحة وصادقة في الدلالة عن المراد منها وضوحا تاما.(عبيد، 2020، صفحة 676)

كما أنه يعرف بأنه أحد الجوانب المهمة من وظيفة المساءلة للمؤسسات العاملة بالقطاع المالي لما يتطلب منهم الكشف عن أكبر قدر من المعلومات بطريقة ملخصة موضوعية مفهومة لأصحاب المصلحة.(مصطفى، 2021، صفحة 34)

1 نطاق المعيار:

ينطبق هذه المعيار على القوائم المالية التي تصدرها المصارف لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين لتلك القوائم، وتشمل كل المصارف بأنواعها المختلفة بغض النظر عن أشكالها القانونية أو مواقعها أو حجمها، وإذا كانت متطلبات القوانين واللوائح التي تحكم تلك المصارف تتعارض مع أي جزء من هذا المعيار، فينبغي الإفصاح عن التناقض وأثره على كل عنصر من عناصر القوائم المالية وفقا للمعايير التي تصدرها الهيئة المعنية.(الإمام و المنصور، 2015، صفحة 83)

2 أحكام عامة:

تشمل الأحكام العامة للمعيار ما يلي:

الشكل رقم (01/03) يمثل هيكل عناصر الأحكام العامة

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على المعلومات من المصدر(باشا و عمامرة، 2022، الصفحات 42-43)

وفيما يلي شرح مقتضب لما حمله الشكل:(باشا و عمامرة، 2022، الصفحات 42-43)

أ-المجموعة الكاملة للقوائم المالية: يجب أن تتضمن المجموعة الكاملة التي تنشرها البنوك ما يلي:

قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغير في حقوق الملكية أو قائمة الأرباح المبقاة، قائمة التغير في الاستثمارات المقيدة، قائمة مصادر واستخدامات الأموال لصندوق الزكاة والصدقات، وقائمة مصادر واستخدامات الأموال لصندوق القرض، كما يجب أن تتضمن الإيضاحات حول القوائم المالية أو أي تقارير أو بيانات أخرى التي تساعد على تلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين للمعلومات الواردة في بيان الأهداف.

ب-القوائم المالية المقارنة: يتعين على المصرف إعداد القوائم المالية المقارنة للفترة الحالية مع الفترة المالية المماثلة السابقة، يجب أن تضمن القوائم المالية المقارنة طرقا فعالة للعرض ومحتويات الإفصاح تسمح لمستخدمي القوائم المالية بالتمييز بين التغيرات الفعلية والتغيرات المحاسبية في المركز المالي للمصرف، ونتائج الأعمال، والتدفقات النقدية، وأموال صندوق القرض، خلال الفترات المشمولة في القوائم المالية المقارنة.

ج-تقريب المبالغ المعروضة: يتعين تقريب المبالغ المعروضة في القوائم المالية والإيضاحات المرتبطة إلى أقرب وحدة نقدية.

د-شكل القوائم المالية وتبويبها والمصطلحات المستخدمة: يجب أن يتضمن شكل وتبويب القوائم المالية عرضا واضحا لمحتوياتها، ويجب استخدام مصطلحات مفهومة للتعبير عن القوائم المالية مما يمكن المستخدمين من فهم واستيعاب المعلومات المتضمنة فيها، ولا يسمح بتبويب الموجودات والمطلوبات بين مجموعات متداولة وغير متداولة في قائمة المركز المالي.

هـ-ترقيم صفحات القوائم المالية والإيضاحات: يجب ترقيم صفحات القوائم المالية والإيضاحات التابعة لها بترقيم متسلسل، ويجب أن تحمل الإيضاحات عناوين واضحة ومميزة، ينبغي أيضا وضع علامات إشارة بجوار العناصر المرتبطة بكل إيضاح في القوائم المالية.

و-الإيضاحات حول القوائم المالية: تعتبر الإيضاحات جزءا من القوائم المالية، ولابد من أن تظهر في نهاية كل صفحة تحتوي على قائمة من القوائم المالية عبارة "تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ... إلى رقم ... جزءا لا يتجزأ من القوائم المالية"، وأن تعرض الإيضاحات مباشرة بعد آخر قائمة من القوائم المالية.

3 **الإفصاح العام في القوائم المالية:** بمقتضى معيار المحاسبة الإسلامي الأول يتناول الإفصاح العام في القوائم المالية البنود التالية:(عبيد، 2020، الصفحات 677-678)

- الإفصاح الكافي عن المعلومات الهامة؛
- الإفصاح عن المعلومات الأساسية للمصرف مثل اسم وجنسية البنك؛
- الإفصاح عن عملة القياس المحاسبي؛
- الإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة؛
- الإفصاح عن القيود الإشرافية الاستثنائية؛
- الإفصاح عن الكسب أو الصرف المخالف للشريعة؛
- الإفصاح عن تركيز مخاطر موجودات المصرف؛
- الإفصاح عن تركيز مصادر حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها والحسابات الأخرى؛
- الإفصاح عن توزيع حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها والحسابات الأخرى؛
- الإفصاح عن توزيع موجودات المصرف وفقا لفترات استحقاقها أو للفترات المتوقعة لتسيلها الفعلي؛
- الإفصاح عن الأرصدة التعويضية لدى الغير؛
- الإفصاح عن مخاطر الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية؛
- الإفصاح عن الالتزامات المحتملة غير المثبتة في قائمة المركز المالي؛
- الإفصاح عن الارتباطات المالية المبرمة الملزمة غير المنفذة في تاريخ قائمة المركز المالي؛
- الإفصاح عن الأحداث الهامة اللاحقة لتاريخ قائمة المركز المالي؛
- الإفصاح عن موجودات البنك المخصصة لأغراض محددة أو المستخدمة ضمانا لالتزامات المصرف؛
- الإفصاح عن التغيرات المحاسبية؛

- الإفصاح عن طريقة توزيع الأرباح التي يتبعها المصرف وكذلك احتساب الخسارة وتوزيعها بين أصحاب حسابات الاستثمار؛
- الإفصاح عن العمليات مع الأطراف ذوي العلاقة .

4 **العرض والإفصاح في كل قائمة:** يتناول هذا الجزء من المعيار العرض والإفصاح في القوائم المالية بالبنوك الإسلامية، حيث سنتطرق إلى بعض الفقرات الهامة من هذا الجزء:(عبيد، 2020، صفحة 678)

أ-معالجة التغيرات في السياسات المحاسبية: تعمل هاته الفقرة من المعيار على معالجة التغير في السياسة المحاسبية للبنك، وذلك عند تطبيقه لسياسة جديدة وهذا بالمقارنة بأثر رجعي على آخر سنة مالية سبقت تغيير السياسة.

ب-معالجة التغيرات في التقديرات غير المعتادة: تتناول هذه الفقرة الإفصاح عن أي تغير غير معتاد في التقديرات المحاسبية ومعالجته بشكل منفصل ومستقل على جميع بيانات القوائم المالية.

ج-معالجة تصحيح الأخطاء في القوائم المالية للفترات المالية السابقة: تشير هذه الفقرات إلى ضرورة تصحيح الأخطاء في القوائم المالية المعروضة بتأثير رجعي، ويجب أن يتم الإفصاح بشكل صريح عن أي خطأ يؤثر على حقوق البنك أو حقوق الأطراف الأخرى.(رشوان، 2017، الصفحات 180-181)

يعتبر هذا المعيار أقدم المعايير الصادرة عن الهيئة حيث تاريخ سريانه 1996/01/01(عبيد، 2020، صفحة 678).

المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية للدراسة.

إن أي دراسة لا تنشأ من العدم، وإنما تعتبر استكمالا للدراسات السابقة التي تناولت نفس الموضوع من زوايا مختلفة، وبناءا على أهمية موضوعنا فيعتبر الاعتماد على الدراسات السابقة ضرورة لتوجيهنا في المسار الصحيح وتوضيح طريقة معالجة المعلومات لتحقيق النتائج المرجوة.

أثناء جمعنا للمراجع التي تساعدنا في إعداد دراستنا، وجدنا مجموعة من الدراسات التي تتعلق بالموضوع وتشترك معه في بعض النقاط، لذلك قمنا بتنويع المصادر بين الدراسات العربية والأجنبية، واستخدمنا مزيجا من المقالات والأطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير، هدفنا من ذلك هو أن نكتشف المزيد عن موضوع البحث ونتعرف على ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في نفس المجال. حيث قسم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب:

- ✓ المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية
- ✓ المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية
- ✓ المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسات السابقة والحالية

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية.

1-دراسة مرازقة صالح وبوهرين فتيحة (2011)، مداخلة بعنوان "**القوائم المالية حسب معايير المحاسبة المالية الإسلامية**"، الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم لاقتصادية التجارية وعلوم التسيير بعنوان: الاقتصاد الإسلامي، الواقع.. ورهانات المستقبل، المركز الجامعي بغرداية، سنة 2011، ص 1-21.

الهدف من الدراسة هو توضيح طرق إعداد القوائم والتقارير المالية حسب هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومدى احتوائها على معلومات دقيقة، واضحة، شاملة تعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة. قام الباحثان في دراستهما باستخدام أداة الملاحظة لجمع المعلومات وفقا للمنهج الوصفي.

من أهم الاستنتاجات المتحصل عليها:

يتم الإفصاح حسب معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على القوائم المالية التي تنشرها المصارف لخدمة أغراض المستخدمين لهذه القوائم حيث يكون الإفصاح عن :عملية القياس المحاسبي، السياسات المحاسبية، القيود الإشرافية الاستثنائية، الكسب المخالف للشريعة الإسلامية، مخاطر الموجودات والمطلوبات بالعملة الصعب، التغيرات في السياسات المحاسبية، العمليات مع الأطراف ذوي العلاقة.

2-دراسة محي الدين محمود عمر (2014)، بعنوان "**أثر استخدام معايير المحاسبة والمراجعة من منظور إسلامي في الحد من الأزمات المالية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير تخصص مالية ومحاسبة، جامعةالجزائر 3، ص1-300.

هدفت الدراسة إلى تبيان اثر استخدام المعايير المحاسبة والمراجعة المنظور الإسلامي للحد من الأزمات المالية، تستدعي طبيعة الدراسة استخدام عده مناهج لأغراضها حيث يتم استعمال المنهج الوصفي في بعض الأجزاء المرتبطة بالتأصيل العلمي للأسواق المالية كل أنواعها العامل المصري في المراجعة والمحاسبة من جهة طوال المنهج التاريخي لأجزاء المرتبطة بالتطور التاريخي الاقتصاد الإسلامي والمحاسبة من المنظور الإسلامي وقد يكون وصفيا تحليلي لدراسة التجارب الدولية للمحاسبة واعتماد دراسة حاله بعض الأسواق اليوم والمؤسسات المالية الإسلامية.

حيث تم التوصل إلى عدة نتائج منها:

- كون الأزمات المالية قد تزايدت حدتها مع ظهور العولمة المالية وذلك نتيجة تحرير التعاملات المالية وزيادة الترابط في الأسواق المالية التي عبرت عن اختلالات حادة عرف بها النظام المالي بشكل عام وأن التشخيص الحقيقي لها يكون من خلال دراسة أسبابها وتأثيراتها على الأسواق المالية، حيث أن فشل الدول في معالجتها مستمد من التعاملات التجارية من المعتمدة على سعر الفائدة دون احترام مبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي والاعتماد على قانون العرض والطلب والاعتقاد بمبدأ توازن السوق يكون وفق هذا المبدأ وهذا مع عجزت عنه الأسواق المالية التقليدية الذي من شأنه أن يمهد الطريق لفكر اقتصادي جديد يتجه إلى الاقتصاد الإسلامي المعتمد على الأخلاق والقيم؛

- يعتبر التمويل الإسلامي أساس اقتصاد الإسلامي مبني على القيم الأخلاقية دون التوجه إلى الخداع، وهذا ما يجعل مستثمر يتجه نحو المؤسسات المالية الإسلامية التي تعتمد على الشفافية في معلوماتها واستخدام الأدوات أقل خطورة مقارنة بالمؤسسات التقليدية التي تتعامل بسعر الفائدة وحتى تكون المعلومات المالية الناتجة عن عمل مؤسسات المالية الإسلامية ملائمة ومناسبة وتتمتع بالشروط الإفصاح لابد عليها من تطبيق ضوابط المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛
- في البنوك التجارية الربوية الرقابة تقتصر على الرقابة التنظيمية فقط في الحين أن البنوك الإسلامية هناك أيضا الرقابة الشرعية التي تشرف عن شرعية أعمال البنك وتوافقها مع الشريعة الإسلامية.

هناك عدة توصيات تم اقتراحها منها:

- إعادة النظر في النظام المالي العالمي وتفحص مبادئه التي بني عليها مع ضرورة إصلاح المؤسسات المالية الإسلامية باعتبارها الحل الأمثل لتفادي الوقوع في الأزمات المالية؛
- ضرورة إشراك دول الإسلامية في إدارة الأزمات المالية والرفع من مشاركاتها في التكتلات؛
- وجوب عودة الاقتصاد الإسلامي وجعل الاقتصاد المالي خادما له مع تشجيع المعاملات المالية الإسلامية دون نسيان فرض الرقابة عليها من أجل تأكيد شرعيتها وعدم وقوعها في الشبهات؛
- ضرورة تعاون الدول العربية والإسلامية فيما بينها وتجاوز تداعيات الأزمات المالية في اقتصادياتها؛
- إرساء أركان الاقتصاد الإسلامي لبناء نظرية اقتصاديه إسلامية تكون تمهيدا لتقديمه كمنهج متكامل لخلافة الأنظمة الاقتصادية الوضعية وعدم حصره في الأدوات ومؤسسات التمويل الإسلامي؛
- يجب على الدول الإسلامية محاولة وضع حاجز يقيها من انتشار المالية الرأسمالية في أسواقها النقدية والمالية وإنشاء صندوق النقد العربي الإسلامي لدعم الدول الإسلامية والعربية الفقيرة والنامية.

3-دراسة الإمام أحمد يوسف محمد وفتح الرحمن الحسن منصور (2015)، تحت عنوان "**تطبيق معيار العرض والإفصاح العام للمصارف الإسلامية ودوره في رفع كفاءة الإفصاح المحاسبي للتقارير المالية-بالتطبيق على عينة من المصارف الإسلامية**"، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا عمادة البحث العلمي، المجلد16، العدد2، ص78-94.

هدفت الدراسة إلى اختبار دور معيار العرض والإفصاح العام للمصارف الإسلامية في زيادة كفاءة الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية للمصارف وتوضيح أثره على شمولية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في هاته الأخيرة. اعتمد الباحثان في دراستهما على الاستبانة للحصول على المعلومات اللازمة، كما اتخذا المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة والمنهج الاستنباطي لتحديد المشكلة وصياغة الفرضيات والمنهج الاستقرائي لاختبار فرضيات البحث والمنهج الوصفي باستخدام أسلوب العينة العشوائية لمعرفة دور هذا المعيار.

توصلت هذه الدراسة إلى أن معيار العرض والإفصاح العام للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية يؤدي إلى شفافية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية، كما أن دقة وشمولية الإفصاح المحاسبي يؤدي إلى سلامة القوائم المالية للمصارف.

حيث أوصى الباحثان بضرورة التزام المصارف بالمعيار عند إعداد القوائم المالية لما يوفره من معلومات محاسبية موثوقة تساعد المستخدمين بمختلف فئاتهم على ترشيد قراراتهم الاقتصادية ومعرفة نتائج أعمالهم المصرفية.

4-دراسة وسيم محمد سعيد (2015)، تحت عنوان "**أثر تطبيق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية في اتخاذ القرارات الاستثمارية**"، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة حلب، سوريا، ص1-212.

هدف هذا البحث إلى بيان الحاجة إلى معايير موحدة خاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية ومن ثم دراسة دور تطبيق معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) في منفعة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات الاستثمارية. اعتمد في الجانب النظري المنهج الوصفي أما الجانب التطبيقي فاعتمد المنهج التحليلي باتخاذ الاستبيان كأداة.

ومن أبرز النتائج الموصل إليها:

- يوجد أثر ذو دلالة بين تطبيق متطلبات القياس الخاصة بمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومنفعة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات الاستثمارية؛
- يوجد أثر ذو دلالة بين تطبيق متطلبات الإفصاح الخاصة بمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومنفعة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات الاستثمارية.

5-دراسةخليل إبراهيم الدليمي وعطا الله احمد الحسبان (2015)، "**مدى تطبيق المصارف الإسلامية لمعايير المحاسبة الإسلامية المتعلقة بعمليات المرابحة الإسلامية في البنوك الإسلامية في الأردن**"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة2، الجزائر، المجلد 04، العدد 02، ص297-321.

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار أسس القياس المحاسبي لعمليات المرابحة في البنوك الإسلامية حسب معايير المحاسبة الإسلامية ، كما هدفت إلى إظهار أثر أدوات القياس المحاسبي على القوائم المالية ،اعتمد الباحثان في دراستهما على الاستبانة للحصول على المعلومات اللازمة،حيث اتبعا المنهج الاستنباطي برجوع إلى مراجع عربية و أجنبية من كتب و أبحاث و دراسات و نشرات و مقالات متخصصة في هذا المجال، و المنهج الاستقرائي لكي يتم ربط بين الدراسة النظرية و الواقع العمل قام الباحثان بدراسة ميدانية عن طريق عمل قوائم استقصاء لمعرفة آراء العاملين بالمصارف الإسلامية .

كان من أهم نتائج هذه الدراسة: أن البنوك الإسلامية تقوم على تحميل كافة التكاليف المباشرة على بضاعة المرابحة حتى تصبح في مخازن المشتري و بهذا فهي تطبق مبدأ التكلفة التاريخية عند تنفيذ عقود المرابحة و إثباتها بالدفاتر بتاريخ تنفيذ عقد المرابحة ، و تقوم البنوك الإسلامية على توزيع أرباح عقد المرابحة حسب مدة العقد مع العميل و هذا يدل على استحقاق الإيراد المصروف لكل فترة عن الأخرى الأمر الذي يسهل احتساب الزكاة دون النظر لأرباح الفترات القادمة ،و يتم الاعتراف بإيرادات عقود عمليات المرابحة كالتزام متداول عند تاريخ تنفيذ عقود المرابحة و يقوم بعد ذلك المحاسب على توزيع الربح على مدة عقد المرابحة من خلال استخدام التسويات الجردية في نهاية الفترة المحاسبية من خلال تطبيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات.

6-دراسةجبار بوكثير، رضا زهواني (2016)، دراسة بعنوان "**الكشوفات المالية حسب المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية الأيوفي(AAOIFI)** "، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، المجلد 01، العدد 01، الصفحة 47-58.

الهدف من الدراسة هو إبراز أحد المرجعيات البديلة في مجال المحاسبة والمراجعة، وهو الاعتماد على الشريعة الإسلامية بأوامرها ونواهيها. هذا النهج قد أشعل اهتمام المستثمرين ورجال الأعمال والعديد من الدول في جميع أنحاء العالم لاعتماد المعايير الشرعية في مجال المحاسبة والمراجعة، كبديل للمعايير المحاسبية الدولية وغيرها من المرجعيات المتخصصة في هذا المجال.

استخدم الباحثان في الدراسة مزيجا من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي. يهدف المنهج الوصفي إلى مسح وجمع المعلومات حول موضوع الدراسة، بينما يهدف المنهج التحليلي إلى تحليل معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية التي أصدرتها هيئة الأيوفي.

توصلت الدراسة إلى أنه من الضروري التوجه نحو اعتماد المعايير الشرعية للمعاملات المالية الإسلامية والاستفادة من جهود هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في تطوير وإصدار هذه المعايير.

7-دراسة فوزية براهمي (2017)، بعنوان "**نحو تطبيق المحاسبة من منظور إسلامي لتحسين جودة التقارير المالية**"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، المجلد 4، العدد 7، ص235-242.

الهدف من هذه الدراسة هو تسليط الضوء نحو ضرورة تبني وإعداد إطار فكري للمحاسبة من منظور إسلامي لتحسين جوده التقارير المالية كسبيل لتحسين مهنه المحاسبة. اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي واستخدم أداة الملاحظة لجمع المعلومات.

ومن أهم التوصيات التي اقترحها هو ضرورة إنشاء هيئة للمحاسبة من منظور إسلامي تضم في عضويتها جميع المنظمات المحاسبية المهنية في جميع الدول الإسلامية أو غير الإسلامية الراغبة في ذلك بالإضافة إلى تمويلها من طرف أعضائها وحكومات الدول الإسلامية مع عدم التأثير على استقلالها وأن يكون لها موقع متميز على شبكه المعلومات يشمل جميع معلومات اللازمة عنها وجميع ما تصدره ليسهل تحليلهم من قبل الباحثين وان يكون لها دور حقيقي وفعال يهدف إلى تطوير الإطار الفكري المحاسبي و المعايير المحاسبية بالإضافة إلى تشجيع الباحثين على عمل أبحاث في مجال المحاسبة من منظور الإسلامي وتدعيمها من قبل الجامعات أو الهيئة بالإضافة إلى أن يتم تناول العلوم المنظور الإسلامي في المقررات الدراسية بالكليات المختصة بتدريس المحاسبة والاقتصاد.

8-دراسة بدروني عيسى وجبلاحي وفاء (2019)، الموسومة بعنوان "**معايير المحاسبة المالية الإسلامية ودورها في ضبط وتوجيه المؤسسات المالية الإسلامية**"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، الجزائر، المجلد04، العدد01، ص 70-82.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "AAOIFI "ومعرفة أهميتها ودورها في ضبط عمل المؤسسات المالية الإسلامية. استخدم الباحثان في دراستهما الملاحظة لجمع المعلومات وفق المنهج الوصفي.

ومن أهم ما توصلا إليه:

أن تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية يؤدي إلى شفافية الإفصاح المحاسبي ومصداقية القوائم المالية، كما يسهل عمل المؤسسات المالية الإسلامية لكونها تجد صعوبة في تطبيق معايير المحاسبة الدولية لخصوصية عملها، بالإضافة إلى توفير حماية للمصارف الإسلامية من تلاعب المحتالين الذين يتسترون تحت مسميات التمويل الإسلامي المختلفة.

9-دراسة سميحة بوحفص وسليم قط (2019)، الموسومة بعنوان "**المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية بديل للمعايير المحاسبية الدولية من منظور تبني الفكر المحاسبي الإسلامي**"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، المجلد04، العدد02، ص255-268.

هدف الدراسة هو تسليط الضوء على المعايير المحاسبية الدولية وحتمية التحول نحو تطبيق معايير شرعية ذات طابع إسلامي من أجل الاستفادة منها ونشرها من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية AAOIFI.اعتمد الباحثان المنهج الوصفي التحليلي بالاستفادة من مختلف المقالات والمؤلفات والمواقع الالكترونية بهدف عرض وتحليل المفاهيم المتعلقة بدراستهما.

حيث تم التوصل إلى عدة نتائج منها:

- ظهور المعايير المحاسبية الدولية هدف رئيسي نحو تقليل الفروق في الممارسات المحاسبية المتعلقة بالمؤسسات المستخدمة لها على اختلاف مكان نشاطها ومحيط عمليا؛
- اعتماد هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية للتكفل بإصدار المعايير الشرعية الإسلامية بهدف تنظيم التعاملات الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية وضبط مهامها؛
- انتشار فكرة تبني المعايير الشرعية الإسلامية في أوساط المؤسسات المالية الإسلامية والتقليدية على حد السواء دوليا لما لهذه المعايير من قدرة على التماشي مع أهداف هذه المؤسسات فيما يتعلق بمخرجات نظمها المحاسبية وفق ضوابط شرعية؛
- المعايير المحاسبية الدولية مرجع رئيسي في بناء وتحديد الخطوط الأساسية في إعداد وبناء المعايير الشرعية الإسلامية خاصة فيما يتعلق بالمعايير التي لا تتنافى مع أحكام الشريعة الإسلامية.

أما فيما يخص أهم التوصيات التي خرجت بها هذه الدراسة نجد:

- ضرورة توسيع نطاق تطبيق المعايير الشرعية لتشمل المؤسسات التابعة للقطاعات أو الاقتصادية والتجارية وغيرها من القطاعات الأخرى؛
- أن تقوم هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية بإيجاد سبل تعاون بينها وبين الهيئات المصدرة للمعايير المحاسبية الدولي لتوسيع نطاق عمل معاييرها وإعطائها مشروعية العمل الدولي؛

- إمكانية الاستعانة بمؤسسات مالية تقليدية ذات شهرة واسعة للعمل بالمعايير الشرعية الإسلامية وذلك من أجل تجريب وتقييم هذه المعايير من جهة والإفصاح عن أهم المعايير التي تخدمها من جهة أخرى لزيادة عدد مستخدميها والمقبلين عليها من جهة أخرى؛
- ضرورة مجارات التغيرات الدولية التي تمس التعاملات المالية للمؤسسات المصرفية من أجل تفادي الوقوع في أخطا التعاملات المؤجلة والغير مستحدثة التي تنتظر المعالجة.

10-دراسةعبيد محمد (2020)، تحت عنوان "**حاجة البنوك الإسلامية في الجزائر إلى معيار المحاسبة الإسلامي الأول**"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، الجزائر، المجلد 13، العدد 01، ص670-682.

هدفت إلى إبراز حاجة البنوك الإسلامية الناشطة في الجزائر إلى معايير المحاسبة الإسلامية وقد خصت هذه الدراسة معيار المحاسبة الإسلامي الأول " العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية "، حيث استعمل الباحث أداة الملاحظة لجمع البيانات وفق المنهج الوصفي وكان من أبرز نتائجها:

- أن تطبيق معيار المحاسبة الإسلامي الأول يدعم شفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية لمختلف فئات المستخدمين، وذلك من خلال تقديم معلومات ملائمة وقابلة للفهم وذات موثوقية عالية، كما يساهم في جعل المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة مع المعلومات للمنظمات الأخرى وبين القوائم المالية للمنظمة نفسها لفترات زمنية محددة.

من أهم التوصيات التي جاءت بها الدراسة:

- الانتهاء من سن القوانين المنظمة لأنشطة البنوك الإسلامية في الجزائر للمساعدة في توجيه معاملاتها بما يتوافق مع متطلبات الشريعة الإسلامية؛
- الترخيص للبنوك الإسلامية في الجزائر بتطبيق المعايير الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ولاسيما معيارها الأول كبداية لدوره في مساعدة البنوك الإسلامية في العرض والإفصاح في القوائم المالية، ومدى تحقيق وسائل القياس المحاسبية المبنية على أساس المقاصد الشرعية.

11-دراسة نعيمة زعرور ووسيلة السبتي (2020)، الموسومة بعنوان "**الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (1) -دراسة حالة بنك البركة الإسلامي الجزائر-**"، مجلة البديل الاقتصادي، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، مجلد 07، عدد01، ص49-65.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف الإسلامية وفق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (1).

وقد توصلت الدراسة أن بنك الربكة الإسلامي - الجزائر- قام بإعداد وعرض القوائم المالية وفق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (1) بالنسبة للميزانية وخارج الميزانية وحسابات النتائج تم الإفصاح عنها في التقرير السنوي، في المقابل لم يقم البنك بعرض كل من جدول التدفقات النقدية وجدول التغير في الأموال الخاصة، وعدم إدراج أي ملاحق أو إيضاحات متممة.

وتم التوصل لمجموعة من التوصيات أهمها ضرورة قيام بنك البركة بإعداد ونشر القوائم المالية التي نص عليها المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (1).

12-دراسة هناء خالد محمد خالد وبكر إبراهيم محمود (2020)، بعنوان"**تأثير تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية على جودة التقارير المالية لعينة من المصارف الإسلامية العراقية**"، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، المجلد 13، العدد 126، ص174-185.

قامت الدراسة بتبيان مدى تأثير تبني وتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية على جودة التقارير المالية لعينة من المصارف الإسلامية العراقية (كردستان – جيهان– قرطاس) إذ تم إتباع المنهج الاستنباطي للجانب النظري والتحليل الإحصائي باستخدام برنامج (Minitab)لغرض تفريغ بيانات التحليل المالي وقياس المؤشرات وتم استخدام الوسط الحسابي (Mean)لقياس فاعلية تبني معايير المحاسبة الإسلامية وتأثيرها على جودة التقارير واستخدام الانحراف المعياري لقياس تشتت القيم عن وسطها الحسابي الحقيقي مع استخدام(T- Test)للمقارنة بين عينتين مترابطتين (غير مستقلة) وذلك لاختبار فرضيات البحث.

ومن أهم الاستنتاجات: حداثة وضعف تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في البيئة المصرفية الإسلامية العراقية. حيث من أصل 30 مصرف إسلامي عراقي لم يطبق هذه المعايير سوى خمس مصارف والتي كانت هي عينة البحث. فضلا عن ذلك أن إلزام البنك المركزي العراقي في تطبيق هذه المعايير صدر مؤخرا في عام 2018، إضافة أن جميع العلاقات بين تبني معايير المحاسبة الإسلامية وجودة التقارير المالية هي علاقات ليس لها دلالة إحصائية معنوية، هناك تباين في تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية للأدوات المالية بين المصارف عينة البحث، والسبب يعود إلى حداثة عملية التبني للمعايير المحاسبية الإسلامية كونها لعام 2017- 2018 يمثل التطبيق للمرة الأولى لعينة من المصارف الإسلامية العراقية، فضلا عن قلة المعرفة بمعايير المحاسبة الإسلامية للأدوات المالية بسبب صعوبتها وتعقيداتها، وعدم إلزام البنك المركزي بتطبيق المعايير بنسبة 100%.

وقد أوصت الباحثة بضرورة تفعيل الدور الاستثماري للمصارف الإسلامية مما ينعكس إيجابا في رفع معدلات نمو مؤشرات قياس جودة التقارير المالية في تلك المصارف، وذلك عبر عمليات الإبداع والابتكار للأدوات الاستثمارية التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية من جهة وتتلاءم مع البيئة الاستثمارية في الاقتصاد العراقي من جهة أخرى، ووجوب إلزام البنك المركزي المصارف الإسلامية العراقية بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية بتعليمات وقوانين خاصة تلزمها بتطبيقها على أرض الواقع لما لها من نتائج ايجابية وتحقيق أرباح وزيادة الاستثمارات بجذب رؤوس الأموال الكبيرة وغيرها، بالإضافة من الضروري الاستفادة من الكفاءات الأكاديمية والتوسع في الدراسات والأبحاث التي لها صلة بالمعايير المحاسبية الإسلامية وسبل تطبيقها على أرض الواقع بالشكل الذي يسمح للمصارف الإسلامية الارتقاء بواقعها المحاسبي.

13-دراسة طلال محمد الخميني بوشدوب وزور دانيشناز (2020)، بعنوان "**نحو العودة إلى نظام المحاسبة المالية الإسلامية**"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة 2، الجزائر، المجلد 11، العدد 3، ص 23-35.

هدف المقال هو التعريف بنشأة المحاسبة الإسلامية وما يميزها عن نظيرتها التقليدية وأهم العوامل التي ستؤدي بالعالم الإسلامي نحو العودة إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي الإسلامي، وقد تم التوصل إلى أن أهم نقطة تميز المحاسبة التقليدية عن الإسلامية هي انفصالها عن المبادئ الإيمانية والأخلاقية مما أدى بالكثير من المحاسبين وشركات المحاسبة للجوء إلى تقنيات التلاعب بالأرقام وتزوير المعلومات المالية للشركات مما تسبب إلى ظهور المصالح المحاسبية والمالية التي ساهمت في تدهور الوضع الاقتصاد العالمي الحالي. حيث استعمل الباحثان في دراستهما الملاحظة كأدة واتبعا المنهج الوصفي التحليلي لعرض المعلومات وتحليلها.

ومن أهم النتائج:

- أن التسجيل الإحصائي والكتابة المحاسبية قائمة منذ العصور الأولى، وتتماشى مع النظام الاقتصادي لأي عصر، فهي تمثل الذاكرة التاريخية لأي عملية مالية؛
- كما لوحظ على مر الزمان أن انفصال الاقتصاد عامة والمحاسبة خاصة عن المبادئ الأخلاقية والدينية أدى إلى هلاك الأمم وخاصة الإسلامية منها التي يأتي تصنيف معظمها اليوم ضمن مجموعة الدول النامية، فشعوبها تتحمل بقوة عواقب هذا التدهور الأخلاقي والديني ليزيد عندها نسبة الفقر والبطالة والتضخم الآفات الاجتماعية ...إلخ؛
- علم المحاسبة المالية يجب ألا يخلو من مبادئ الشريعة الإسلامية، أن يكون له طابع تعبدي، ويرتبط بها ارتباطا نسبيا يخلق فيه روح تحتم بمصلحة الفرد والمجتمع الحاسب والشركة، أو الشركة ومحيطها العملي والمجتمعي)، بعيد عن كونه علم بالأرقام المالية هدفه الوحيد جمع وتسجيل المعلومات المالية مهما كان مصدرها أو سيل رغم أن المعايير المحاسبية الدولية هي الرائدة عالميا في الدول، إلى أن الأمم بدأت تستيقظ إلى ضرورة تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في علم المحاسبة، والدليل هو المعايير المحاسبية التي وضعتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية كأول خطوة نحو الرجوع إلى النظام المحاسبي المالي الإسلامي، رغم أن تطبيقها يقتصر على المؤسسات المالية فقط ، إلا أنها تبقى بصمة أمل نحو تطويريها وتعميمها على كل المؤسسات والشركات بصفة عامة.

14-دراسة عبيد محمد ولقليطي الأخضر (2021)، بعنوان "**متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في البيئة الجزائرية -دراسة ميدانية -**"، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة مخبر الإصلاحات الاقتصادية التنمية واستراتيجيات الاندماج في الاقتصاد العالمي، الجزائر، المجلد15، العدد02، ص253-267.

هدفت الدراسة بصفة عامة إلى توضيح حاجة البنوك الإسلامية إلى وجود معايير محاسبية تراعي خصوصية النشاط البنكي وبصفة خاصة إلى احتواء مبادئ التمويل الإسلامي وذلك للحفاظ على الثقة التي اكتسبها هذا التمويل على الصعيد العالمي خاصة بعد صموده في وجه العديد من الأزمات من جهة ولتوحيد الممارسات المهنية بهاته البنوك من جهة أخرى. استعمل الباحثان في دراستهما المنهج الوصفي من أجل تبيان الجانب النظري

والمنهج الاستقرائي التحليلي في الدراسة الميدانية إذ اعتمدا أداة الاستبانة لاستقراء بيئة البنوك الإسلامية في الجزائر والسبل المثلى لتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية بها.

حيث توصلا إلى أن بيئة البنوك الإسلامية في الجزائر تعيق تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية وبالتالي ضرورة إجراء تغييرات هامة على هاته الأخيرة للوصول إلى التطبيق الأمثل للمعايير.

توصي الدراسة بمجموعة من التوصيات منها:

- هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلاميةبتكثيف جهودها والتواصل مع الجهات الرقابية والإشرافية للدول لنقل معاييرها من إرشادية إلى إلزامية؛
- اعتماد معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن AAOIFI وإلزامية تطبيقها يسهم في دعم وانتشار الصناعة المالية الإسلامية عالميا؛
- كما توصي الجزائر والتي كانت سباقة إلى التمويل الإسلامي بتدارك تخلفها عن واقع هاته الصناعة بحزمة من الإصلاحات وعلى جميع الأصعدة.

15-دراسة عبد الرحمن محمد عمر بارحيم وسميرة صالح علي إمبادي (2021)، تحت عنوان "دور معايير المحاسبة الإسلامية في تحسين مستوى جودة العمل في البنوك الإسلامية اليمنية- دراسة ميدانية في محافظة عدن-"، مجلة إضافات اقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر، المجلد05، العدد02، ص127-146.

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان دور معيار المحاسبة الإسلامية في تحسين مستوى جودة العمل في البنوك الإسلامية اليمنية.

توصلت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية اليمنية تقوم بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية بدرجة متوسطة في محافظة عدن، وأن لتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية دورا كبيرا في تحسين مستوى الجودة وتقويم الأداء المصرفي في البنوك الإسلامية اليمنية في محافظة عدن.

أوصت هذه الدراسة بضرورة توضيح ماهية معايير المحاسبة الإسلامية إلى الموظفين في البنوك الإسلامية، وحثهم على أهمية الالتزام بتطبيقها، وذلك لرفع مستوى البنوك في المحيط التنافسي، وأن يتم توضيح لهم المخاطر في حالة عدم تطبيق المعايير أو الإخلال بها، كما يجب إشراك الموظفين بدورات تأهيلية تطويرية سواء من الداخل أو الخارج خصوصا للجدد. إضافة لضرورة الاهتمام الدائم بتحسين جودة العمل على جميع الأصعدة.

16-دراسة مرزق فتيحة حبالي وشيبوط سليمان وعلة محمد (2021)، بعنوان "**خلفية النظرية للمحاسبة المالية الإسلامية**"، مجلة الميدان للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، المجلد 3، العدد 3، ص85-94.

تهدف الدراسة إلى التطرق إلى الخلفية النظرية للمحاسبة المالية الإسلامية من المنظور الإسلامي وذلك من خلال مفهومها ومختلف المفاهيم المحاسبية في الإسلام، كما أنه لزم علينا تحديد فروعها ليكون لدينا وضوح لاختلافاتها مع المحاسبة الكلاسيكية، وتلعب دور كبير في تنظيم الصيرفة الإسلامية وذلك من خلال معاييرها إذ هذا هو مبتغى الوقت الحالي للتحول إلى البنوك الإسلامية لحماية الاقتصاديات عبر العالم من خطر الإفلاس متبعين

بذلك قوانين وتشريعات الدين الإسلامي الحنيف. استخدمت الدراسة أداة الملاحظة ووفقا للمنهج الوصفي لتوفير المعلومات اللازمة.

من أهم النتائج وجود هذه المعايير والالتزام بما يفيد الدولة والبنوك المركزية وجهات الرقابة والتدقيق بكيفية التعامل مع المؤسسات المالية الإسلامية وضبط نشاطها والتعرف على أعمالها وعقودها وكيفية التدقيق عليها على ضوء أسس وضوابط حددتها المعايير الشرعية.

17-دراسة مصطفى كامل شريف (2021)، بعنوان "**انعكاس تبني المعايير الصادرة عن الـ(AAOIFI) على القياس والإفصاح المحاسبي لأدوات التمويل في المصارف الإسلامية وإجراءات تدقيقها (بحث تطبيقي في مصرفي النهرين الإسلامي-شركة عامة والمستشار الإسلامي للاستثمار والتنمية – شركة مساهمة خاصة)**"، جزء من متطلبات نيل شهادة محاسب قانوني، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، ص1-212.

يهدف البحث إلى التعرف على المصارف الإسلامية وأدوات تمويلها المتمثلة بالمرابحة والمشاركة والمضاربة والاستصناع والمعايير المحاسبية الخاصة بها فضلا عن المعايير الصادرة عن الأيوفي مع استعراض معايير المحاسبة الإسلامية واستعراض القوانين والتعليمات والضوابط ذات العلاقة بأدوات التمويل في المصارف الإسلامية العراقية مع اقتراح معالجات محاسبية وبرنامج تدقيق لأدوات التمويل والتعرف على المعالجات المحاسبية المعتمدة في المصرفين مجال التطبيق والصادرة بموجب تعليماتهم الإدارية فضلا عن تطبيق المعالجات المحاسبية مقترحة على أدوات التمويل الإسلامي وبين انعكاسها على القياس والإفصاح. قام الباحث بدراسته وفقا للمنهج الوصفي التحليلي، حيث اتخذ أداة الملاحظة في الجانب النظري بالاعتماد على القوانين والتشريعات والوثائق الرسمية والمعايير المحلية والمعايير المحاسبة المالية الإسلامية الصادرة عن الهيئة والكتب والرسائل العربية والأجنبية والبحوث المشهورة فضلا عن الاستعانة بالدراسات المشروعة للشبكة الدولية، وفي جانب تطبيقي اتخذ المقابلة كأداة وذلك بدراسة الواقع الفعلي لأدوات المرابحة والمضاربة والمشاركة والاستصناع الإسلامية في المصرفين أين محل الدراسة وما توصل إليه من معلومات كان جراء المقابلات واستفسارات الشفهية واقتراح معالجات محاسبه وفق معايير المحاسبة المالية الإسلامية الصادرة عن الهيئة.

حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات وهي:

- على الرغم من إلزام القانون المصارف الإسلامية وضوابط البنك المركزي بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية، لا زالت تعرض قوائمها المالية وفق النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين؛
- أحدث معايير المحاسبة تغييرات عديدة في القياس والإفصاح الخاص بأدوات التمويل؛
- كما أن برنامج التدقيق المعتمد للقطاع العام والخاص لم يأخذ بالاعتبار خصوصية المصارف الإسلامية من جانب العمليات المصرفية الإسلامية والتزام تلك مصارف بالأحكام الشرعية.

كما أوصى الباحث بضرورة اعتماد المعالجات المحاسبية وبرنامج التدقيق المقترحين والمعدين وفق المعايير المحاسبة والتدقيق الصادرة عن الأيوفي والمعايير الدولية.

18-دراسة كومني نور الدين وبلقاضي بلقاسم (2022)، بعنوان "**مدى توافق القوائم المالية حسب معايير المحاسبة الإسلامية مع معايير المحاسبة الدولية**"، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، ص207-218.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مستوى إعداد وعرض التقارير المالية للمؤسسات المالية وفق معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية، استخدم الباحثان أداة الملاحظة وكلا من المنهج الوصفي التحليلي ومنهج المقارنة في دراستهما.

حيث توصلا إلى أن تطبيق كل من مجلس المحاسبة الدولية لمعيار الدولي رقم 7 "الأدوات المالية – الإفصاحات" والمعيار 1 " العرض والإفصاح العام " الخاص بالمصارف والمؤسسات الإسلامية يؤدي إلى تحسين مستوى الإفصاح وتحسين جودة المعلومات المالية .

المطلب الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية.

1-دراسة: Adel Mohammed Sarea&Mustafa Mohd Hanefah (2013), **Adoption of AAOIFI accounting standards by Islamic banks of Bahrain**, Journal of Financial Reporting and Accounting, Vol 11, No 02, 2013.

الهدف من البحث هو تحديد مستوى امتثال المصارف الإسلامية في البحرين للمعايير المحاسبية لهيئة المحاسبة ومراجعة الحسابات للمؤسسات المالية الإسلامية. إذ اعتمد الباحثان الملاحظة وفق المنهج الوصفي للحصول على البيانات والاستبيان لاستخلاص النتائج. من أهم ما تشير إليه النتائج المتحصل عليها هو أن البنوك الإسلامية في البحرين في تقارب تام مع المعايير المحاسبية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).

2-دراسة: Nor Farizal Mohammeda&Fadzlina Mohd Fahmia&Asyaari Elmiza Ahmad (2015)، **The influence of AAOIFI Accounting Standards in Reporting**, INTERNATIONAL ACCOUNTING AND BUSINESS CONFERENCE, Procedia Economics and Finance, Vol 31, Pages 418-424.

تركز هذه الدراسة على المسألة ذات الصلة بالحاجة إلى معايير المحاسبة الإسلامية في الإبلاغ عن المؤسسات المالية الإسلامية (IFIs) في ماليزيا. مع النمو السريع الأخير للمؤسسات المالية الإسلامية، لا يزال هناك موقف غير حاسم فيما يتعلق بالحاجة إلى معايير محاسبية محددة للمؤسسات المالية الإسلامية مثل تلك الصادرة عن المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، مما دفع الباحثون إلى دراسة هذه المسألة بمزيد من التفصيل، حيث استندت الدراسة على المقابلة لمسح المعلومات وجمعها وذلك حسب المنهج الوصفي.

تشير النتائج إلى أن هناك حاجة لتحقيق إقناع الجمهور وذلك بتقديم منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية ومعتمدة من قبل المجلس الاستشاري الشرعي، ولتحقيق ذلك يجب وضع مبادئ توجيهية ومعايير محددة للمؤسسات المالية الدولية ضمن إطار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، بالإضافة إلى أنه ليس هناك حاجة لمعيار محاسبة إسلامي منفصل، وبدلا من ذلك يجب أن يكون الخيار ضمن إطار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

بالتعاون مع المؤسسة العالمية للمحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB). وبدون هذا التعاون، فإن من غير المرجح قبول المبادئ التوجيهية المحددة للمؤسسات المالية الدولية على المستوى العالمي.

3-دراسة: Khaled Hussainey& Sherif El-Halaby (2016) **Determinants of Compliance with AAOIFI Standards by Islamic Banks**, International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, vol 9, No 1,2016, 143-168.

هدفت الدراسة إلى عوامل الامتثال لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية من قبل البنوك الإسلامية، قام الباحثان باستخدام المنهج الوصفي التحليلي واعتماد أداة الاستبيان لاستخلاص النتائج.

ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة:

- يتأثر مدى الامتثال لمعايير الهيئة بحجم المؤسسات الأعمال؛
- تشهد مجموعة الشركات المالية المدروسة في البحث اختلافات واضحة في مدى الامتثال؛
- لم يشر التشريع المالي والمصرفي في عديد من الدول إلى وجوب الالتزام بمتطلبات الهيئة المختصة ليكون كمصدر ملزم للمؤسسات المالية والمصرفية على اعتماد المعايير الصادرة عن الهيئات المهنية الإسلامية.

4-دراسة: Adel Mohammed Sarea (2016) **THE IMPACT OF AAOIFI ACCOUNTING STANDARDS ON EARNINGS QUALITY: THE CASE OF ISLAMIC BANKS IN BAHRAIN**, Special Conference issue " Past and Future of Corporate Governance: Practices, Reforms and Regulations», Corporate Ownership & Control, Ahlia University, Manama, Kingdom of Bahrain, Volume 13, Issue 4,160-164.

غرض هذا البحث هو دراسة التغير في جودة الأرباح بعد اعتماد معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية في البحرين، حيث تم افتراض اعتماد معايير المحاسبة لهيئةAAOIFI قد يؤدي إلى مستوى عالٍ من جودة الأرباح، إذ تم جمع البيانات من التقارير السنوية لخمسة بنوك إسلامية في البحرين خلال الفترة من 2002 إلى 2011.استخدم الباحث في دراسته كلا من المنهج الوصفي التحليلي من أجل الحصول على المعلومات وتحليلها والمنهج الاستقرائي لاستقراء النتائج مع اعتماد الاستبانة.

تشير النتائج إلى أن التغير في جودة الأرباح بعد اعتماد AAOIFI في المصارف الإسلامية في البحرين هو أعلى نظرًا لتحسين جودة التقارير المالية، ومن المتوقع أن يؤدي اعتماد معايير المحاسبة لـ AAOIFI إلى مستوى عالٍ من جودة الأرباح بين المؤسسات المالية الإسلامية وأن يلعب دورا مهما في جذب اهتمام المستثمرين العالميين في الأسواق المحلية، خاصة في دولة نامية مثل البحرين.

5-دراسة : SHAH RAZA KHAN (2019) **IMPACT OF ADOPTING ACCOUNTING &AUDITING ORGANIZATION FOR ISLAMIC FINANCIAL INSTITUTIONS (AAOIFI)**

ACCOUNTING STANDARDS ON FINANCIAL REPORTING OF PAKISTANI ISLAMIC BANKS, IQRA NATIONAL UNIVERSITY, PESHAWAR, PAKISTAN, Ph.D. Management Sciences.

هدف الباحث إلى دراسة المحاسبة الإسلامية وأهمية القوائم في سياق اللوائح المعمول بها في المصارف الإسلامية الباكستانية وإثبات الحاجة إلى اعتماد المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة ومميزات تطبيقها في قطاع الصيرفة الإسلامية، حيث اعتمد في دراسته على أداة الاستبيان وفقا للمنهجي التحليلي الاستقرائي للحصول على النتائج.

توصل الباحث إلى أهمية القوائم المالية لمختلف المستخدمين والمساهمين وإدارة الشركة، كما أن الإيضاحات الواردة في القوائم المالية من المصارف الإسلامية تعرض بكل شفافية مصادر تمويل صندوق الخيرات وصندوق الزكاة وتقرير هيئة الرقابة الشرعية، والذي أعطى اعتبارات مهمة للغاية من وجهة نظر كافة المستعملين، إضافة إلى ضرورة وضع المعايير الإسلامية في التطور المستمر للاستجابة وحل مختلف المشاكل التي تسببها الصناعة المصرفية الإسلامية.

المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسات السابقة والحالية

تشترك دراستنا مع الدراسات السابقة في موضوع معايير المحاسبة المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية، كما تتفق دراستنا مع الدراسات المذكورة في استخدام المنهج الوصفي التحليلي كمنهج للدراسة، وتتميز دراستنا عن الدراسات السابقة في نقاط التالية:

من حيث الهدف: بينما الدراسات السابقة هدفت إلى فهم معايير المحاسبة الإسلامية وتقييم تطبيقها في البنوك الإسلامية، تهدف دراستنا إلى التركيز على أثر معايير المحاسبة المالية الإسلامية في ضبط القوائم المالية في البنوك العمومية التي تقدم خدمات الصيرفة الإسلامية.

من حيث المكان والزمان: تمت الدراسات السابقة في أماكن مختلفة مثل الأردن، العراق وسوريا حيث كانت ممتدة بين (2011-2022)، أما دراستنا فتمت في ولاية عين تموشنت بالجزائر عام 2023.

وعليه نهدف إلى إضافة قيمة جديدة لمجال دراسة معايير المحاسبة المالية الإسلامية، من خلال التركيز على تأثيرها في ضبط القوائم المالية في البنوك العمومية التي تقدم الصيرفة الإسلامية.

خلاصة الفصل الأول:

تم التطرق في هذا الفصل إلى معايير المحاسبة المالية الإسلامية من للحاجة إليها كمنهج إسلامي شرعي يستوفي مبادئ الشريعة الإسلامية، خاصة بعد نمو وتوسع عدة قطاعات اقتصادية كالبنوك التي تضم الصيرفة الإسلامية، وقد ساهمت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الأيوفي في توحيد المعالجات المحاسبية بتطبيق هاته المعايير وتطويرها لمواكبة العالم المعاصر.

تعكس القوائم المالية الوضعية المالية للبنوك وتعتبر أداة رئيسية لاتخاذ القرارات لمستخدميها، وعندما يتم إعدادها وعرضها والإفصاح عنها وفقا لمعيار العرض والإفصاح العام الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية فإنها توفر معلومات أكثر دقة وشفافية وصدق.

وبالرغم من أن معيار العرض والإفصاح العام هو أيضا من معايير المحاسبة الدولية المطبقة في البنوك سواء في المعاملات التقليدية أو الإسلامية في النوافذ على حد سواء ولا يمكن الجزم وتعميم النتيجة على باقي المعايير المحاسبة الإسلامية(27 معيار)، ويدفعنا القول إلى أن إطفاء الصبغة الإسلامية على المعايير المطبقة يبقى محدود بهذا المعيار فقط (الإفصاح والعرض)، ذلك لأن تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية اجمالا يواجه العديد من العراقيل إلى جانب حداثة تجربة نوافذ الصيرفة الإسلامية.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية

تمهيد:

بعد تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري لأثر معايير المحاسبة المالية الإسلامية في ضبط القوائم المالية وعرضنا للمفاهيم المرتبطة به، سنحاول من خلال هذا الفصل القيام بدراسة ميدانية على مجموعة من البنوك العمومية بعين تموشنت مراعين بذلك البنوك التي بها الصيرفة الإسلامية فقط واهمال تلك التي لا تعمل بها لكونها غير متعلقة بدراستنا، ولغرض تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها قمنا بإعداد استمارة استبيان لجمع البيانات، ومن أجل تحليل نتائجها قسمنا فصلنا إلى مبحثين:

- ✓ المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة وتحليل خصائص العينة
- ✓ المبحث الثاني: التحليل الوصفي للمتغيرات وعرض ومناقشة فرضيات الدراسة

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة وتحليل خصائص عينة الدراسة

أشرنا في هذا المبحث إلى الإطار المنهجي للدراسة من حيث كيفية تصميم الاستبيان، إلى تحديد مجتمع وعينة الدراسة، إلى اختبار صدق وثبات الدراسة، بالإضافة إلى تحليل خصائص عينة الدراسة وهذا على النحو الاتي:

- ✓ المطلب الأول: الإطار المنهجي للدراسة
- ✓ المطلب الثاني: تحليل خصائص عينة الدراسة

المطلب الأول: الإطار المنهجي للدراسة

أولا: منهج وأداة الدراسة

1-منهج الدراسة:

تماشيا مع موضوع دراستنا وما يناسبها تم استخدام المنهج الوصفي في جمع البيانات المتعلقة بها، والمنهج التحليلي في تفسير وقياس هذه البيانات، وتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة واختبار الفرضيات المطروحة واستخلاص النتائج النهائية، وذلك بهدف التعرف والكشف على أثر معايير المحاسبة المالية الإسلامية في ضبط القوائم المالية في البنوك.

قمنا بتبني نوعين من البيانات في هذه الدراسة، حيث استعمل الاستبيان كبيانات أساسية، وقد تم إعداده وتوزيعه ومن ثم تفريغه وتحليله باستعمال كلا من البرنامج الإحصائي (spss v26) واختبارات إحصائية أخرى للحصول على نتائج ذات دلالة إحصائية تساهم في دعم الدراسة. وكبيانات ثانوية تم الاعتماد على المجلات العلمية المنشورة، مواقع الشبكة الالكترونية، والدراسات السابقة لتعزيز نتائج موضوعنا المرجوة.

2-تصميم أداة الدراسة "الاستبيان"

من أجل تحقيق أهداف الدراسة والتأكد من صحة الفرضيات قمنا بطرح محتويات الدراسة في استبانة كأداة لجمع المعلومات، وقد استندنا في تصميمها وإعدادها إلى مختلف الأسئلة التي تكونت بناءا على الإطار النظري للبحث والدراسات السابقة التي تطرقت لنفس موضوعنا (أنظر الملحق 02).

احتوى الاستبيان 31 سؤال مقسم إلى 3 أجزاء:

-الجزء الأول: شمل مقدمة بسيطة تعرف أفراد العينة بموضوع الدراسة والباحث، والجامعة المشرفة، وتأكد أن الأجوبة ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم سوى لأغراض البحث العلمي.

-الجزء الثاني: يضم الأسئلة المتعلقة بالمتغيرات الشخصية لأفراد العينة مكونة من 5 أسئلة، كالتخصص العلمي والمؤهل العلمي والوظيفة وعدد سنوات الخبرة.

-الجزء الثالث: يحتوي على الأسئلة المتعلقة بمتغيرات الدراسة المتمثلة في معايير المحاسبة المالية الإسلامية كمتغير مستقل وضبط القوائم المالية كمتغير تابع، حيث قسمت إلى محورين بمجموع 26 فقرة لكل منهما 13 فقرة،

إذ وسم المحور الأول بعنوان معايير المحاسبة المالية الإسلامية، أما المحور الثاني فقد تم تجزئته إلى بعدين، حيث أن البعد الأول مكون من 5 فقرات بعنوان إعداد القوائم المالية، بينما البعد الثاني فهو يحتوي 5 فقرات بعنوان العرض والإفصاح العام في القوائم المالية.

من أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة قمنا بوضع الفرضيات الأتية:

- ✓ **الفرضية الرئيسية:** معايير المحاسبة المالية الإسلامية لها أثر في ضبط القوائم المالية.
- ✓ **الفرضية الأولى:** تكمن أهمية معايير المحاسبة المالية الإسلامية في توجيه وتنظيم وتطوير عمل البنوك العمومية.
- ✓ **الفرضية الثانية:** تحتاج القوائم المالية في البنوك العمومية إلى معايير المحاسبة المالية الإسلامية لضمان شفافية وصدق العرض والإفصاح عن عناصرها.

وقد تم تصميم الاستبيان وفق مقياس ليكارت الخماسي كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (02/06): مقياس ليكارت الخماسي المستخدم في الاستبيان

الأهمية	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
الدرجة	5	4	3	2	1
المتوسط المرجح	5-4.21	4.20-3.41	3.40-2.61	2.60-1.81	1.80-1
التفسير	مرتفعة جدا	مرتفعة	متوسطة	منخفضة	منخفضة جدا

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS v26)

ثانيا: مجتمع وعينة الدراسة

يتألف مجتمع بحثنا من مجموعة من البنوك العمومية التي تملك الصيرفة الإسلامية في ولاية عين تموشنت البالغ عددها سبع بنوك، تم اختيار الموظفين بهذه البنوك لتمثيل العينة وذلك لغياب الخبراء المحاسبون ومحافظو الحسابات فيها، حيث تم توزيع 58 استبيان، 40 منها صالح للتحليل، حيث لم تتجاوب معنا 8 استبيانات وتم إلغاء 10 الباقي لكونها غير قابلة الدراسة.

تمت عملية النشر بطريقة الاتصال المباشر بأفراد العينة الخاصة بالبنوك العمومية (المعرفة في الملحق رقم 01) والموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (02/07): لائحة البنوك العمومية

اسم البنك	الرمز
القرض الشعبي الجزائري –عين تموشنت–	CPA
البنك الخارجي الجزائري–عين تموشنت–	BEA
بنك الفلاحة والتنمية الريفية–عين تموشنت	BADR

الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	CNEP Banque
البنك الوطني الجزائري–بني صاف–	BNA
القرض الشعبي الجزائري–بني صاف–	CPA
البنك الخارجي الجزائري–بني صاف–	BEA

المصدر: من إعداد الطالبتان

ثالثا: اختبار صدق وثبات أداة الدراسة:

1-اختبار صدق الدراسة:

أ-صدق المحكمين: من أجل التأكد من صدق الدراسة سواء من حيث المضمون أو من حيث الجانب الظاهري، تم عرض الاستبانة على اللجنة المختصة والعالمة بمجال دراستنا، وقد تم المصادقة عليها وتحكيمها من طرفها، وذلك بالموافقة على بعض الفقرات، وحذف الأخرى أو إعادة صياغتها.

ب- صدق قياس الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان:

تم قياس الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان بالاستناد على حساب معامل الارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات الاستبانة كما توضحه الجداول أسفله.

- قياس الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول:

جدول رقم (02/08): الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول

فقرات المحور الأول	معامل الارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية sig
يمارس البنك الذي تعمل به المحاسبة المالية الإسلامية	0.555**	0.000
يتوفر للبنك الذي تعمل به الموارد والتقنيات اللازمة لتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية	0.669**	0.000
يلتزم البنك بجميع المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية	0.640**	0.000
تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية يساهم في توفير معلومات مالية أكثر دقة	0.696**	0.000
استخدام معايير المحاسبة الإسلامية يساعد في تحسين مستوى الثقة لدى المستخدمين	0.524**	0.000

تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية في البنك يساهم في حفظ حقوق العملاء المستثمرين	0.544**	0.000
توضح معايير المحاسبة المالية الإسلامية مدى التزام إدارة البنك بمبادئ الشريعة الإسلامية	0.602**	0.000
يقوم البنك بإخضاع موظفيه لعدة دورات تدريبية مناسبة لتأهيلهم مهنيا وإداريا	0.566**	0.000
يلتزم البنك بمعايير تحديد وعاء الزكاة	0.545**	0.000
تستعمل البنوك خدمات الكترونية لتسهيل المعاملات الإسلامية مع زبائنها	0.577**	0.000
هناك رضا وقبول للعملاء بعد إتمام معاملاتهم البنكية الإسلامية	0.598**	0.000
تواجه عملية تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية العديد من المعوقات	0.512**	0.001
هناك قلة في جهود الترويج لمعايير المحاسبة المالية الإسلامية	0.375*	0.024

**. La corrélation est significative au niveau 0.01(bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05(bilatéral).

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS v26)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة الحالية sig لكل الفقرات أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، مما يدل على أن معاملات الارتباط دالة إحصائيا، وبالتالي وجود علاقة طردية بين فقرات هذا المحور.

- قياس الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني:

جدول رقم (02/09): الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني

فقرات المحور الثاني	معامل الارتباط بيرسون	القيمة الاحتماليةsig
إعداد القوائم المالية يتم حسب معايير المحاسبة المالية الإسلامية	0.613**	0.000
جميع البيانات اللازمة للمستفيدين الداخليين والخارجيين تعرض بكل شفافية في القوائم المالية	0.714**	0.000
يعرض البنك جميع قوائمه المالية وفق الميزانية.	0.581**	0.000
يعرض البنك جميع قوائمه المالية وفق جدول النتائج	0.731**	0.000
يعرض البنك جميع قوائمه المالية وفق جدول النقدية	0.732**	0.000
يعرض البنك جميع قوائمه المالية وفق جدول تغيرات في حقوق أصحاب الملكية	0.748**	0.000
تعرض الميزانية قائمة التغيرات في رأس مال البنك بالإضافة إلى مشتريات ومبيعات وتنازلات وتحويلات الأسهم والسندات والأوراق المالية المتعلقة بحقوق المساهمين	0.584**	0.000
تقارن القوائم السنة الحالية بقوائم السنة الماضية دوريا	0.555**	0.000
هناك توضيح مستمر للسياسات والأساليب المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية في البنك	0.475**	0.002

يتم الإفصاح عن أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة في البنك	0.411**	0.008
الإفصاح وفق معيار المحاسبي الإسلامي الأول يؤدي إلى دقة وشمولية وسلامة القوائم المالية	0.414**	0.008
تطبيق معيار العرض والإفصاح العام يزيد من ثقة المتعاملين ويجذب المزيد من المستثمرين المحليين والأجانب	0.212	0.189
تطبيق معيار العرض والإفصاح العام في البنوك يؤدي إلى إعداد قوائم مالية تعبر بصدق عن المركز المالي الفعلي لتلك البنوك	0.225	0.163

**. La corrélation est significative au niveau 0.01(bilatéral).

*.La corrélation est significative au niveau 0.05(bilatéral) .

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS v26)

يبين الجدول السابق الفقرتين 12 و13 ليستا بدالة إحصائيا وذلك لأن قيمهما أكبر من مستوى دلالة 0.05. وبعد إلغائهما من الاستبيان حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول الاتي:

جدول رقم (02/10): الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني-بعد التصحيح-

فقرات المحور الثاني	معامل الارتباط بيرسون	القيمة الاحتماليةsig
إعداد القوائم المالية يتم حسب معايير المحاسبة المالية الإسلامية	0.613**	0.000
جميع البيانات اللازمة للمستفيدين الداخليين والخارجيين تعرض بكل شفافية في القوائم المالية	0.714**	0.000
يعرض البنك جميع قوائمه المالية وفق الميزانية.	0.581**	0.000
يعرض البنك جميع قوائمه المالية وفق جدول النتائج	0.731**	0.000

يعرض البنك جميع قوائمه المالية وفق جدول النقدية	0.732**	0.000
يعرض البنك جميع قوائمه المالية وفق جدول تغيرات في حقوق أصحاب الملكية	0.748**	0.000
تعرض الميزانية قائمة التغيرات في رأس مال البنك بالإضافة إلى مشتريات ومبيعات وتنازلات وتحويلات الأسهم والسندات والأوراق المالية المتعلقة بحقوق المساهمين	0.584**	0.000
تقارن القوائم السنة الحالية بقوائم السنة الماضية دوريا	0.555**	0.000
هناك توضيح مستمر للسياسات والأساليب المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية في البنك	0.475**	0.002
الإفصاح وفق معيار المحاسبي الإسلامي الأول يؤدي إلى دقة وشمولية وسلامة القوائم المالية	0.411**	0.008
تطبيق معيار العرض والإفصاح العام في البنوك يؤدي إلى إعداد قوائم مالية تعبر بصدق عن المركز المالي الفعلي لتلك البنوك	0.414**	0.008

**. La corrélation est significative au niveau 0.01(bilatéral).

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS v26)

يظهر لنا من خلال الجدول السابق أن جميع الفقرات أصبحت دالة إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01، حيث يعود ذلك إلى أن قيمها الاحتمالية أقل من 0.01 وهذا ما يؤكد وجود ترابط قوي بين فقرات المحور الثاني.

ج-الصدق البنائي لأداة الدراسة

تم حساب الارتباط بين كل محور من محاور الدراسة وبين الدرجة الكلية لعبارات الاستبيان، وهذا بالاعتماد على معامل بيرسون، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (02/11): معامل الارتباط بيرسون بين محاور والدرجة الكلية للاستبيان

محاور الاستبيان	معامل بيرسون	القيمة الاحتمالية sig
معايير المحاسبة المالية الإسلامية	0.899**	0.000
ضبط القوائم المالية	0.897**	0.000

**. La corrélation est significative au niveau 0.01(bilatéral).

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS v26)

يتوضح لنا من الجدول أعلاه أن معاملي الارتباط لمحورين الاستبانة دالة احصائيا عند مستوى دلالة 0.01، ويعزى ذلك إلى أن قيمتي الاحتمال الخاصة بهما أقل من 0.01، وهذا ما يشير إلى هناك ارتباط بين محاور الاستبيان والدرجة الكلية.

2-اختبار ثبات الدراسة:

يقصد بهذا الاختبار قياس ثبات أداة الدراسة، ويتجلى ذلك في أنه إذا تم تطبيق الاستبانة للمرة الثانية على نفس العينة تحت نفس الشروط فسوف تعطي نفس النتائج، ولقد قمنا من أجل التحقق من ذلك باستعمال معامل ألفا كورونباخ، والجدول التالي يبين نتائج معامل ألفا كورونباخ لثبات محاور الدراسة إضافة لثبات الاستبانة بشكل عام:

جدول رقم (02/12): نتائج معامل ألفا كورونباخ

محاور الدراسة	عدد الفقرات	معامل ألفا كورونباخ
معايير المحاسبة المالية الإسلامية	13	0.800
ضبط وجودة القوائم المالية	11	0.851
الاستبانة بشكل عام	24	0.884

المصدر : من إعداد الطالبتان بالاعتماد على البرنامج الإحصائي(SPSS v26)

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن معامل ألفا كورونباخ مرتفع في جميع الفقرات، حيث قد بلغ في المحور الأول 0.800 والمحور الثاني 0.851، كما أن قيمته للاستبانة بشكل عام حققت قيمة 0.884، وبالتالي كونها أكبر من قيمة 0.6 وقد تجاوزت 0.8 فهي تعتبر ذات مستوى ممتاز من الثقة والثبات التي تمكنها من تحليل النتائج واختبار الفرضيات.

المطلب الثاني: تحليل خصائص عينة الدراسة

يتضمن هذا المطلب إجراء تحليل إحصائي لخصائص عينة الدراسة المتمثلة في التخصص العلمي، المؤهل العلمي، الوظيفة، العمر، الخبرة، وذلك من خلال التكرارات والنسب المئوية والموضحة كما يلي:

1- التخصص العلمي:

يبين الجدول رقم 13 أدناه التوزيع التكراري والنسب المئوية لمتغير التخصص العلمي.

جدول رقم (02/13): متغير التخصص العلمي

الفئة	التكرار	النسبة%
محاسبة	10	25
علوم مالية	05	12.5
اقتصاد	15	37.5
حقوق	05	12.5
إدارة أعمال	02	05
أخرى	03	07.5
المجموع	40	100

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS v26)

يلاحظ من الجدول أعلاه أن أغلبية أفراد العينة من تخصص الاقتصاد بنسبة 37.5 %، وفي المرتبة الثانية جاء تخصص محاسبة بنسبة 25 %، أما تخصص علوم مالية وتخصص حقوق فقد جاءا في المرتبة الثالثة بنفس النسبة التي قدرت ب 12.5 %. حيث تشير هذه النتائج إلى أن الموظفين هم من المتخصصين في مجال الدراسة، وبالتالي هذا يزيد من مصداقيتها وشفافيتها.

ومن أجل التوضيح أكثر عن متغير التخصص العلمي نقدم الشكل التالي المتمثل في الدائرة النسبية:

الشكل رقم (02/04): يبين النسب المئوية لتوزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي

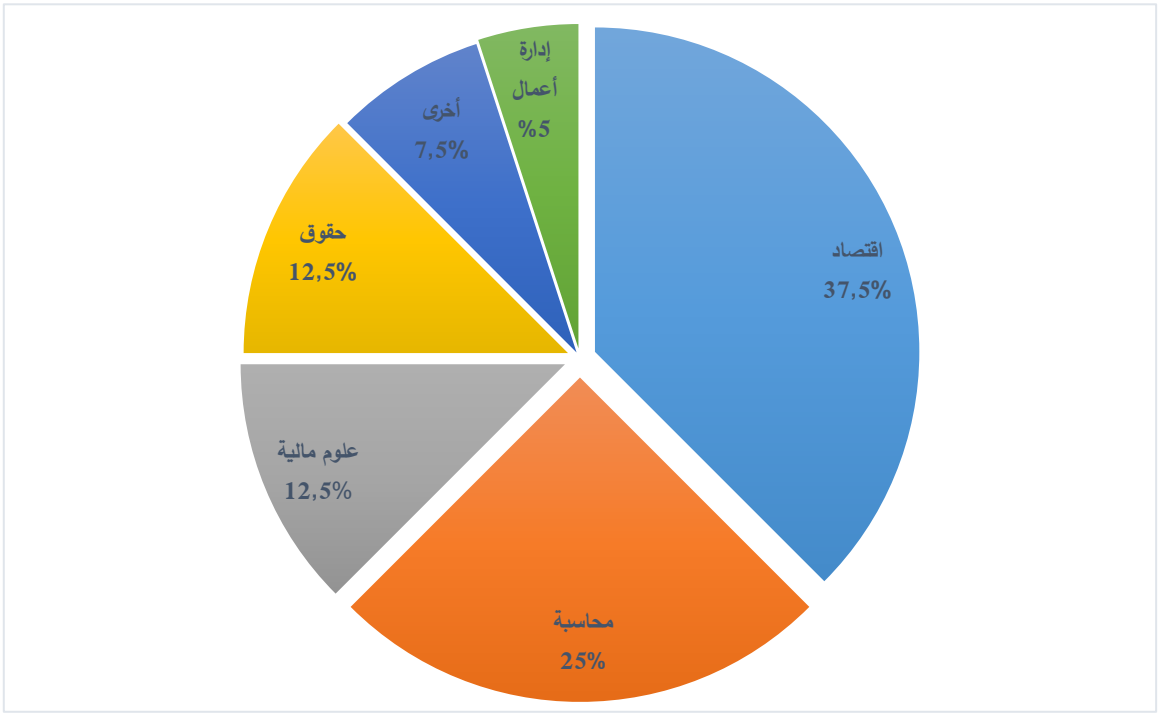

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معلومات الجدول رقم 15

2-المؤهل العلمي:

يبين الجدول رقم 14 أدناه التوزيع التكراري والنسب المئوية لمتغير المؤهل العلمي.

جدول رقم (02/14): متغير المؤهل العلمي

الفئة	التكرار	النسبة%
بكالوريوس	03	07.5
دبلوم	06	15
ليسانس	29	72.5
ماجستير	02	05
دكتوراه	00	00
المجموع	40	100

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS v26)

من خلال الجدول تبين أن أغلب أفراد العينة يحملون شهادة ليسانس بنسبة 72.5 %، ويليها الحاصلين على شهادة دبلوم بنسبة 15 %، أما بالنسبة لحاملي كلا من بكالوريوس وماجستير فقدرت نسبتهما على التوالي ب 7.5 % و5 %، حيث تظهر هذه النتائج وجود مستوى أكاديمي للموظفين، مما يؤدي إلى ارتفاع القيمة العلمية لهذه الدراسة.

ومن أجل التوضيح أكثر عن متغير التخصص العلمي نقدم الشكل التالي المتمثل في الدائرة النسبية:

الشكل رقم (02/05): يبين النسب المئوية لتوزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

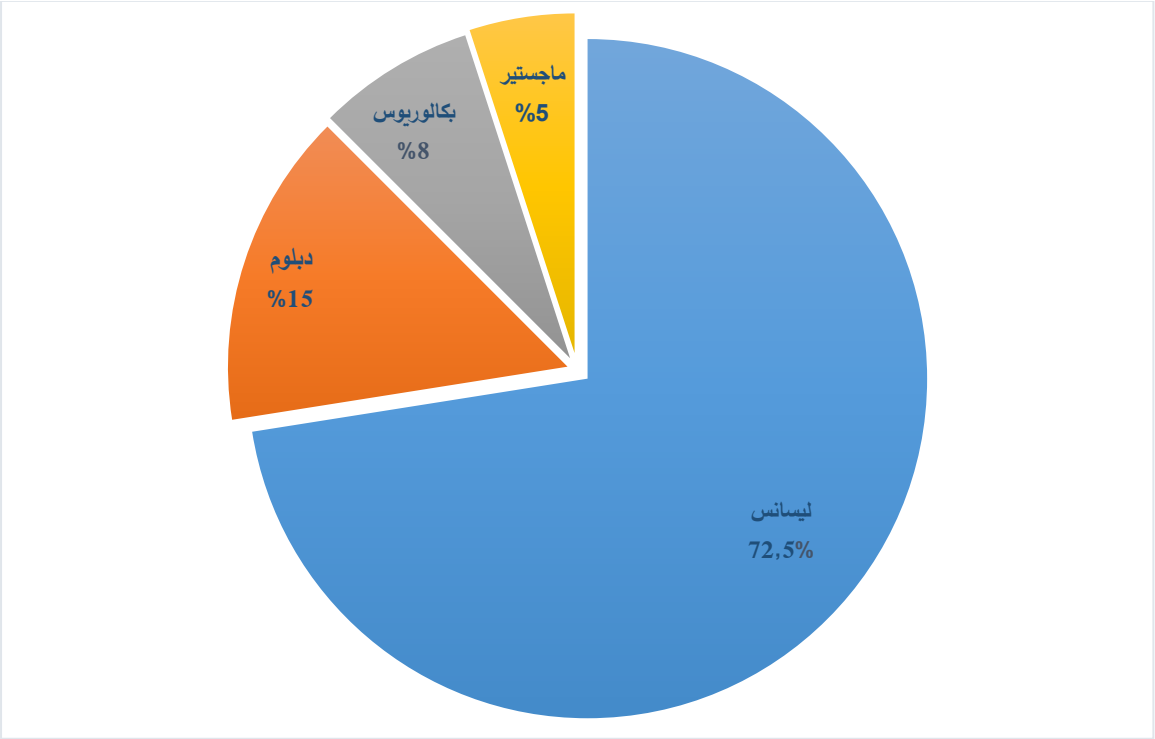

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول رقم 16

3-الوظيفة:

يبين الجدول رقم 15 أدناه التوزيع التكراري والنسب المئوية لمتغير الوظيفة.

الجدول رقم (02/15): متغير الوظيفة

الفئة	التكرار	النسبة%
محاسب	05	12.5
مدير مالي	01	02.5
خبير محاسبي	00	00
مفتش حسابات	00	00
رئيس قسم المحاسبة	00	00
موظف بقسم المالية والمحاسبة	07	17.5
أخرى	27	67.5
المجموع	40	100

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS v26)

نلاحظ من الجدول السابق أن الوظائف الأخرى تمثل أعلى نسبة تقدر ب 67.5 % ومن بينها: المكلف بالدراسات، المكلف بالنزاعات، المكلف بالزبائن، ويليهم الموظفين بقسم المالية والمحاسبة بنسبة 17.5 %، بعدها تأتي نسبة المحاسبين ب 12.5 %، ويأتي المدير المالي في المرتبة الأخيرة ب 2.5 %.

ومن أجل التوضيح أكثر عن متغير التخصص العلمي نقدم الشكل التالي المتمثل في الدائرة النسبية:

الشكل رقم (02/06): يبين النسب المئوية لتوزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة

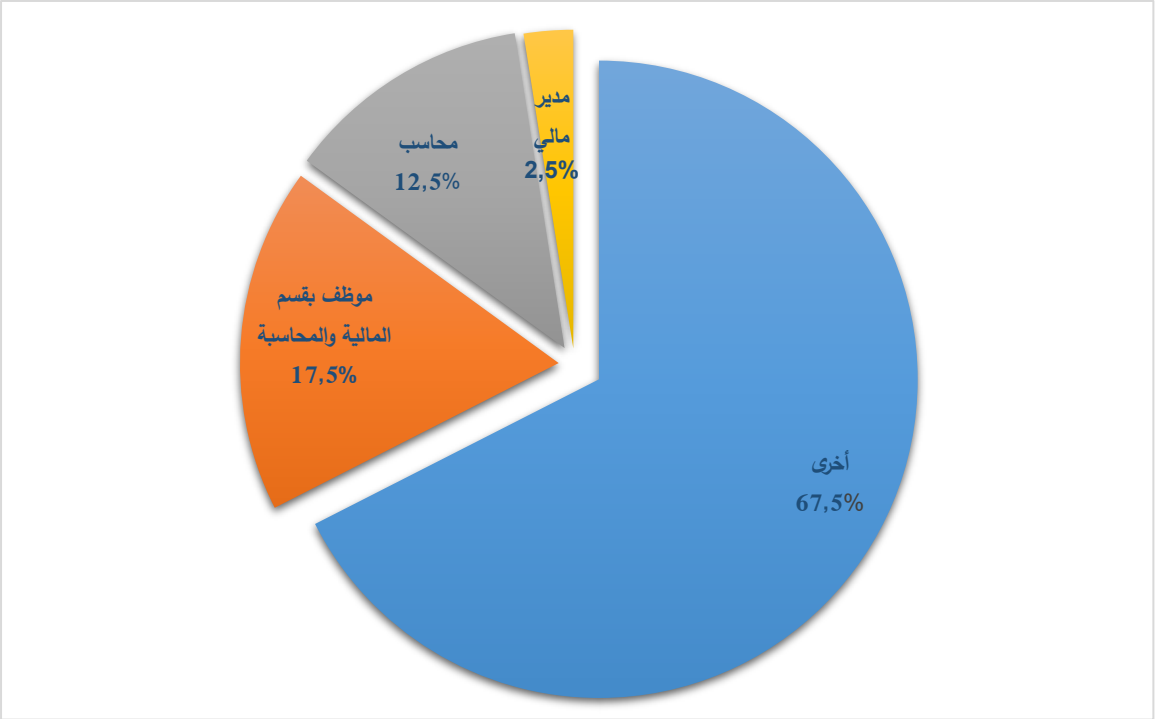

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معلومات الجدول رقم 17

4-**العمر:**

يبين الجدول رقم 16 أدناه التوزيع التكراري والنسب المئوية لمتغير العمر.

الجدول رقم (02/16): متغير عمر الموظف

الفئة	التكرار	النسبة%
أقل من 30 سنة	06	15
من 30سنة إلى 40سنة	17	42.5
أكثر من 40سنة	17	42.5
المجموع	40	100

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS v26)

يوضح الجدول أعلاه أن معظم الموظفين يتراوح أعمارهم ما بين 30 سنة وأكثر من 40 بنسبة 42.5 %، ثم يليها من عم أقل من 30 سنة بنسبة 15 %، وتشير هذه النتائج أن معظم الموظفين فوق 30 سنة.

ومن أجل التوضيح أكثر عن متغير عمر الموظف نقدم الشكل التالي المتمثل في الأعمدة البيانية:

الشكل رقم (02/07): يبين النسب المئوية لتوزيع عينة الدراسة حسب متغير عمر الموظف

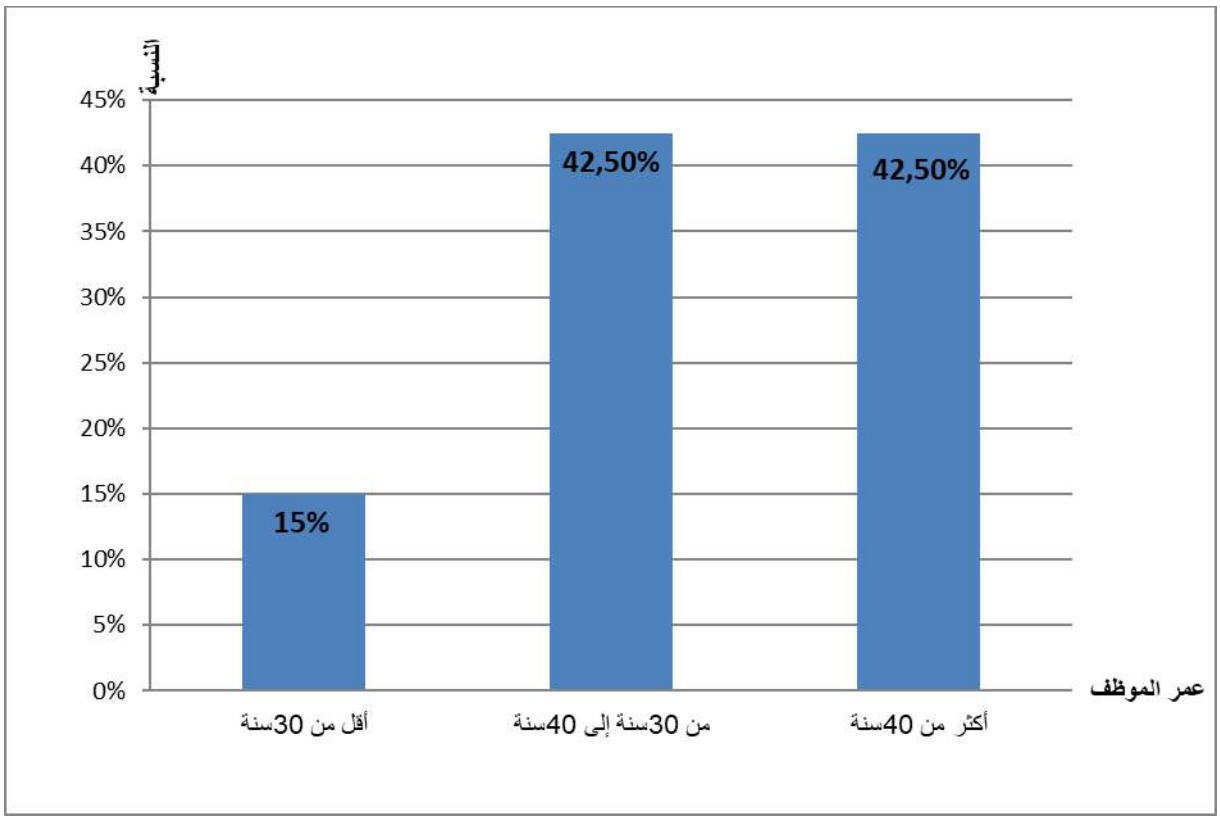

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معلومات الجدول رقم 18

5-الخبرة:

يبين الجدول رقم 17 أدناه التوزيع التكراري والنسب المئوية لمتغير الخبرة.

الجدول رقم (02/17): متغير الخبرة

الفئة	التكرار	النسبة%
أقل من 5سنوات	13	32.5
من 5سنوات إلى أقل من 10سنوات	07	17.5
من 10سنوات إلى أقل من 15سنة	07	17.5
من 15سنة إلى 20سنة	04	10
أكثر من 20سنة	09	22.5
المجموع	40	100

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS v26)

يتبين من الجدول السابق أن الأفراد ذوي الخبرة أقل من 5 سنوات احتلت المرتبة الأولى بنسبة 32.5 %، ويليها الموظفين ذوي الخبرة أكثر من 20 سنة بنسبة 22.5 % في المرتبة الثانية، وفي المرتبة الثالثة الموظفين ذوي

الخبرة من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات ومن 10 سنوات إلى 15 سنة بنفس النسبة 17.5 %، وفي المرتبة الأخيرة يأتي ذوي الخبرة 15 سنة إلى 20 سنة بنسبة 10 %.

ومن أجل التوضيح أكثر عن متغير الخبرة نقدم الشكل التالي المتمثل في الأعمدة البيانية:

الشكل رقم (02/08): يبين النسب المئوية لتوزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة

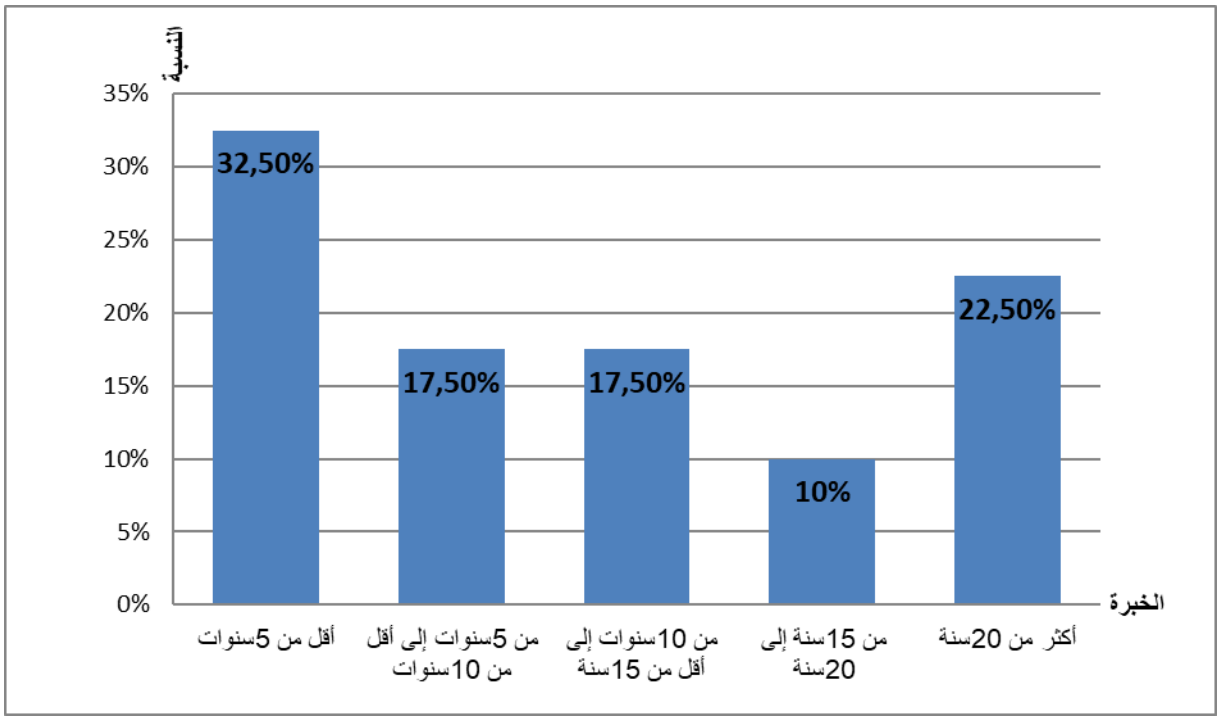

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معلومات الجدول رقم 19

ونستنتج مما سبق أن أفراد العينة من المختصين ذوي الخبرة والكفاءة بمجال دراستنا، وهذا ما يزيد من موثوقية ومصداقية الدراسة، مما يجعلها مؤهلة لتحليل النتائج واختبار الفرضيات المطروحة.

المبحث الثاني: التحليل الوصفي للمتغيرات وعرض ومناقشة فرضيات الدراسة

سيتم في هذا المبحث اجراء التحليل الوصفي للمتغيرات، وذلك بتوضيح نتائج آراء المجيبين باستخدام أساليب إحصائية مثل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وسنقوم أيضا باختبار صحة فرضيات دراستنا باستعمال تحليل الانحدار الخطي البسيط واختبار **t** للعينة الواحدة. وقد قسمناه إلى مطلبين:

- ✓ المطلب الأول: تحليل الوصفي للمتغيرات
- ✓ المطلب الثاني: عرض ومناقشة فرضيات الدراسة

المطلب الأول: التحليل الوصفي للمتغيرات

من خلال هذا المطلب سنقوم بوصف وتحليل إجابات عينة الدراسة بخصوص كل محور من محاور الاستبانة والتي تمثل الفرضيات، باستعمال البرنامج الإحصائي SPSS V26 قمنا باستخراج التكرارات، النسب المئوية، المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة لكل فقرة.

أولا: تحليل نتائج أسئلة الاستبانة للمحور الأول

المحور الأول: معايير المحاسبة المالية الإسلامية

يوضح الجدول الموالي التكرارات والنسب المئوية، المتوسط والانحراف المعياري ودرجة التبني لكل فقرة لإجابات الأفراد على أسئلة الفرضية الأولى والتي هي " تكمن أهمية معايير المحاسبة المالية الإسلامية في توجيه وتنظيم وتطوير عمل البنوك العمومية".

الجدول رقم (02/18): يبين نتائج آراء المجيبين على عبارات المحور الأول

رقم	عبارات المحور الأول	ت / ن	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التبني	الرتبة
01	يمارس البنك الذي تعمل به المحاسبة المالية الإسلامية	ت	06	27	02	04	01	3.83	0.903	مرتفعة	10
		%	15	67.5	05	10	2.5				
02	يتوفر للبنك الذي تعمل به الموارد والتقنيات اللازمة لتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية	ت	06	29	04	01	00	4.00	0.599	مرتفعة	9
		%	15	72.5	10	02.5	00				
03	يلتزم البنك بجميع المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية	ت	14	19	04	02	01	4.08	0.944	مرتفعة	7
		%	35	47.5	10	05	02.5				
04	تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية يساهم في توفير معلومات مالية أكثر دقة	ت	09	24	07	00	00	4.05	0.639	مرتفعة	8
		%	22.5	60	17.5	00	00				
05	استخدام معايير المحاسبة الإسلامية يساعد في تحسين مستوى الثقة لدى المستخدمين	ت	17	18	05	00	00	4.30	0.687	مرتفعة جدا	2
		%	42.5	45	12.5	00	00				
06	تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية في البنك يساهم في حفظ حقوق العملاء المستثمرين	ت	15	17	08	00	00	4.18	0.747	مرتفعة	4
		%	37.5	42.5	20	00	00				
07	توضح معايير المحاسبة المالية الإسلامية مدى التزام إدارة البنك بمبادئ الشريعة الإسلامية	ت	09	25	06	00	00	4.08	0.616	مرتفعة	6
		%	22.5	62.5	15	00	00				

08	يقوم البنك بإخضاع موظفيه لعدة دورات تدريبية مناسبة لتأهيلهم مهنيا وإداريا	ت	18	17	05	00	00	4.33	0.694	مرتفعة جدا	1
		%	45	42.5	12.5	00	00				
09	يلتزم البنك بمعايير تحديد وعاء الزكاة	ت	09	05	14	10	02	3.23	1.209	متوسطة	13
		%	22.5	12.5	35	25	05				
10	تستعمل البنوك خدمات الكترونية لتسهيل المعاملات الإسلامية مع زبائنها	ت	16	15	08	01	00	4.15	0.834	مرتفعة	5
		%	40	37.5	20	02.5	00				
11	هناك رضا وقبول للعملاء بعد إتمام معاملاتهم البنكية الإسلامية	ت	18	14	08	00	00	4.22	0.768	مرتفعة جدا	3
		%	45	35	20	00	00				
12	تواجه عملية تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية العديد من المعوقات	ت	06	13	14	05	02	3.40	1.057	متوسطة	12
		%	15	32.5	35	12.5	05				
13	هناك قلة في جهود الترويج لمعايير المحاسبة المالية الإسلامية	ت	09	12	13	04	02	3.55	1.108	مرتفعة	11
		%	22.5	30	32.5	10	05				
–	**النتيجة الإجمالية**	–	–	–	–	–	–	3.95	0.463	مرتفعة	–

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS v26)

يبين الجدول السابق اراء المجيبين على عبارات محور معايير المحاسبة المالية الإسلامية، حيث نلاحظ أن معظمهم قد اتفقوا على أن معايير المحاسبة المالية الإسلامية لها أهمية كبيرة في البنوك العمومية من حيث التوجيه والتنظيم والتطوير، حيث بلغ المتوسط الحسابي للإجابات عن هذا المحور 3.95 وانحراف معياري مقدر ب 0.463، ووفقا لمقياس الدراسة فإن هذا المحور يشير إلى درجة تبني مرتفعة بين أفراد عينة الدراسة لفقرات هذا المحور.

ثانيا: تحليل نتائج أسئلة الاستبانة للمحور الثاني

المحور الثاني: ضبط القوائم المالية

يوضح الجدول الموالي التكرارات والنسب المئوية، المتوسط والانحراف المعياري ودرجة التبني لكل فقرة لإجابات الأفراد على أسئلة الفرضية الثانية والتي هي " تحتاج القوائم المالية في البنوك العمومية إلى معايير المحاسبة المالية الإسلامية لضمان شفافية وصدق العرض والإفصاح هن عناصرها".

الجدول رقم (02/19): يبين نتائج آراء المجيبين على عبارات المحور الثاني

رقم	عبارات المحور الثاني	ت / ن	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التبني	الرتبة
01	إعداد القوائم المالية يتم حسب معايير المحاسبة المالية الإسلامية	ت	03	25	10	00	02	3.63	0.868	مرتفعة	7
		%	07.5	62.5	25	00	05				
02	جميع البيانات اللازمة للمستفيدين الداخليين والخارجيين تعرض بكل شفافية في القوائم المالية	ت	12	19	09	00	00	4.08	0.730	مرتفعة	2
		%	30	47.5	22.5	00	00				
03	يعرض البنك جميع قوائمه المالية وفق الميزانية.	ت	12	21	07	00	00	4.18	0.712	مرتفعة	1
		%	30	52.5	17.5	00	00				
04	يعرض البنك جميع قوائمه المالية وفق جدول النتائج	ت	09	22	09	00	00	4.03	0.698	مرتفعة	3
		%	22.5	55	22.5	00	00				
05	يعرض البنك جميع قوائمه المالية وفق جدول النقدية	ت	07	17	14	02	00	3.73	0.816	مرتفعة	4
		%	17.5	42.5	35	05	00				
06	يعرض البنك جميع قوائمه المالية وفق جدول تغيرات في حقوق أصحاب الملكية	ت	09	13	16	00	02	3.68	0.997	مرتفعة	5
		%	22.5	32.5	40	00	05				
07	تعرض الميزانية قائمة التغيرات في رأس مال البنك بالإضافة إلى مشتريات ومبيعات وتنازلات وتحويلات الأسهم والسندات والأوراق المالية المتعلقة بحقوق المساهمين	ت	03	23	10	04	00	3.63	0.774	مرتفعة	6
		%	07.5	57.5	25	10	00				
08	تقارن القوائم السنة الحالية بقوائم السنة الماضية دوريا	ت	14	19	07	00	00	4.18	0.712	مرتفعة	1
		%	35	47.5	17.5	00	00				
09	هناك توضيح مستمر للسياسات والأساليب المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية في البنك	ت	09	16	13	02	00	3.80	0.853	مرتفعة	4
		%	22.5	40	32.5	05	00				
10		ت	15	14	11	00	00	4.10	0.810	مرتفعة	1

	يتم الإفصاح عن أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة في البنك	%	37.5	35	27.5	00	00				
11	الإفصاح وفق معيار المحاسبي الإسلامي الأول يؤدي إلى دقة وشمولية وسلامة القوائم المالية	ت	10	18	12	00	00	3.95	0.749	مرتفعة	3
		%	25	45	30	00	00				
–	النتيجة الإجمالية	–	–	–	–	–	–	3.90	0.506	مرتفعة	–

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS v26)

يبين الجدول السابق آراء المجيبين على عبارات محور ضبط القوائم المالية، حيث أن معظم المجيبين قد اتفقوا على أن القوائم المالية في البنوك العمومية تحتاج إلى معايير المحاسبة المالية الإسلامية لضمان شفافية وصدق العرض والإفصاح عن عناصرها، حيث بلغ المتوسط الحسابي للإجابات عن هذا البعد 3.90 وانحراف معياري يقدر ب 0.506، وهذا ما يشير إلى أن درجة التبني لفقرات هذا المحور مرتفعة بين أفراد عينة الدراسة.

المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة

سنقوم في هذا المبحث باختبار صحة فرضيات دراستنا باستعمال تحليل الانحدار البسيط واختبار t للعينة الواحدة.

أولا: اختبار الفرضية الرئيسية

- ✓ الفرضية الرئيسية "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 لمعايير المحاسبة المالية الإسلامية في ضبط القوائم المالية".
- ✓ فرضية العدم "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 لمعايير المحاسبة المالية الإسلامية في ضبط القوائم المالية".

قمنا من أجل اختبار الفرضية الرئيسية بتحليل الانحدار الخطي البسيط، حيث يهدف هذا التحليل إلى معرفة العلاقة السببية لتأثير المتغير المستقل X على المتغير التابع Y، ويمكن تمثيلهما في علاقة كما يلي: (ناصري، 2021، صفحة 122)

$$Y= \alpha+ \beta X$$

Y: المتغير التابع.

α: ثابت الانحدار.

β :هو معامل الانحدار.

X: المتغير المستقل.

تبين لنا الجداول التالية نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط:

جدول رقم (02/20): يوضح معاملات الارتباط، معامل التحديد ومعامل التحديد المعدل

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,606[a]	,367	,351	,41598

a. Prédicteurs : (Constante), معايير المحاسبة المالية الإسلامية[b]

المصدر: من مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS v26)

يظهر لنا من خلال الجدول أعلاه أن هنالك علاقة ارتباط قوية بين المتغير المستقل-معايير المحاسبة المالية الإسلامية- والمتغير التابع-ضبط القوائم المالية- والذي بلغ 0.606، ومعامل تحديد 0.367، وهذا يعني أن نسبة تفسير معايير المحاسبة المالية الإسلامية لضبط القوائم المالية تقدر ب 36.7%، أما النسبة الباقية البالغة 63.3% فهي من عوامل أخرى منها الأخطاء العشوائية.

وبالتالي ومما سبق فإن هناك تأثير لمعايير المحاسبة المالية الإسلامية في ضبط القوائم المالية للبنوك العمومية بنسبة معتبرة، أي أن هناك عوامل أخرى تؤثر بشكل أكبر من المعايير في ضبط القوائم المالية.

جدول رقم (02/21): يوضح تحليل التباين للانحدار من أجل التأكد من صلاحية النموذج الخاص بالمتغيرين X وY لاختبار الفرضية الرئيسية

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	3,816	1	3,816	22,051	,000[b]
	De Student	6,576	38	,173		
	Total	10,391	39			

a. Variable dépendante : ضبط القوائم المالية

b. Prédicteurs : (Constante), معايير المحاسبة المالية الإسلامية

المصدر: من مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS v26)

يبرز لنا الجدول أن القيمة الإحصائية تقدر ب 22.051 عند قيمة احتمالية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهذا ما يدل على أن هناك علاقة سببية، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 لمعايير المحاسبة المالية الإسلامية في ضبط القوائم المالية".

جدول رقم (02/22): يمثل معاملات الانحدار لاختبار الفرضية الرئيسية

Coefficients

Modèle		Coefficients non standardisés B	Erreur standard	Coefficients standardisés Bêta	T	Sig.
1	(Constante)	1,247	,573		2,178	,036
	معايير المحاسبة المالية الإسلامية	,676	,144	,606	4,696	,000

a. Variable dépendante : ضبط القوائم المالية

المصدر: من مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS v26)

يتضح لنا من خلال الجدول السابق أن قيمة الثابت α يساوي 1.247، وقيمة معامل الانحدار β تبلغ 0.676، حيث يعتبر دال احصائيا لأن القيمة t الاحتمالية تقدر ب 0.000، وهي أقل من 0.05.

يمكن كتابة معادلة الانحدار الخطي البسيط بشكل التالي:

$Y= \alpha+ \beta X$

وبتعويض القيم تصبح المعادلة:

(ضبط القوائم المالية)0.675+1.247=معايير المحاسبة المالية الإسلامية

وبأخذ ما سبق بعين الاعتبار يمكننا القول أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعايير المحاسبة المالية الإسلامية في ضبط القوائم المالية.

ثانيا: اختبار الفرضية الأولى

سنقوم باختبار صحة الفرضية المتمثلة في: "تكمن أهمية معايير المحاسبة المالية الإسلامية في توجيه وتنظيم وتطوير عمل البنوك العمومية"، باستعمال كل من المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، الخطأ المعياري، قيمة اختبارt والقيمة الاحتمالية sig، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (02/23): يبين نتائج اختبار الفرضية الأولى

عبارات المحور الأول	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	قيمة اختبار T	درجة الحرية	القيمة t الاحتمالية Sig	درجة التبني
يمارس البنك الذي تعمل به المحاسبة المالية الإسلامية	3.83	0.903	0.143	5.781	39	0-0.00	مرتفعة

يتوفر للبنك الذي تعمل به الموارد والتقنيات اللازمة لتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية	4.00	0.599	0.095	10.556	39	0.000	مرتفعة
يلتزم البنك بجميع المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية	4.08	0.944	0.149	7.200	39	0.000	مرتفعة
تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية يساهم في توفير معلومات مالية أكثر دقة	4.05	0.639	0.101	10.400	39	0.000	مرتفعة
استخدام معايير المحاسبة الإسلامية يساعد في تحسين مستوى الثقة لدى المستخدمين	4.30	0.687	0.109	11.970	39	0.000	مرتفعة جدا
تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية في البنك يساهم في حفظ حقوق العملاء المستثمرين	4.18	0.747	0.118	9.945	39	0.000	مرتفعة
توضح معايير المحاسبة المالية الإسلامية مدى التزام إدارة البنك بمبادئ الشريعة الإسلامية	4.08	0.616	0.097	11.046	39	0.000	مرتفعة
يقوم البنك بإخضاع موظفيه لعدة دورات تدريبية مناسبة لتأهيلهم مهنيا وإداريا	4.33	0.694	0.110	12.078	39	0.000	مرتفعة جدا
يلتزم البنك بمعايير تحديد وعاء الزكاة	3.23	1.209	0.191	1.177	39	0.246	متوسطة
تستعمل البنوك خدمات الكترونية لتسهيل المعاملات الإسلامية مع زبائنها	4.15	0.834	0.132	8.725	39	0.000	مرتفعة
هناك رضا وقبول للعملاء بعد إتمام معاملاتهم البنكية الإسلامية	4.22	0.768	0.121	10.094	39	0.000	مرتفعة جدا

تواجه عملية تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية العديد من المعوقات	3.40	1.057	0.167	2.393	39	0.022	متوسطة
هناك قلة في جهود الترويج لمعايير المحاسبة المالية الإسلامية	3.55	1.108	0.175	3.139	39	0.003	مرتفعة
النتيجة الإجمالية	3.95	0.463	0.073	13.010	39	0.000	-

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن متوسطات الحسابية لجميع الفقرات المتعلقة بمعايير المحاسبة المالية الإسلامية بين درجات تبني متوسطة ومرتفعة ومرتفعة جدا، إذ أن المتوسط الحسابي الإجمالي قد بلغ 3.95 وهو أكبر من المتوسط الأداة القياسي 3 وفق مقياس ليكارت الخماسي، كما بلغ كلا من الانحراف المعياري 0.463 والخطأ المعياري 0.073 أي ما يقارب قيمة 0، وهذا ما يعكس عدم تشتت إجابات عينة الدراسة، قدرت قيمة t المحسوبة ب 13.010 وهي أكبر من القيمة الجدولية 3، وأن القيمة الاحتمالية sig تساوي 0.000 و هي أقل من مستوى دلالة 0.05.

وبالتالي فإننا نرفض فرضية العدم "لا تكمن أهمية معايير المحاسبة المالية الإسلامية في توجيه وتنظيم وتطوير عمل البنوك العمومية"، ونقبل الفرضية البديلة "تكمن أهمية معايير المحاسبة المالية الإسلامية في توجيه وتنظيم وتطوير عمل البنوك العمومية".

ثالثا: اختبار الفرضية الثانية

سنقوم باختبار الفرضية المتمثلة في: "تحتاج القوائم المالية في البنوك العمومية إلى معايير المحاسبة المالية الإسلامية لضمان شفافية وصدق العرض والإفصاح عن عناصرها "، باستعمال كل من المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، الخطأ المعياري، قيمة اختبار t والقيمة الاحتمالية sig، كما مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (02/24): يوضح نتائج اختبار الفرضية الثانية

عبارات المحور الثاني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	قيمة اختبار T	درجة الحرية	القيمة t الاحتمالية sig	درجة التبني
إعداد القوائم المالية يتم حسب معايير المحاسبة المالية الإسلامية	3.63	0.868	0.137	4.555	39	0.000	مرتفعة
جميع البيانات اللازمة للمستفيدين الداخليين والخارجيين تعرض بكل شفافية في القوائم المالية	4.08	0.730	0.115	9.315	39	0.000	مرتفعة

يعرض البنك جميع قوائمه المالية وفق الميزانية.	4.18	0.712	0.113	10.436	39	0.000	مرتفعة
يعرض البنك جميع قوائمه المالية وفق جدول النتائج	4.03	0.698	0.110	9.294	39	0.000	مرتفعة
يعرض البنك جميع قوائمه المالية وفق جدول النقدية	3.73	0.816	0.129	5.619	39	0.000	مرتفعة
يعرض البنك جميع قوائمه المالية وفق جدول تغيرات في حقوق أصحاب الملكية	3.68	0.997	0.158	4.281	39	0.000	مرتفعة
تعرض الميزانية قائمة التغيرات في رأس مال البنك بالإضافة إلى مشتريات ومبيعات وتنازلات وتحويلات الأسهم والسندات والأوراق المالية المتعلقة بحقوق المساهمين	3.63	0.774	0.122	5.106	39	0.000	مرتفعة
تقارن القوائم السنة الحالية بقوائم السنة الماضية دوريا	4.18	0.712	0.113	10.436	39	0.000	مرتفعة
هناك توضيح مستمر للسياسات والأساليب المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية في البنك	3.80	0.853	0.135	5.929	39	0.000	مرتفعة
يتم الإفصاح عن أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة في البنك	4.10	0.810	0.128	8.587	39	0.000	مرتفعة
الإفصاح وفق معيار المحاسبي الإسلامي الأول يؤدي إلى دقة وشمولية وسلامة القوائم المالية	3.95	0.749	0.118	8.018	39	0.000	مرتفعة
النتيجة الإجمالية	3.90	0.506	0.080	11.317	39	0.000	-

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد في مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS v26)

لاحظنا من الجدول السابق أن متوسطات الحسابية لكل الفقرات المتعلقة بضبط القوائم المالية ذات درجة تبني مرتفعة، إذ أن المتوسط الحسابي الإجمالي قد بلغ 3.90 وهو أكبر من المتوسط الأداة القياسي 3 وفق مقياس ليكارت الخماسي، كما قدر كل من الانحراف المعياري 0.506 والخطأ المعياري 0.080 أي ما يقارب قيمة 0، وهذا ما يشير إلى تقارب أجوبة عينة الدراسة، بلغت قيمة t المحسوبة ب 11.317وهي أكبر من القيمة الجدولية 3، وأن القيمة الاحتمالية sig تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى دلالة 0.05.

ونتيجة لذلك فإننا نرفض فرضية العدم "لا تحتاج القوائم المالية في البنوك العمومية إلى معايير المحاسبة الإسلامية لضمان شفافية وصدق العرض والإفصاح عن عناصرها"، ونقبل الفرضية البديلة "تحتاج القوائم المالية في البنوك العمومية إلى معايير المحاسبة الإسلامية لضمان شفافية وصدق العرض والإفصاح عن عناصرها".

الخلاصة:

في هذا الفصل أجريت الدراسة الميدانية على عينة من البنوك العمومية بولاية عين تموشنت، حيث قمنا بإعداد استبيان مكون من مجموعة من العبارات التي تخدم هدف دراستنا، والذي يعتبر أداه أساسية لجمع المعلومات، وبعد ذلك قمنا بتحليله باستعمال برنامج الاحصائيspss v26 ، وقد اعتمدنا في ذلك على الأساليب الاحصائية المتمثلة في التكرارات والنسب المئوية لمعرفة خصائص عينة الدراسة، المتوسطات الحسابية لمعرفة درجة موافقة أفراد العينة والانحراف المعياري لقياس تشتت البيانات، وقد تطرقنا إلى اختبار الفرضيات وعرض وتحليل نتائجها باستخدام اختبار t للعينة الواحدة ونموذج تحليل الانحدار الخطي البسيط.

ومن ذلك نستعرض جملة من نتائج:

-تكمن أهمية معايير المحاسبة المالية الإسلامية في توجيه وتنظيم وتطوير عمل البنوك العمومية؛

-معايير المحاسبة المالية الإسلامية لها أهمية كبيرة في البنوك العمومية وتطبيقها يساعد في تحسين مستوى الثقة لدى المستخدمين؛

-تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية له دور كبير في تحسين مستوى جودة معلومات القوائم المالية في البنوك؛

-تحتاج القوائم المالية في البنوك العمومية إلى معايير المحاسبة المالية الإسلامية لضمان شفافية وصدق العرض والإفصاح عن عناصرها؛

- على الرغم من وجود تأثير للمعايير المحاسبية الإسلامية في ضبط القوائم المالية للبنوك العمومية، إلا أن هناك عوامل أخرى تلعب دورا أكبر في هذه العملية.

الخاتمة

في هذه الدراسة تم استعراض موضوع معايير المحاسبة المالية الإسلامية وأهميتها في ضبط القوائم المالية للبنوك العمومية، مع إجراء دراسة حالة على عينة من البنوك العمومية بولاية عين تموشنت. وقد تبين أنه تم تطوير معايير المحاسبة المالية الإسلامية مع وضع بعين الاعتبار القواعد الشرعية الإسلامية في جميع معاملاتها المالية.

كما قد تطرقنا في بحثنا إلى القوائم المالية كونها تعتبر أهم مصدر للمعلومات المحاسبية والركيزة الأساسية في عملية اتخاذ القرارات، لما توفره من معلومات تعبر وتفصح بصدق عن الوضعية المالية للمصارف والمؤسسات المالية، ثم تناولنا العرض والإفصاح عن عناصرها وفق معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات الإسلامية.

ومن خلال إسقاط دراستنا على عينة من البنوك العمومية التي فتحت نوافذ إسلامية بولاية عين تموشنت قد تبينا في الجانب التطبيقي أن تبني معايير المحاسبة المالية الإسلامية من قبلها قد ترك عليها تأثيرا إيجابيا، تجلى في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي في قوائمها، مما يؤدي ذلك إلى دقة وشمولية وموثوقية القوائم المالية، وهذا ما ساعد في رضا وقبول مستخدميها وكسب ثقتهم.

وانطلاقا من الإشكالية الرئيسية المطروحة في مقدمة الدراسة، "هل معايير المحاسبة المالية الإسلامية لها أثر في ضبط القوائم المالية؟ "، وبالاعتماد على أداة الاستبيان لجمع البيانات وبرنامج (SPSS V26) للحصول على المخرجات، والأساليب الإحصائية لاختبار صحة الفرضيات المقترحة توصلنا إلى النتائج والتوصيات الأتية:

أولا: نتائج الجانب النظري

– تعتمد المحاسبة في البنوك التي تمارس الصيرفة الإسلامية على مبادئ المحاسبة المالية الإسلامية التي تستمد من مصادر الشريعة الإسلامية؛

– الهدف الرئيسي من إصدار معايير المحاسبة المالية الإسلامية هو تحقيق وحدة المرجعية المحاسبية، أي وجود إطار مشترك وموحد يمكن من خلاله تقييم الأداء المالي للمؤسسات المالية التي تعمل وفقا للمبادئ والقيم الإسلامية؛

– تبرز أهمية معايير المحاسبة المالية الإسلامية في توفير المعلومات اللازمة التي تلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية في البنوك؛

– معيار العرض والإفصاح العام للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية يؤدي إلى شفافية الإفصاح المحاسبي؛

– تتضمن القوائم المالية للبنوك العمومية شرحا واضحا للسياسات المحاسبية المعتمدة.

ثانيا: نتائج الجانب التطبيقي

– تكمن أهمية معايير المحاسبة المالية الإسلامية في توجيه وتنظيم وتطوير عمل البنوك العمومية؛

– معايير المحاسبة المالية الإسلامية لها أهمية كبيرة في البنوك العمومية وتطبيقها يساعد في تحسين مستوى الثقة لدى المستخدمين؛

– إعداد القوائم المالية في البنوك يتطلب الالتزام بمعايير المحاسبة المالية الإسلامية؛

– تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية له دور كبير في تحسين مستوى جودة معلومات القوائم المالية في البنوك؛

– تحتاج القوائم المالية في البنوك العمومية إلى معايير المحاسبة الإسلامية لضمان شفافية وصدق العرض والإفصاح عن عناصرها؛

– للمعايير المحاسبة المالية الإسلامية تأثير معتبر في ضبط القوائم المالية؛

– على الرغم من وجود تأثير للمعايير المحاسبية الإسلامية في ضبط القوائم المالية للبنوك العمومية، إلا أن هناك عوامل أخرى تلعب دورا أكبر في هذه العملية.

ثالثا: التوصيات:

– ضرورة تبني جميع البنوك العمومية في الجزائر لمعايير المحاسبة المالية الإسلامية؛

– وجوب سن قوانين تنص على تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية في البنوك العمومية؛

– العمل على تهيئة البيئة التشريعية والقانونية والاقتصادية في الجزائر لتطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية؛

– من الضروري توضيح طبيعة وأهمية معايير المحاسبة المالية لجميع الموظفين في البنوك؛

– ينبغي على البنوك الالتزام بتنفيذ معيار العرض والإفصاح العام لمساعدة الجهات الرقابية في تقييم مدى امتثالها لمبادئ الشريعة الإسلامية؛

– التوجه نحو الصيرفة الإسلامية وتطبيقاتها الفعلية.

رابعا: أفاق الدراسة

نظرا لتفرع الموضوع وضيق الوقت لم يكن بوسعنا التطرق والإحاطة بجميع جوانبه لذا نقترح فيما يلي مجموعة من المواضيع التي من شأنها أن تلم بجوانب الموضوع وتسهم في الإجابة على الاشكاليات المطروحة ومعالجتها:

–نحو تطبيق معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية في البنوك العمومية؛

–دراسة مقارنة لأثر تطبيق المعايير الدولية و المعايير الإسلامية على جودة القوائم المالية في البنوك العمومية بالجزائر ؛

– تكييف القوائم المالية في البنوك وفق معايير المحاسبة الإسلامية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع العربية:

الكتب:

1 حسين حسين شحاتة. (2005). محاسبة المصارف الإسلامية. نصر، كلية التجارة، القاهرة: جامعة الأزهر.

2 حيدر محمد علي بني عطا. (2017). مدخل إلى المحاسبة في الفكر الإسلامي. عمان، كلية الاقتصاد والأعمال، الأردن: جامعة جدارا.

المقالات:

3 أحمد يوسف محمد الإمام، وفتح الرحمن الحسن المنصور. (2015). تطبيق معيار العرض والافصاح العام للمصارف الاسلامية ودوره في رفع كفاءة الافصاح المحاسبي للتقارير. مجلة العلوم الاقتصادية عمادة البحث العلمي، 16 (2)، الصفحات 78-94.

4 جبار بوكثير، ورضا زهواني. (2016). الكشوفات المالية حسب المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية الأيوفي (AAOIFI). مجلة اقتصاد المال والأعمال، 1 (1)، الصفحات 47-58.

5 رفيقة باشا، وياسمينة عمامرة. (2022). مدى تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيئة"AAOIFI "في المؤسسات المالية – دراسة حالة تطبيق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (01) في مصرف قطر الإسلامي-. مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، 04 (02)، الصفحات 35-49.

6 سميحة بوحفص، سليم قط. (2019). المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامي بديل للمعايير المحاسبية الدولية من منظور تبني الفكر المحاسبي الإسلامي. مجلة اقتصاد المال والأعمال، 04 (02)، الصفحات 255-268.

7 عبد الرحمن محمد سليمان رشوان. (2017). أثر تطبيق معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على البنوك الإسلامية. مجلة المؤسسة، 06 (06)، الصفحات 165-194.

8 عيسى بدروني، ووفاء جبلاحي. (2019). معايير المحاسبة المالية الإسلامية ودورها في ضبط وتوجيه المؤسسات المالية الإسلامية. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، 04 (01)، الصفحات 70-82.

9 فتيحة مرزق حبالي، سليمان شيبوط، ومحمد علة. (2021). خلفية النظرية للمحاسبة المالية الإسلامية. مجلة الميدان للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 03 (03)، الصفحات 85-94.

10 فوزية براهمي. (2017). نحو تطبيق المحاسبة من منظور اسلامي لتحسين جودة التقارير المالية. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 04 (07)، الصفحات 235-242.

11 محمد عبد الله محمود المخلافي، عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، وحسين محمد سمحان. (2019). معيار المحاسبة المالية الإسلامي رقم {24}: الاستثمار في الكيانات المنتسبة (الشركات الزميلة) وأثره في القوائم المالية في

المصارف الإسلامية– حالة البنك الإسلامي الأردني (دراسة تحليلية). مجلة علوم الشريعة والقانون، 46 (1)، الصفحات 25–45.

12 محمد عبيد. (2020). حاجة البنوك الإسلامية في الجزائر إلى معيار المحاسبة الإسلامي الأول. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 13 (1)، الصفحات 670–682.

13 محمد عبيد، والأخضر لقليطي. (2021). متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في البيئة الجزائية–دراسة ميدانية–. مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، 15 (02)، الصفحات 253–267.

14 محمد الشريف ناصري. (2021). تحليل الانحدار الخطي باستخدام برنامج spss ضمن بحوث علوم الرياضة. مجلة علوم الأداء الرياضي، 03(01)، الصفحات 120–137.

15 نعيمة زعرور، ووسيلة السبتي. (2020). الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (1) دراسة حالة بنك البركة الإسلامي الجزائر. مجلة البديل الاقتصادي، 07 (01)، الصفحات 49–65.

16 هناء خالد محمد خالد، وإبراهيم محمود بكر. (2020). تأثير تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية على جودة التقارير المالية لعينة من المصارف الإسلامية العراقية. مجلة الإدارة والاقتصاد، 13 (126)، الصفحات 174–185.

رسالات الجامعية:

17 دليلة دادة. (2013). الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي _دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري –2010–. شهادة ماجستير، 1–169. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.

18 زوينة بن فرج. (2014). المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق. اطروحة دكتورة، 1–304. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف: جامعة فرحات عباس.

19 كامل كريم مصطفى. (2021). انعكاس تبني المعايير الصادرة عن الـ(AAOIFI)على القياس والإفصاح المحاسبي لأدوات التمويل في المصارف الإسلامية وإجراءات تدقيقها (بحث تطبيقي في مصرفي النهرين الإسلامي–شركة عامة والمستشار الإسلامي للاستثمار والتنمية – شركة مساهمة خاصة). أطروحة دكتوراه، 1–212. المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية: جامعة بغداد.

20 محرم مكرم محمد محمد. (2006). العلاقة بين الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية والأنظمة المحاسبية في المصارف الإسلامية –دراسة تحليلية نظرية–. شهادة ماجستير، 1–182. كلية العلوم الإدارية، اليمن: جامعة عدن.

21 محمد عبيد. (2021). دور معايير المحاسبة الإسلامية في إعداد القوائم المالية للبنوك الإسلامية–دراسة حالة–. أطروحة دكتوراه، 1–325. كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، مسيلة: جامعة محمد بوضياف.

22 محمود عمر محي الدين. (2014). أثر استخدام معايير المحاسبة والمراجعة من منظور اسلامي في الحد من الأزمات المالية. أطروحة دكتوراه، 1-300. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

23 مريم صغير موح. (2010). القوائم المالية البنكية في ظل معايير المحاسبة الدولية -دراسة حالة القوائم المالية المجمعة للبنك الخارجي الجزائري-. شهادة ماجستير، 1-188. كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، بليدة: جامعة سعد دحلب.

الملتقيات:

24 صالح مرازقة، وفتيحة بوهرين. (2011). القوائم المالية حسب معايير المحاسبة المالية الاسلامية. الملتقى الدولي الأول بعنوان الاقتصاد الإسلامي، الواقع.. ورهانات المستقبل (الصفحات 1-21). المركز الجامعي بغرداية.

25 عمر شريقي. (2014). دور هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في دعم وتطوير الصناعة المالية الإسلامية. مؤتمر دولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية (الصفحات 1-18). جامعة سطيف 1.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

المقالات:

26 Taha Sultan, H., & Luqman, M. A. (2022). The Role of Compliance with Islamic Accounting Standard (AAOIFI 30) In Reducing Credit Risk: Analytical Study of Iraqi Islamic Banks sample. Tikrit Journal of Administrative And Economics Sciences, 18 (60), pp. 195-216.

المواقع الالكترونية:

27 aaoifi. (s.d.). Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions. Consulté le 04 09, 2023, sur www.aaoifi.com .

الملاحق

الملحق1

نبذة عن بعض البنوك التي تم توزيع فيها الاستبيان:

البنك	نبذه عنه
القرض الشعبي الوطني CPA	واحدًا من المؤسسات المصرفية الرائدة في الجزائر، حيث إنه تم تصنيفه كثاني بنك اقتصادي لها تم إنشاؤه بعد الاستقلال، فهو يقدم العديد من الخدمات البنكية المميزة التي تساعد على تسهيل العمليات المصرفية للعملاء.
البنك الوطني الجزائري BNA	يعتبر من أهم المؤسسات المالية على مستوى الجهوي تم تأسيسه في تاريخ 13 جوان1966 بموجب الأمر حسب القوانين 66/178، وهو يعتبر من البنوك التجارية برأسمال 20 مليون حيث يقوم بجمع الودائع ومنح قروض قصيرة الأجل وقد تكفل بمنح القروض للقطاع الفلاحي والتجمعات المهنية للاستيراد والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص.
بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	مؤسسة مالية وطنية ينتمي إلى القطاع العمومي الجزائري. أنشئ في 13 مارس 1982 على شكل شركة مساهمة، وتتمثل مهامه في تنمية وتطوير القطاع الزراعي وتعزيز العالم الريفي ودعم نشاطات الصناعية التقليدية والحرفية.
بنك الجزائري الخارجي BEA	يعد من أكثر البنوك الجزائرية رواجا، حيث أن جودة خدماته اليوم فاقت التوقعات وذاع صيتها ضمن النطاق المصرفي الوطني وحتى الدولي، كمثال يحتذى به لخدمات بنكية ذات جودة وتتمتع بالحداثة والتميز والتطور ومواكبة العصر الراهن. تأسس سنة 1967 على هيئة شركة وطنية ليتحول لاحقًا إلى شركة مساهمة، محافظًا على أهم أغراضه وأهدافه الأولية.

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على المواقع الالكترونية

الملحق 2

جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت

كلية العلوم الاقتصادية التجارية، وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

أثر معايير المحاسبة المالية الإسلامية في ضبط القوائم المالية

دراسة حالة عينة من بعض البنوك العمومية

–ولاية عين تموشنت–

استمارة استبيان:

السادة المحترمون، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

تحية طيبة وبعد.....

تقوم الطالبتان بإجراء دراسة ميدانية تهدف إلى معرفة "**أثر معايير المحاسبة المالية الإسلامية في ضبط القوائم المالية– دراسة حالة عينة من بعض البنوك العمومية لولاية عين تموشنت–**" وذلك في إطار الإعداد لمذكرة ماستر تخصص محاسبة وجباية معمقة، وعليه نرجو منكم التكرم بمساعدتنا والإجابة على الأسئلة المطروحة على الدراسة من خلال التعبير عن رأيكم بوضع علامة (X).

كما نعلمكم أن هذا الاستبيان موجه لأغراض البحث العلمي فقط، وأن كل إجاباتكم ستحظى بالسرية التامة.

تقبلوا منا سيدي، سيدتي فائق التقدير والاحترام

من إعداد الطالبتان:

بن صغير مامة حورية

بن صافي فاطمة الزهراء

تحت إشراف الدكتورة

هند مهداوي

الجزء الأول: المتغيرات الشخصية والوظيفية للمجيبين:

2- التخصص العلمي:

- محاسبة ☐
- علوم مالية ☐
- اقتصاد ☐
- حقوق ☐
- إدارة أعمال ☐
- أخرى (الرجاء التحديد) ☐

3-المؤهل العلمي:

- بكالوريوس ☐
- دبلوم ☐
- ليسانس ☐
- ماجستير ☐
- دكتوراه ☐

4- الوظيفة:

- محاسب ☐
- مدير مالي ☐
- خبير محاسب ☐
- مفتش حسابات ☐
- رئيس قسم المحاسبة ☐
- موظف بقسم المالية والمحاسبة ☐
- أخرى (الرجاء التحديد) ☐

5- عمر الموظف:

- أقل من 30 سنة ☐
- من 30 إلى 40 سنة ☐
- أكثر من 40 سنة ☐

6- الخبرة:

- أقل من 5 سنوات ☐
- من 5 سنوات إلى أقل 10سنوات ☐
- من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة ☐
- من 15 سنة إلى أقل من 20 سنة ☐
- أكثر من 20 سنة ☐

الجزء الثاني: أسئلة الاستبيان

المحور الأول: معايير المحاسبة المالية الإسلامية.						
الرقم	**الفقرة**	**موافق**	**موافقا تماما**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق تماما**
1	يمارس البنك الذي تعمل به المحاسبة المالية الإسلامية.					
2	يتوفر للبنك الذي تعمل به الموارد والتقنيات اللازمة لتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية.					
3	يلتزم البنك بجميع المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.					
4	تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية يساهم في توفير معلومات مالية أكثر دقة.					
5	استخدام معايير المحاسبة الإسلامية يساعد في تحسين مستوى الثقة لدى المستخدمين.					

6	تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية في البنك يساهم في حفظ حقوق العملاء المستثمرين.					
7	توضح معايير المحاسبة المالية الإسلامية مدى التزام إدارة البنك بمبادئ الشريعة الإسلامية.					
8	يقوم البنك بإخضاع موظفيه لعدة دورات تدريبية مناسبة لتأهيلهم مهنيا وإداريا.					
9	يلتزم البنك بمعايير تحديد وعاء الزكاة.					
10	تستعمل البنوك خدمات الكترونية لتسهيل المعاملات الإسلامية مع زبائنها.					
11	هناك رضا وقبول للعملاء بعد إتمام معاملاتهم البنكية الاسلامية.					
12	تواجه عملية تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية العديد من المعوقات.					
13	هناك قلة في جهود الترويج لمعايير المحاسبة المالية الإسلامية.					

الجزء الثاني: أسئلة الاستبيان

المحور الثاني: ضبط وجودة القوائم المالية						
1	إعداد القوائم المالية يتم حسب معايير المحاسبة المالية الإسلامية.					
2	جميع البيانات اللازمة للمستفيدين الداخليين والخارجيين تعرض بكل شفافية في القوائم المالية.					
3	يعرض البنك جميع قوائمه المالية وفق الميزانية.					
4	يعرض البنك جميع قوائمه المالية وفق جدول النتائج.					

5	يعرض البنك جميع قوائمه المالية وفق جدول النقدية.					
6	يعرض البنك جميع قوائمه المالية وفق جدول تغيرات في حقوق أصحاب الملكية					
7	تعرض الميزانية قائمة التغيرات في رأس مال البنك بالإضافة إلى مشتريات ومبيعات وتنازلات وتحويلات الأسهم والسندات والأوراق المالية المتعلقة بحقوق المساهمين.					
8	تقارن القوائم السنة الحالية بقوائم السنة الماضية دوريا.					
9	هناك توضيح مستمر للسياسات والأساليب المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية في البنك.					
10	يتم الإفصاح عن أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة في البنك					
11	الإفصاح وفق معيار المحاسبي الإسلامي الأول يؤدي إلى دقة وشمولية وسلامة القوائم المالية.					

الملحق3

CORRELATIONS

/VARIABLES=معايير المحاسبة المالية الإسلامية س1 س2 س3 س4 س5 س6 س7 س8 س9 س10 س11 س12 س13

/PRINT=TWOTAIL NOSIG

/MISSING=PAIRWISE.

corrélations

		س1	س2	س3	س4	س5	س6	س7	س8	س9	س10	س11	س12	س13
المحور الاول	Corrélation de Pearson	,555**	,669**	,640**	,696**	,524**	,544**	,602**	,566**	,545**	,577**	,598**	,512**	,357*
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,001	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,001	,024
	N	40	40	40	40	40	40	40	40	40	40	40	40	40

**.La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*.La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

CORRELATIONS

/VARIABLES= ضبط و جودة القوائم المالية ع1 ع2 ع3 ع4 ع5 ع6 ع7 ع8 ع9 ع10 ع11

/PRINT=TWOTAIL NOSIG

/MISSING=PAIRWISE.

Corrélations

		ع1	ع2	ع3	ع4	ع5	ع6	ع7	ع8	ع9	ع10	ع11
المحور الثاني	Corrélation de Pearson	,605**	,634**	,566**	,741**	,659**	,658**	,601**	,511**	,806**	,689**	,765**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	40	40	40	40	40	40	40	40	40	40	40

**.La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

RELIABILITY

/VARIABLES=س1 س2 س3 س4 س5 س6 س7 س8 س9 س10 س11 س12 س13 ع1 ع2 ع3 ع4 ع5 ع6 ع7 ع8 ع9 ع10 ع11

/SCALE('ALL VARIABLES') ALL

/MODEL=ALPHA.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,884	24

T-TEST

/TESTVAL=3

/MISSING=ANALYSIS

/VARIABLES=س1 س2 س3 س4 س5 س6 س7 س8 س9 س10 س11 س12 س13 المحور الأول

/CRITERIA=CI(.95).

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
س1	40	3,83	,903	,143
س2	40	4,00	,599	,095
س3	40	4,08	,944	,149
س4	40	4,05	,639	,101
س5	40	4,30	,687	,109
س6	40	4,18	,747	,118
س7	40	4,08	,616	,097
س8	40	4,33	,694	,110
س9	40	3,23	1,209	,191
س10	40	4,15	,834	,132
س11	40	4,22	,768	,121
س12	40	3,40	1,057	,167
س13	40	3,55	1,108	,175
المحور الأول	40	3,9519	,46275	,07317

Test sur échantillon unique

Valeur de test = 3

	T	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
س1	5,781	39	,000	,825	,54	1,11
س2	10,556	39	,000	1,000	,81	1,19
س3	7,200	39	,000	1,075	,77	1,38
س4	10,400	39	,000	1,050	,85	1,25
س5	11,970	39	,000	1,300	1,08	1,52
س6	9,945	39	,000	1,175	,94	1,41
س7	11,046	39	,000	1,075	,88	1,27
س8	12,078	39	,000	1,325	1,10	1,55
س9	1,177	39	,246	,225	-,16	,61
س10	8,725	39	,000	1,150	,88	1,42
س11	10,094	39	,000	1,225	,98	1,47
س12	2,393	39	,022	,400	,06	,74
س13	3,139	39	,003	,550	,20	,90
المحور الأول	13,010	39	,000	,95192	,8039	1,0999

```
T-TEST
  /TESTVAL=3
  /MISSING=ANALYSIS
  /VARIABLES=ع1 ع2 ع3 ع4 ع5 ع6 ع7 ع8 ع9 ع10 ع11 المحور4
  /CRITERIA=CI(.95).
```

Test T

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
ع1	40	3,63	,868	,137
ع2	40	4,08	,730	,115
ع3	40	4,18	,712	,113
ع4	40	4,03	,698	,110
ع5	40	3,73	,816	,129
ع6	40	3,68	,997	,158
ع7	40	3,63	,774	,122
ع8	40	4,18	,712	,113
ع9	40	3,80	,853	,135
ع10	40	4,10	,810	,128
ع11	40	3,95	,749	,118
4المحور	40	3,9045	,50551	,07993

Test sur échantillon unique

Valeur de test = 3

	t	Ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
ع1	4,555	39	,000	,625	,35	,90
ع2	9,315	39	,000	1,075	,84	1,31
ع3	10,436	39	,000	1,175	,95	1,40
ع4	9,294	39	,000	1,025	,80	1,25
ع5	5,619	39	,000	,725	,46	,99

ع6	4,281	39	,000	,675	,36	,99
ع7	5,106	39	,000	,625	,38	,87
ع8	10,436	39	,000	1,175	,95	1,40
ع9	5,929	39	,000	,800	,53	1,07
ع10	8,587	39	,000	1,100	,84	1,36
ع11	8,018	39	,000	,950	,71	1,19
المحور4	11,317	39	,000	,90455	,7429	1,0662